



۲۴

۶۴۱

س



۲۹۲۴

در دفتر کتب کتابخانه ملی

۲۲۶۴۱

شماره

ثبت گردید





لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاحِدٌ عَلَى مِنَ الْفَعَالِ
وَعَلَيْهِ السَّلَامُ وَقَعِيدٌ أَشَدُّ لِلشَّيْطَانِ

الْحَمْدُ وَالْمُنْتَكَرُ دَرِينِ مَا فِيهِ قُرْآنٌ كَمَا بَسْتَقْطَانِ نَافِعٌ طَالِبَانِ رَمُوزِ افْتَقَةٍ

حَوَاتِ سَوَائِلِ السُّئَالِ
مُسْتَحْصِلِ الصُّلَحِ الْقَائِلِ
سَرَحِ كَبَرِ الدِّقَائِلِ
فَعَلِ

حَسْبُ مَا فِيهِ فَيْدُ كَمَالِ الْإِسْلَامِ وَجَمَاعَةُ مُفْتِيٍّ صَابِرٍ تَابِعٍ لِرِشَاوَةِ زُكُوفِ الْعِلْمِ

رَافِعِ رِيسِ هَلِ الْإِسْلَامِ
دُطْنِ قَهْدِ وَدَاهَةِ مَرَاكِبِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد اي لصفة العامة والثناء العامة لله اي مختصة لله الذي اي الله وانما حمد
الله تعالى لقوله تعالى الحمد لله في السموات والارض الآية هدينا الى الاسلام لقوله تعالى هذا الصراط المستقيم
ونور قلوبنا تنوير اي لصفة العامة والثناء العامة لله الذي اخاف قلوبنا بنور الايمان والاسلام قال
الله تعالى فمن شرح صدره للاسلام فهو على نور من به ومن علينا بعلم الشرائع والاحكام اي لصفة
العام والثناء العاليه الذي من علينا بغير عوض بتعليم علم الشرائع والاحكام كما قال الله تعالى يَنْوِزُ عَلَيْكَ
اَنْ اَسْلَمُوا قُلْ لَا تَمْنُوا عَلَيَّ بَلِ اللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ اَنْ هَدِيَكُمْ لِلَايْمَانِ اِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ وَيَسِّرْ لَنَا سُبُلًا
اي لصفة العام والثناء العامة لله الذي اسهل لنا تعليم علم الشرائع والاحكام بالتسهيل كما قال
عليه السلام بعثت على املة الخنفية السمحة السهلة البيضاء وبين لنا به الحلال والحرام اي لصفة
العام والثناء العامة لله الذي اظهر لنا بتعليم علم الشرائع واحكام الحلال والحرام لقوله تعالى يبين
الله لكم ان تصلوا اي كيلا تصلوا البيان اظهر المراد على وجه لا يبقى معه الخفاء الحلال ما هو
المطلوب جوده والحرام ما لا يكون المطلوب جوده شرعا فوضح تفصيلا اي لصفة العام والثناء
العامة لله الذي اوضح وحماى اي الحلال والحرام اوضح وضحنا شرعا من البيان لقوله تعالى وقد فصل لكم
ما حرم عليكم الا ما اضطررتم اليه واحسن تفسير اي لصفة العامة والثناء العاليه الذي
احسن العلم من حيث البيان لقوله يوم في طلب العلم افضل عند الله تعالى من عجا عشرة الا سنة
وفضلنا به من بين سائر الانام اي لصفة العام والثناء العاليه الذي فضل علينا بتعليم علم الفقه
من بين باقي الانام الا انما جمع ناس كما في قوله تعالى والارض وضعها للانام اي برآءة اعظاما
وتوقيرا اي فضل علينا من حيث المرتبة والغرة بسبب تعليم العلم كما قال تعالى العلم غرة الدنيا
وتشرقا لخرة قوله تعالى يؤتي الحكمة من يشاء ومن يؤت الحكمة فقد اوتي خيرا كثيرا دليل على قوله
وفضلنا به آه والصلوة والسلام طول الليالي والايام اي افادة الخير والسكينة بقاء الليالي
والايام على نبيه لقوله تعالى يا ايها الذين امنوا صلوا عليه وسلموا تسليما على سيد المرسلين محمد
المبعوث بشيرا ونذيرا السيد الرئيس امير دار والدليل على رايته قوله تعالى اناس من اولاد آدم هم
والدليل على رسالته قوله تعالى وانك لمن المرسلين الآية وايضا قوله تعالى اولادك لولاك لما خلقت الافلاك

المحمد من غلب حمة على الغضب قولاً للمبعوث اي المرسل قوله بشيرا اي المبشرا المؤمنين بالجنة
قوله ونذيرا اي المنذر للكافرين بعذاب النار بقوله تع وازسلناك بالحق بشيرا ونذيرا وعلى الله
واصحابه الكرام اي افادة الخيرو السكينة على الله واصحابه الكرام اي الكرم لقوله عم اصحابي كالنجوم
فبايهم اقتديتم اهتديتم قريبا وبعيدا اي من حيث المرتبة او من حيث النسب من حيث المكان او
من حيث السيرة صغيرا وكبيرا اي من المرتبة او من حيث العمر ثم المص لما بين الحمد والصلوة وبين
الفضل للرجل ان له شرافة بتعليم علم الفقه فقال وبعد اي بعد الحمد والصلوة فانه لا علم
بعد العلم بالله تعالى المراد بالعلم بالله تع العلم بوحديته وصفاته وهو ثابت لقوله تعالى
قل هو الله احد وايضا بقوله تع لمن الملك اليوم لله الواحد القهار وصفاته اجل واشرف اي مكرم
ومشرف اي بعد العلم بالله وصفاته اجل واشرف من علم الفقه هذا خبر لقوله تع فانه لا علم
ثم من قوله وبعد الى قوله من علم الفقه ان كحلة باعثة لتصنيف المستخلص ان هو المسمى بعلم الحلال
والحرام وعلم الشريعة والاحكام اي ايضا علم الفقه يسمى بعلم الشريعة والاحكام وبه انزل الكتاب
اي شرافة علم الفقه انزل الآيات وبه اي بالكتاب بعث الرسل اي رسل الرسل قد نطق النصوص
اي ايضا نطقت النصوص اي الآيات بفضيلة علم الفقه والاعجاز اي ايضا ورد الاحاث بفضيلة
علم الفقه والآثار اي اقوال الصحابة والاجماع والقياس بفضله وشرفه اي رد الآيات والآثار
والآثار والقياس والاجماع في فضيلة علم الفقه وشرافته قال الله تع فلو لا نفر من كل فرقة ظالمون
منهم لفتقنوا في الدين ولينذروا قومهم اذا رجعوا اليهم لعلهم يحذرون هذه الآية دليل بفضيلة
علم الفقه وقال م من يريد الله به خيرا يفقره في الدين اي يعلمه في الدين ويلهمه الرشد لهما القاء
الخير في قلب الغير بطريق الفيض والرشد الصحة والطريق المستقيم كما قال الله تع وما أمر فرعون بنرشيد
اي يصحح يعني غير صحيح هذا الحديث ايضا دليل على فضيلة علم الفقه وقال م فقيه واحد شدة على الشيطان
من الف عابد جاهل هذا ايضا دليل على فضيلة علم الفقه وقوله اشد على الشيطان اي محكم في المغلوبة
على الشيطان وقال م الناس معادن كعادن الذهب الفضة يعني الناس ظروف كظروف الذهب الفضة
اذا تركوا ما سوا الله فهو ظرف ذهب اذا لم يتركوا ما سوا الله وعملوا صالحا واشتغلوا باموال الدنيا فهو ظرف
الفضة خيارهم في الاسلام خيارهم في الجاهلية اذا تفقهوا في الدين اي خيار المخلوق في حال الكفر
اي كانوا اشد في الكفر وبالجملة اي حاصل الكلام في هذا اشارة الى عجز المص في ان دليل فضائل الفقه
لا يعد ولا يحصى ولا يمكن ايراد الكل ان الاخبار والآثار في فضل هذا النوع اكثر من ان تحصى وكفى به
اي بالدليل فضلا اي مع قطع النظر من زيادة دليل آخر والمعنى الثاني لقوله فضلا اي مع قطع النظر
من دليل آخر بفضيلة علم الفقه او من حيث الفضيلة والدليل هذا ان الامم قد اجتمعت على الاعتراف

مع
اشارة
الى
علم
علا
سيد
المسلمين

بعث
رسل

الفقه ثم اى بعد الحمد والصلوة وبيان شرافة علم الفقه وشرافه عالمه فلفظ ثم علة باعثة
 على تصنيف المستخلص ان مؤلفات علماء المتقدمين والمتأخرين اى تصنيفاً لعلماء المتقدمين
 والمتأخرين فى اصول هذا الفن فروعاً كثيرة اى فى بيان اصول علم الفقه وفروع كثيرة والمراد
 من الاصول الادلة الاربعة وكتب الاصول والشا والفصول وغيرها والمراد من الفن علم الفقه والمراد
 من الفروع الشروح والحواشى لا يخصها بالعد لفظاً يحصر فعل مفعولها الضمير المتصل به و
 العد فاعل له اى لا يحسب مصنفاتهم العد اى شمار ولا يجوزها الحد اى يجمعها النهاية غير
 هذا جواب سوال مقدم تقديره انه اذا كانت التصنيفات كثيرة فى اصول هذا الفن فما
 الاحتياج الى الشرح على كنز الدقائق فاجاب بقوله غير اى لكن كتاب كنز الدقائق الدقائق جمع
 دقيقة بمعنى المدقوق الذى اى كنز الدقائق الذى صنفه العالم المتبحر الكامل اى فى خلافت
 زمانه مولانا اى استاذنا حافظ الحق والملة والدين المشهور بعلامة النصف النصف اسم
 الوطن العلامة الذى ليس له فى الدهر مثل العلامة فى اللغة بياروان وفى الاصطلاح ما
 لا يبقى عليه شئ من الايل القولية والنقلية بينها اى بين الفقهاء والمعنى الثانى بينها اى
 بين مؤلفات المتقدمين والمتأخرين فاجمع المصنف فيه اى الكنز من المسائل اى مقصود
 فانه اى الكنز فى تفاق الالفاظ فى اقتضا الالفاظ ولطافة العبارات اى دربارى الفوا وكثرة
 المسائل والقواعد كقوله مسألة البيرحط والثانى من القاعدة كما اذا اشترى شيئاً بشرط
 خيا نفسه فالمبيع خرج من ملك البائع ولم يدخل فى ملك المشتري لشرط له الخيا هذه قاعدة
 وتبنى عليه مسائل اخرى كجراى مثل بحر كجى اى موج عميق لا يدرك منتهاه اى لا يعلم نهايته
 وقد مرغ فيه اى فى الكنز هذا ايضا علة باعثة للشرح على الكنز الصغیر من حيث العلم الكبير
 من حيث العلم والمبتدئ اى الطالب الذى يشرع فى العلم اولا والمنتهى اى الفاضل المنتهى فى
 كل العلوم اوفى الفقه وانما يحتاج الى الكنز باعتبار حفظ المسائل وضبطها لتناولها لشمول
 الكنز ما اى المسائل التى يحتاج اليها اى الى المعبر بالمسائل الكل من العلماء من البدائع والنوادر اى
 المسائل المذكورة فى الكنز من عجائب المسائل النادرة او من البديع والنوادر اى كتاب البدائع وكتاب
 النوادر ثم اى بعد المذكور انه اى الكنز الدقائق وان كان له اى الكنز الدقائق فقولوا ان كان له
 متعلق بقوله فاجمع المص الى فانه شروح مثل الايضاح وغيره اى الغير كالمسكين الكافى تبين اى
 اظهر مشكلاته اى مشكلات الكنز كسور الفرس تكشف اى ارتفع النقاب اى برده عن وجوه مبهمات
 اى عن وجوه مخفية مسائل الكنز المبهمات كالزبيق لان فى الزبيق الجاهل فى خلقه ثم اعلم ان الزبيق مبنى
 آدم الا انها هذا جواب عن سوال مقدم تقديره ان شروح الكنز لما كانت كثيرة من الايضاح وغيره

فما الحاجة الى تصنيف المستخلص فاجاب بقوله الا انها لما لم يتداوله اى لا يتوصل الى هذا الا ب
 لتعذر وجودها اى لتعذر وجود هذه الشروح في اكثر مجالس هذا الفن اى مدارس علم الفقه
 تعذر الوصول اليها اى الى الشروح مثل الايضاح وغيره ^لالتعذر بمعنى التعسر ^{هنا} والتعسر لا يمكن
 الوصول اليه الا بكلفة والتعذر ما لا يتوصل اليه اصلا وانقسم طالب الزمان في تعلمه الى
 قسمين متعلق بالقسم قسم اى قسم واحد منهم اى من الطلاب مضوا اى مضوا في تعلم علم
 الفقه كمسافر غريب اى مثل مسافر بلا خبر اى بلا رهنماى ^بقطع مسافة اى يقطع المنزل في ليلة
 مظلمة اى در شب تاريك فلم يشعر اى لم يعلم بالعقوبات اى بالسخط والمهلكات اى علم الاشياء
 التى يهلك وما اى الشئ الذى يحتاج اليه المسافر من ابار المياه فلفظ من متعلق بقوله يحتاج
 الابار جمع بئر والمياه جمع ماء في الفلوات اى بياها وغير ذلك اى كالمنازل والعدو وقسم اى قسم
 واحد منهم اى من الطلاب استقصى اى نهايت كوشش كردن في طلب التحقيق والتحقيق موافقة
 راي العبد مع راي الشارح يطلبون الحقائق والقيود ^لجمع القيد ^ليعنى هذه المسئلة مقيدة بالقيود
 كقول النبي صلى الله عليه وسلم اذ بلغ الماء اصول شعرك من الكتب المتداولة متعلق بقوله يطلبون
 من الكتب المستعملة فيجمعونها متعلق بالقسم الثاني من الطلاب ^ليجمعون الطلاب ^لالحواشي
 في بياض نسخاتهم اى بياض نسخات كتبهم ومنهم اى بعض الطلاب من القسم الثاني من تيسر
 له التوفيق اى الموافقة التوفيق جعل سباب العبد موافقة للمطلوب بين الاصو والفروع
 والروايات اى بين الشروح والمتون المراد بالاصو المتون وبالفروع الشروح ومنهم اى بعض الطلاب من
 القسم الثاني اى من الذين لا تيسر له التوفيق اى لا يسر لهم بعد المذكور لا يحصل التوفيق الا بعد
 اى بكلفة وسخط من الطائفة النقية اى هذا الطائفة من الطائفة النقية النقية الدماء
 يعنى هذه الطائفة مثل الدماغ في العروق ^لنقية اى كية محكمة ^لواكيزه فلما نظرت هذا خبر
 لقوله لا تيسر له التوفيق الى حال هذه الطائفة النقية وتحملهم المشقات اى نظرت الى
 تحمل الطلاب السخط حملتني الشفقة اليهم اى بعثتني الشفقة عليهم اى على الطلاب خصوصا
 اقربائي واخواني منهم اى هذا الاقرباء والاخوان ^لكان من الطلاب الى تحمل الشق الاموال الى
 متعلق بحملتي مع قلة استحقاقى اى مع قلة لا يفتى وفي هذه العبارة اشارة الى ضعف
 والى تقوية التصنيف في انه انا لا نقول هذا المستخلص من نفسه بل نقلت من الكتب
 قصور فمى اى مع قلة فمى فارت هذا جزء لقوله فلما نظرت ان اجمع لهم اى هذه الطائفة
 الاصول اى القواعد والفروع اى التفريعات والفوائد اى فايدة والصورة اى الصورة والدلائل اى
 الدلائل العقلية والنقلية من الكتب هذا متعلق بقوله ان اجمع التى اى الكتب التى

تلقينها الفضلاء أي توجه العلماء بالقبول أي بلا استعمال مثل شروح الهداية والكفاية
وشرح الوقاية والبدائع والمستصفى وقتاوى الكبير للصمد الشهيد والنافع وينابيع وشرح
الجامع بين النثر والمنظوم أي يجمع فيه النثر والنظم والمختلفة للقاضي الأمل على السعد
السعد اسم الوطن ومن كتب الأصول هذه العبارة أيضا متعلق بقوله أجمع أصول فخر الإسلام
أي من أصول فخر الإسلام على البزدوى على اسم عالم وأيزد واسم الولاية وشرحيه أي شرحي
أصول فخر الإسلام هذه العبارة أيضا متعلق بقوله أجمع الكشف والكافي مثال شرحيه ومن
كتب التفاسير متعلق أيضا بأن أجمع نحو تفسير التيسير للشيخ الإمام أبو حفص النصف النصف اسم
البلد صاحب المنظومة والمفاتيح والمعالم ومنتهى العلوم وغير ذلك هذه الكتب كلها من تصنيفات
أبو حفص النصف من النسخ الجامعة للأصول والقرعة والفروع أي التفريعات فالتبسيط يستعمل
فيه معنى ماض على تقدير كونها خطبة الحاقية ويستعمل في لفظ فالتبسيط مضارع على تقدير أن يكون
الخطبة ابتدائية عند كل مسألة من الكتاب أي لكون صورتها أي صورة المسألة واضحة
الدليل ما أي الشيء يحتاج إليه أي إلى هذا الشيء من الأصول أي سؤال هذا بيان لقوله ما
والاجوبة أي جواب السؤال استخلص أي جعلت هذا المستخلص بذكر خلاص أي مقصرة أي كوتاه
منها أي من الكتب ما أي الذي هو أي الزبدة الذي أقرب للتفهم وأرسمه أي صنعت اسم هذا
الكتاب بمستخلص الحقائق أي سميته بموضع بيان مسائل الحق في شرح كنز الدقائق أي في توضيح
كنز الدقائق فشرعت فيه أي في المستخلص متضرعا إلى الله تعالى في حال التضرع وفي هذا العبارة
أي إشارة إلى ضعف نفسه مستعينا به أي مستعينا بالله تعالى على إتمامه أي على إتمام الزبدة أي
المستخلص فمن نظريعين الانصاف أي بضم عدل فيه أي في المستخلص فما أفاقه أي في المستخلص
الأمعبرا أي تغير كندهم از كتب وسفيرا أي مياجي ومن نظريعين المعاندة أي بضم شمس فيوفقه
الله تعالى الانصاف أي توفيق شكري بهذا تعالى أن كسر أنه أي الله تعالى ما يشاء قد يرغى أن شي كمنخواه
قادرست وهو أي الله حسبني أي يكفيني من الشور ونعم المولى بهترونيك وست ونعم الوكيل أي
نيك طاعتت فاحسنوا أي نيك حسن كلام العلماء قيل الحمد الشكر وأعلم أن الألف واللام في الحمد
لاستغراق الجنس عند أهل السنة والجماعة والجنس عند المعتزلة خاصة وهذا الاختلاف مبني على أصل
وهو أن خالق الأفعال عندنا الله تعالى ومن العبد توجه الله وأسبابه وعند المعتزلة خالق الأفعال
العبيد فالشاء الله قابل بفعل العبد هو للعبد عندهم والله عندنا فالألف واللام للاستغراق وهو
ما يشير به إلى ماهية الشيء مع ملاحظة الأفراد كما في قوله تعالى الإنسان لفسخضنا الإنسان والألف واللام
الجنسي فما يشير به إلى ماهية الشيء مع قطع النظر عن ملاحظة الأفراد كما في قوله تعالى إن

الانسان لفي خسر فاذا كان الالف واللام لاستغراق الجنس عند هل السنة والجماعة فيكون
معنى قوله الحمد لله هكذا اي جنس الشاء والصفة لله تعظم الحمد في اللغة هو الشاء على قصد التعظيم
سواء كان يتعلق بالنعمة او لا وفي الشرع هو فعل يبنى عن تعظيم المنعم لكونه منجما سواء كان بالجنس
او باللسان او بالاركان وهذا معنى الشكر لغة وفي الشرع هو صرف العبد جميع ما انعم الله تعالى
عليه الى ما خلق له **فان قيل** المضاف الحمد الى هذا الاسم دون ساير الاسماء قلنا لا انه
اسم للذات الواجب الوجود المستجمع لجميع صفات الكمال المنزه عن الزوال والنقصا فينصرف الحمد
باسرها اي بالكل بازاء جميع الصفات التي يستحق الحمد عليها فورد الحمد خاصا به باللسان بالجنس
ولا بالاركان ومتعلقه عام لانه قد يكون بلا نعمة ومورد الشكر عام سواء باللسان او بالجنس ان
او بالاركان ومتعلقه خاص لانه بمقابلة النعمة **فان قيل** ما النسبة بين الحمد والشكر قلنا
عموم وخصوص من وجه ياتي في ثلاث مادة واحدة منها اجتماعية وثنتان منها افتراقية
فانه متى وجد الحمد باللسان بمقابلة النعمة فهذا مادة اجتماعية ومتى وجد الحمد باللسان وليس
بمقابلة النعمة فهذا مادة افتراقية الحمد ان وجد بالجنس او الاركان بمقابلة هذا مادة افتراقية
الشكر ثم قال انه اي الله تعالى مشتق من يله وله اذا فرغ اي اذا صاب الافة اليه وحج
اي ران وقت محتج كند اورا عندك **فان قيل** اصل ان المشتق معدوم قبل وجود المشتق منه
وهذا يدل على الحدوث والله تعظيم مع صفاته فكيف يصح الاشتقاق قلنا الاشتقاق
على نوعين احدهما اشتقاق الحوادث في هذا الاشتقاق يكون وجود المشتق معدوما قبل وجود
المشتق منه والثاني اشتقاق القديم من القديم فهذا الاشتقاق من قبيل الكمال فيصير هذا
الاشتقاق الاشتقاق في اللغة الاستنباط اي الاستخراج وفي الشريعة استنباط المشتق
من المشتق منه مع تغيير بعض المعاني وبعض الحروف وترب الاحكام ان الخلق يلجون به اي يظن
اميد كند خد اي را او يفرعون اي فرياد كند خلق خد اي تبارك الذي اعز العلم في الاعضا **فان قيل**
لفظ النجاسة مذكروا والله تعالى منزلة عن التذكير والتانيث فكيف يصح قوله **قلنا**
ارجع ضمير المذكر اليه تعالى باعتبار الغزة كما في نحن وانا وتبين المعلوم اي الاشياء المتعلقة
عليها اي على صفة التي هو اي يكون هذا المعلوم به اي تلك الصفة وهو كل كورة اي كل مكان
يكون له حائل من الجدار ام لا ويستقيم اي يكره شود فيها الثخور اي بندرگاه ويستقيم اي ياخذ جميع
من السعة اي الخراج وهذا الخراج من غير مؤمرة الخليفة يعني سواك تو انما بادشا يعني تو انما بادشا
هم وروى عن كند الصلوة اي ارجع كما قال الله تعالى اولئك عليهم صلوة من ربهم ورحمة والذين
من المؤمنين كما قال الله تعالى وهم ولا يستغفرون من المثلثة كما قال الله تعالى

ان الله وملائكته يصلون على النبي من الطيور والوحوش تسبيحاً وقهليل فالقيل الصلوة من الله
 رحمة ومن الملائكة استغفار ومن المؤمنين دعاء ومن الوحوش الطيور تسبيحاً وقهليل فأي معنى يراد ويستقيم
 ههنا قلنا هذا المعنى مقام المدح وكمال المدح يقتضي جميع المعاني الاربعه مراداً فان قيل ان كانت
 المعاني الاربعه مرادات يلزم عموم المشترك وذلك غير جائز في كلام العرب قلنا لا يراد بالصلوة المعاني الاربعه
 بل يراد بالصلوة العناية على الخير لسان النبي صلى الله عليه وآله وهو يشمل الكل فيكون هذا من قبيل عموم المجاز لا من قبيل
 عموم المشترك وعموم المجاز عفا عن ان يراد باللفظ معنى مجازي يكون للمعنى الحقيقي والمجازي فدين له مثاله كما في
 قوله تعالى حرمت عليكم امهاتكم اي اصولكم حيث اعطاه الله تعالى وهو اعز العلم في الاعضاء وذلك لان
 العلم في عهد سائر الانبياء سوى محمد صلى الله عليه وآله لم يعزله في الاعضاء لانه ظهر في حال حياتهم واشتهر فاذا ما قوا
 شاع الكفر واندر من العلم فلم يبق في الاعضاء ما في عهد محمد صلى الله عليه وآله بعد مماته وهذا آية الفضل على
 سائر الانبياء فيكون مختصاً بهذا الفضل العظيم والاعراض عن الكونين والاقبال بالكلية الى الله تعالى
 كذا في الكفاية وروى ابو هريرة قال عم فضلت على الانبياء ستة اشياء اعطيت جوامع الكلم ونفرت
 بالملكوت واظلت لي الغنائم وجعلت لي الارض طهوراً ومسجداً وارسلت الى الخلق كافة وختم لي النبوة
 كذا في المشاق علم الاولين والآخرين المراد بعلم الاولين علم الانبياء والمراد بالاول علم الروحانيات النبي
 اي علم الجسماني النبي ام المراد بالاول علم حقا المذهب الآخر اي علم الذين يأخذون عن النبي ام جوامع الكلم
 اي الموجز من القول ما قلت الفاظه واتسعت معانيه قيل القرآن لان الله تعالى جمع القرآن في الفاظ
 يسيرة من الامور الكثيرة التي كتبت في الكتب الماضية وهي الفاظ كثيرة وعلى آله اعلم ان الفرق بين
 الآل والاهل ان الاول يستعمل في الاشرف والاهل يستعمل في الارذل يرد عليه انه ورد في كلام المجيد
 في قوله تعالى واغرقنا آل فرعون والحال ان الفرعون من الارذل حق بانه استعمل الآل بالنظر الى شرفه
 الدنيا فان قيل كيف يستقيم كلامك فانه قال نوح م وقت تغريق الابن عند الطوفان فقال
 رَبِّ اَنْبِئْ مِنْ اهلِي فاجاب الله تعالى انه ليس من اهلك فان النوح تكسر نفسه بانه ليس من الكبار وفيه مناه
 وهو انها اهلها ياتي في المخلوق لا في الخالق وقد جاب الله تعالى انه ليس من اهلك ليوافق الجواب بالسؤال
 والموافقة من اهم الامور واما شرط الموافقة بين الجواب والسؤال يقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم في قصة
 الاعرابي الذي جاء الى النبي صلى الله عليه وآله وقال ا من امير امصيام في السفر فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الجواب موافقا
 لسواله ليس من امير امصيام في سفر الجبر الخبر اي العالم المدقق فان قيل ما الفرق بين المحقق
 والمدقق قلنا المحقق ما يثبت المدعى بدليل والمدقق الذي يثبت الدليل بالدليل محرز قصبتك
 السابق اي اخذ المسائل بين الناس بالسيقة كاشف لمشكلات اي المكتسبات اي التي لا يولد
 المكتسبات ما يكون العبارة بالنظم والسلوك احد كما في الفاظ اشتد اشتد في صلوة باب الخوف

والمعضلات أي المسائل التي كرم شده باشد از جای خویش بعد جمع في موضع آخر مثل مسائل المتفرقات
 كشف الحقائق أي مظهر الحقائق جمع الحقيقة هي الماهية أي ذات الشيء مبين الكنايات أي باريك
 سأل ما يكون ذكر اللزوم وإرادته الملزوم كما في قوله جرى النهر والاشارات أي هو تبين المسائل
 التي ثبتت بالاشارات كما في قوله تع للفقراء المهاجرين أخرجهوا من ديارهم وأموالهم فانه سبق
 لبيان استحقاق الغنية فصافى ذلك فقد ثبت فقرهم بنظم النص كان اشارة الى ان استيلاء
 الكفار على مال المسلم سبب لثبوت الملك للكافر اذ لو كانت الأموال باقية الى ملكهم لا يثبت فقرهم
 كذا في الشاشي هي أي بعض من المسائل التي ثبت بنظمها أي بعبارة النص منبع العلم أي ختم علم
 علم الهدى أي نشان هدیت ای عالم الذي يحصل بتعلمه علم الهداية الهداية في اللغة زهود وفي
 الاصطلاح هي طريقة موصلة الى المطلوب الهداية على ثلاثة انواع احدها هداية الاعداء وهو
 من الله تع وهو ما يتوصل الطالب الى المقص كما قال الله تع من يهدي الله فلا مضل له والثاني هداية
 الوسط وهو ما يكون من رسول الله صلعم كما قال النبي صلى الله عليه وسلم تعلموا العلم وعلموه
 الناس الثالث هداية الاعداء وهو ما يكون من العلماء وغيرهم من العلماء وكما قال النبي عم بخلق في
 امتي سراج امتي سراج امتي المراد به ايجيفة يقال هداية أي هدى الزيد كذا أي امر كذا وفعل كذا
 أي امر بالصلاة مثله وغيره وكذا أي هذه الكيفية أي بالركوع والسجود وغيرها الى كذا أي الى زيد
 يعني امر زيد بالصلاة مثلاً بالكيفية المذكورة الى عمر مالك زينة الفتيا أي هو مالك مام أي حلي
 المسائل التي يفتي عليها مظهر كلمات الله العليا أي مبين كلمات الله العليا ويكون معناه هكذا
 مظهر مثل كلمات الله العليا ما كلم الله العليا في ثمانية عشر أولها الكلمة الطيبة والثاني
 الشهادة مثل شهد أن لا اله الا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله والثالث كلمة التوحيد
 شهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له والرابع كلمة التمجيد مثل سبحان الله والحمد لله والخ
 كلمة الاستغفار مثل استغفر الله تعالى في من كل ذنب اذنبته والسادس كلمة رد الكفر مثل
 اللهم اني أعوذ بك من ان أشرك بك شيئاً وألسابع امنت بالله وملئكته والثامن امنت بالله
 كما هو باسمائه والتاسع لا اله الا الله آدم صفي الله والعاشر لا اله الا الله نوح نبي الله والحادي
 عشر لا اله الا الله ابراهيم خليل الله والثاني عشر لا اله الا الله موسى كلم الله والثالث عشر لا اله
 الا الله عيسى روح الله أول كلمة شريعت از مقام جبروت جبرئيل عليه السلام آورده است لا اله
 الا الله محمد رسول الله دوم كلمة طريقت از مقام ملكوت ميكائيل عليه السلام آورده است لا اله الا الله
 بعظمة محمد رسول الله تيسر كلمة حقيقت از مقام لا هوت هارون عليه السلام آورده است لا اله الا الله
 قدرته محمد رسول الله تيسر كلمة معرفت از مقام ناسوت عزرايل عليه السلام آورده است لا اله الا الله

حقاً محمد رسول الله شمس الإسلام والمسلمين والشمس هو القرص الأبيض في السماء يظهر
في المشرق ويختفي في المغرب فيسمى ما بينهما بضوءه أي ضوء الشمس يومئذ المراد هنا كناية عن النور
والظهور من العلم والعلماء خاصة لاستاذة قوله الإسلام والمسلمين لتوقفهم على العلم والعلماء
عبيد الله وهو اسم المصنف وأب المصنف وجده من تلامذة شيخ الإسلام محمد بن الحسن الشيباني
والشبان محلة في النصف فلذا ذكر أدب ابن الخص الوافي بذكر ما عم وقوعه وكثر وجوده أعلم الناس
هم هنا أربعة أحد ما يعم وقوعه وكثر وجوده كسئلة الصلوة والصوم والحج والزكاة والبيع
والشراء والثاني ما يعم وقوعه ولا يكثر وجوده كسئلة رعايا الدائم وسلس البول واستطلاق البطن
والثالث ما يكثر وجوده ولا يعم وقوعه كسئلة الخيض والنفاس والرابع ما لا يعم وقوعه ولا يكثر
وجوده كسائل الخنثى من أعيان الأفاضل وهذا فعل التفضيل بمعنى الفعل أي خيار الأفاضل وأما
الأعيان هذا فعل التفضيل بمعناه وليس بمعنى الفعل أي خيار الخيام مع ما بي من العوائق أي من
الشواغل التي حصل لي من العوائق أي من الموانع فقوله ما بي من العوائق في محل النصيب على الحالية
أي فشرت فيه حال كوني مصاحباً للموانع والشواغل أما من اشتغاله بتصنيف آخر وابقا الأمر
والاشتغال بأسباب عروس بنته أما من جهة الغزاة التي لا يخلو عنها البلاد والفتن الذي تزيل
الأمن والقرار من الغيا والظاهر أن مراده هذا لأن في زمان تصنيف هذا الكتاب كانت الفتنة ما
خصوصاً في بلاد ما وراء النهر من جهة المغل الذين تفرقوا في البلاد وأفسدوا غاية الفساد وسميته
أي سميت هذا التلخيص أي الكنز وهذا الاختصار جازاً إذ أدلت عليه قرينة المراد بالقرينة هنا التلخيص
أي تلخيص الوافي والثاني الطلب أي طلب العلم ومثاله في الخارج كقوله تعالى فقلنا اضربوه أي ضربوا
العاميل ببعض لحوم البقرة فقوله فقلنا اضربوه قرينة على ذبح البقرة وعلى حياة العامل
وعلى أخذ اللحوم وعلى ضرب بني إسرائيل لحوم هذه البقرة على العاميل فإذا كان جائزة في الآية في غير
الآية بالطريق الأولى يكون جائزاً وزيادة الطاء للاطلاقات يعني إذا كتب طاء وميم وكتب فوئما
الطاء يكون هذه المسئلة مطلقة عندهما خلافاً لابي يوسف والله الموفق للاهتمام واليسر
للاختتام الاتمام يتعلق بالأقوال أي القراءة والاختتام يتعلق بالأفعال أي الكتب والله أعلم بالصواب

كتاب الطهارة

قوله اكتب بلفظ آه جوي اسوال تقديره ان انواع الطهارة وافرادها كثيرة فالمشأن ان يقال
بلفظ الجمع فالجواب الشارح بقوله اكتب بلفظ الخ قوله لا الاصل ان المصدر الى قوله لا يجمع **قوله**
قل هذا منقوض بقوله جلست جلستين وجلست اذانه مصدر مع انه يثنى ويجمع **قوله** المصدر
على ثلاثة انواع نوعي وفردي وجنسي فالاولان يثنى ويجمع وما يقال ان المصدر لا يثنى ولا يجمع

لمخرج قولنا ابتداء يعني ان الابتداء بغسل اليدين سنة والا فغسل اليدين يقع عن الفرض المبراهيمي قوله
 لقوله عليه السلام اذا استيقظ الى قوله فلا يغسل يده **فان قيل** ان قوله فلا يغسل يده مختص في
 حق النائمين غير مستنحيين لتوهم تلويث اليدين بخباسة الحقيقية فلا يتناول المستنحيين والنائمين
 وينبغي ان لا يكون غسل اليدين لغير النائمين سنة **قلنا** الاعتبار لعموم اللفظ لا لخصوص السبب
 فان قيل لا نسلم ان اللفظ عام بل يخص في حق النائمين غير مستنحيين الا ترى الى قوله عم لا يدري
 اين بات يده في جسده قلنا ان توهم التلويث كما يكون من غير مستنحيين كذلك يتصور من المستنحيين
 ايضا **قولنا** كتسمية الله تعالى **جواب سوال** تقديره ان التسمية امر كلي يطلق على ذكر اسم كل
 شيء كيف كان وذكر اسم ما على راس الوضوء غير مطلوب فكيف يصح عبارة الشيخ على الاطلاق في
 كتسمية الله نعم وحاصل الجواب ان المراد بالتسمية ذكر اسم الله **فان قيل** ان ارادة الخاص يذكر
 العام ليس الامجازا وفي المجاز لا بد من ذكر القرينة **قلنا** ذكر القرينة قوله كل امر ذي بال **فان قيل**
 والالف واللام فيه **جواب سوال** تقديره لما كان المراد بالتسمية ذكر اسم الله نعم ينبغي ان يذكر
 المص لان الذكر اولى من الحذف **فاجاب الشارح** ان الالف واللام بدل من المضاف اليه فلا حاجة
 الى ذكره **قولنا** عليه السلام لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه **فان قيل** لادلالة الحديث
 على كوز التسمية سنة في ابتداء الوضوء والمدعى لا يكون لاهذا **قلنا** لما ثبت لها سنة الوضوء
 وهو اسم ما يفعله المتوضي من اوله الى آخره فشرط التسمية في ابتداء الوضوء كله باسم الله تعالى
 لا بعضه **جواب سوال** لا انه قام الدليل **جواب سوال** تقديره انه ظهر من الحديث عدم جواز
 الوضوء بدون التسمية فرضا والامر ليس كذلك **فاجاب الشارح** بقوله لا انه قام **فان قيل**
 اي تكرار الغسل **جواب سوال** تقديره لما كان تثليث الغسل سنة ينبغي ان يحجب الغسل على
 المتوضي مرة رابعا لاداء الفرض لان التثليث وقع سنة فبقية على مته الفرض **فاجاب** اي تكرار الغسل
 آه اي من واحد الى ثلث فالواحدة الاولى وقعت عن الفرض المرة الثانية والثالثة وقعت من السنة
قولنا لان النبي صلى الله عليه وسلم توضأ مرة مرة الى قوله لا يقبل الصلوة الا به **فان قيل** ان عدم
 قبول الصلوة امر مطلق لا يعلمه الا الله نعم فكيف يعلم النبي **قلنا** ان النبي عم عالم به بوحى الخلق
 والجواب الثاني ان المراد بعدم قبوله عدم جواز الوضوء فقبح **قولنا** توضأ مرتين **فان قيل**
 هذا الحديث معارض مع آخره لان اوله يقتضيه استحقاق الاجر مرتين وآخره يقتضيه استحقاق الظلم
 مرتين فكيف يصح ويتمسك به **قلنا** الاجر بالنسبة الى المرة الاولى والظلم بالنسبة الى الثانية **فان قيل**
 الواو للعطف فمرتين لا يخلو اما التاكيد لا ولى ولا فان كان الاول ينبغي ان يكون التكرار **فان قيل** الوضوء
 سنة الى اثني عشر مرة **قلنا** ان الواو للعطف ومرتين وتاكيد الاول تمام الثاني بالاول

والثالث بالتأني أو نقول ان الواو للتراخي من حيث الفعل والزمان فمعناه ان النبي عليه السلام
توضأ مرة مرة ثم في زمان آخر مرتين مرتين ثم في زمان آخر ثلاث مرة **قولهم** نور على نور فان قيل
هذا الحديث مخالف عن حديث آخر وهو ان الوضوء على الوضوء بدعة **قلنا** الحديث الاول محمول على الوضوء
الذي يصلي صلاة هذا الوضوء ثم توضأ للصلاة الاخر في هذا يكون الوضوء على الوضوء كالنور على النور
والحديث الثاني محمول على الوضوء الذي لا يصلي صلاة على هذا الوضوء ثم يتوضأ على هذا الوضوء **قولهم**
الاذنان من الرأس فان قيل لو كانا من الرأس حيث ينوب مسح الاذنين من مسح الرأس **قلنا** انما لا ينوب
لان فرضية مسح الرأس ثبت بالكتاب وكون الاذنين من الرأس ثبت بخبر واحد فلا يتبادر ما ثبت
بالكتاب بما ثبت بخبر الواحد **قولهم** اي المذكور في نص القرآن **آه جواب** سوال تقديره يفهم من قوله
والترتيب المنصوص ان يكون المراد منه تصحيح الماتن وفي المتن مسح الرأس مؤخر عن غسل الرجل فينبغي
ان يسن هكذا مع ان الامر ليس كذلك **فاجاب** الشارح بقوله اي الترتيب المذكور في نص القرآن
قولهم باجماع اهل اللغة فان قيل بان خلاف الواحد في عدم انعقاد الاجماع بخلاف اكثر من فكيف يصح
قوله بان خلاف القليل لا يمنع **آه قلنا** بان خلاف الواحد بخلاف الكثيرين محمول قبل انعقاد الاجماع لا
بعد **نهية قولهم** على سبيل التعاقب **آه جواب** سوال تقديره ان الولاة الكسرو والفتح متساويان
في رسم الخط فيراد ههنا بالفتح وهو ميراث وليس مراد المصليات **فاجاب** الشارح بقوله على سبيل التعاقب
قولهم بحيث **آه جواب** سوال لما كانت التتابع سنة فاذا غسل عضو ثم تعدل ما ناكثرا ولم يشوع
في عمل آخر يكون مقبولا للسنة مع ان الامر ليس كذلك **فاجاب** الشارح بقوله بحيث **قولهم** مستحب **آه**
فان قيل ما الفرق بين الادب المستحب **قلنا** الادب ما احبه السلف والمستحب فعله النبي عليه السلام
مرة او مرتين فان قيل ما الفرق بين الادب المندوب **قلنا** الادب عبارة عن تحسين الاقوال
وتزيين الافعال المندوب عبارة عن نيل الثواب في الآخرة **قولهم** لا ابتداء باليمين **آه جواب** سوال
تقديره ان موضوع علم الفقه ما يبحث فيه عن افعال المكلفين وافعال المكلف البدائية باليمين
لا التيامن لانه صنع الله تعالى **فاجاب** الشارح بقوله البداية باليمين **قولهم** النقض متى اضيف **آه**
جواب سوال تقديره ان اضافة النقض الى الوضوء غير جائز لان النقض يتصور في الاجزاء والوضوء
من الاعراض فكيف يتصور فيه النقض **فاجاب** الشارح بقوله والنقض متى **آه قولهم** خلا
للشافعي الى قوله ولان غسل غير موضع **آه** فينبغي ان يعلل عقلي للشافعي واشارة الى منع القياس لان شرط
صحة القياس ان يكون الاصل معقولا والاقتصار على الاعضاء الاربع غير معقول لان العقل يقتضي
وجوب غسل كل البدن كما في المنى ويجب غسل موضع الخروج **قولهم** امر متبدا اي تبدا فانه على
غسل الاعضاء الثلاثة ومسح الرأس بخروج النجاسة من السبيلين على خلاف مقتضى العقل اذا

فلا ينقض به الوضوء **قوله** واعماء وجنون وسكر فالفرق بينهما هذا الاعماء عبارة عن آفة
تعرض للدماع من بلغم بارد غليظ والجنون آفة تزول العقل به والسكر امتلاء الدماغ ونحو
من الشرب معدن وقيل الاعماء يزول القوة دون العقل والجنون بالعكس لان العقل باق في
الاعماء وفي الجنون مسلوب لهذا جاء الاعماء على الانبياء دون الجنون **اعني** **فان قيل** الجنون
يشي لا يمكن الاسترخاء مع الشيء فكيف يكون ناقضا للوضوء قلنا المراد من الاسترخاء زوال القوة
والجنون اكمل في زوال القوة **انها** **قوله** هذا كله عطف على قوله نوم الخ **هذا جواب سؤال**
تقديره انه يقال بطريق الوهم ان قوله واعماء وجنون الخ عطف على قوله ومتورك فتقدير العناء
هكذا ونوم اعماء وجنون وسكر ان اي فينقض الوضوء بنوم الاعماء ونوم الجنون وسكران وهذا
المعنى فاسد لان كل واحد من النوم والاعماء والجنون السكران ناقض للوضوء بالفرد فلا فائدة
في اضافته **فاجاب الشارح** بقوله هذا كله عطف على قوله نوم **قوله** على اي هيئة آه **جواب**
سؤال ان الاعماء والجنون عطف على قوله النوم ونقض النوم مفسد بالاعتناء فنقض ما يضر بالاعتناء
فاجاب الترمذي بقوله على اي هيئة كانت **قوله** وقهقهة مصل بالتح والاصل في نقض الوضوء
بالقهقهة انه كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي العصر بالناس فمر رجل عينه سوداء فوقع في البئر فضحك بعضهم
فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم باعادة الوضوء والصلوة **شارحا** **فان قيل** ان ثبت ان
الضحك على خمسة اقسام فلا بد لهما من المقسم والضحك لا يكون من المقسم لانه من الاقسام قلنا
المقسم عبارة عن الضحك المطلق بدون قيد بنفسه والقسم مقيد به فافترا علم ان الضحك على
خمس التسم وهو ما لا يرى اسنانه وهو الانبياء وكشف وهو الذي يرى اسنانه وهو اللق
وضحك وهو ما يسمع بنفسه دون غيره وهو للمؤمنين وقهقهة وهو يسمع جيرانه وهو
للمنافقين واستغراق وهو ما يسمع جيرانه وهو للكافرين **اعني** **فان قيل** ينبغي ان لا ينقض
الوضوء بالقهقهة لان السابق منها الضحك فخرج من الصلوة بالضحك فيكون بالقهقهة خارجا
عن الصلوة قلنا ان النسبة يكون الى آخر جزء العلة فجعل نقض الرضوء بالقهقهة فلا يكون
القهقهة خارج الصلوة **قوله** سجدة التلاوة **فان قيل** لا فائدة في ايرادها لانها ليس بصلوة
حقيقة ولا يلفظ الصلوة قلنا لا نسلم انها ليست بصلوة بل صلوته حكما باعتبار وجوب السجدة
وهذا الحكم يكفي للمناسبة **علي** **قوله** عطف على قوله قهقهة آه **جواب سؤال** تقديره ان
قوله ومباشرة فاحشة يوم لها يكون مبتدأ ولا بد لها من خبر ليس هذا كوزمها **فاجاب** **قوله**
عطف على قوله وقهقهة فيكون تقديره اي ينقض الوضوء آه **قوله** قال محمد لا ينقض الوضوء لقوله

فان قيل الجنون يشي لا يمكن الاسترخاء مع الشيء فكيف يكون ناقضا للوضوء قلنا المراد من الاسترخاء زوال القوة والجنون اكمل في زوال القوة

اعني فاسد لان كل واحد من النوم والاعماء والجنون السكران ناقض للوضوء بالفرد فلا فائدة في اضافته

فان قيل الجنون يشي لا يمكن الاسترخاء مع الشيء فكيف يكون ناقضا للوضوء قلنا المراد من الاسترخاء زوال القوة والجنون اكمل في زوال القوة

فان قيل الجنون يشي لا يمكن الاسترخاء مع الشيء فكيف يكون ناقضا للوضوء قلنا المراد من الاسترخاء زوال القوة والجنون اكمل في زوال القوة

فان قيل الجنون يشي لا يمكن الاسترخاء مع الشيء فكيف يكون ناقضا للوضوء قلنا المراد من الاسترخاء زوال القوة والجنون اكمل في زوال القوة

فان قيل الجنون يشي لا يمكن الاسترخاء مع الشيء فكيف يكون ناقضا للوضوء قلنا المراد من الاسترخاء زوال القوة والجنون اكمل في زوال القوة

فان قيل الجنون يشي لا يمكن الاسترخاء مع الشيء فكيف يكون ناقضا للوضوء قلنا المراد من الاسترخاء زوال القوة والجنون اكمل في زوال القوة

لا وضوء آه فان قيل مع الفرق لحدانه جعل غيبوبة الحشفة ناقضا للغسل مباشرة الفاحشة
 لم يجعل ناقضا للوضوء قلنا ان غيبوبة الحشفة انما يكون ناقضا بالنص هو قوله ثم اذا التقى الختانان
 وتوارت الحشفة وجب الغسل انزل اوله ينزل فان قيل ينبغي ان ينقض الوضوء بدلالة النص
 قلنا ان من شروط الكمال ان يكون الفرع مثل الاصل وهو لم يوجد لان مبنى المباشرة الفاحشة
 على الظاهر ومبنى غيبوبة الحشفة على الباطن فافترقا **قوله** اي آية آه جواب سوال تقديره انه اذا
 خرج الذباب من الجرح بعد الدخول ينبغي ان ينقض به الوضوء لانه غير دودة ومع انه لا ينقض فاجاب
 الشارح بقوله اي آية **قوله** ما عليها من النجاسة فقليلة آه فان قيل ان في اطلاق النجاسة
 عليها تناقض لانه قال ما ليس يحدث ليس بنجس وهذا القليل ليس يحدث فلا يكون نجسا قلنا
 هذا بناء على قول محمد فعند حدث والثاني ان اطلاق النجاسة عليها بالنظر الى الصلوة لا الى الحكم لان في الظاهر
 نجس كفاية **فان قيل** النجاسة القليلة انما لم يكن حدثا باعتبار عدده وهمنا قد خرجت فينبغي
 ان يكون حدثا قلنا ان الخروج فيه مقدر بالسيلان والسيلان همنا غير موجود **قوله** عطف
 على خروج دودة جى **سوال** تقديره ان قوله وسرخ كرميتا فلا بد من الجرح والخبر همنا غير موجود
 فلا يصح ابتداءيته فاجاب الشارح بقوله عطف على قوله لا خروج دودة آه **قوله** قال الشافعي آه
 من المرأة **فان قيل** ما النكته لا يحنيفة والشافعي نعم اعدا عن الاصل لان المسح حقيقة في المسن باليد
 عند يحنيفة وهمنا قال المراد بالمس الجماع وعند الشافعي حقيقة في الجماع وهمنا قال المراد بالمس باليد
 قلنا انما قلنا في الوضوء المراد به الجماع لان حقيقة المس مذكور بفعل النبي وما هناك عمل
 بالحقيقة لعدم الدليل على المجاز والشافعي نظر في الوضوء الى الاحتياط لانه لو كان المراد بالمس باليد
 وانا ارادنا الجماع فيكون الفرض باق على ذمته والظاهر انه منكر فيكون جنابة وكما ان الجنابة
 بالجماع لا يقال ان حرمه الجماع في الظاهر بالاجماع فينبغي ان لا يكون دواعي الوطى حرامه فيه
 قلنا ان حرمه الجماع ثبت بدلالة النص لا بالاجماع فانه اذا حرم المس اي الذم من دواعيه
 فالوطى بطريق الاولى **قوله** اي مفرغ **جواب سوال** تقديره الاول ان الفرض مبتدأ
 مضاف اليه وغسل وجهه خبر والخبر محمول على المبتدأ وهذا الحمل لا يصح لان الفرض صرف صفة
 والوجه والفم صرف ذات حمل الذات على الصفة لا يصح والثاني الفرض مصدر هو قد يكون بمعنى
 الفاعل والمفعول همنا بمعنى الفاعل فتقديره فارض الغسل غسل فيه والفارض هو الله تعالى
 دون غسل فيه فاجاب **الشارح** بقوله اي مفروض الغسل غسل فيه وانفقه فان قيل ان ذكرهما
 بلا فايده لانها داخلان في كل البدن قلنا ان البدن يتناول بد الظاهر والفم والاذن باطن
 من وجه وظاهران من وجه اوله **قوله** الشافعي **فان قيل** لم يسمي المسئلة المجردة من الوضوء

بد
 اي
 ضر

مع ان الفرض ما ثبت بدليل قطعي لا شبهة فيه قلنا المراد بالفرض التقدير او نقول ان غسلها
فرض في زعم المصنف كافي قولهم عشرة من الفطرة آه اي السنة هذا تعريف المشهور بغير المشهور لان الفطرة
عبارة عن السنة لكن غير مشهور وقولهم الا ان ما يتعدى آه جواب سوال تقديره ان الله تعالى
امر بغسل جميع البدن فينبغي ان يفرض غسل داخل العين مع انه ليس بفرض في نفس الامر كما فاجاب
بقوله الا انه قوله فوق كل جلد جنابة فان قيل لما ذكر تحت كل شعرة جنابة كاحاجة الى قول فوق
كل آه قلنا فيه اشارة الى ادخال الماء في الفم لا لهذا الشعر عليها قولهم عطف على قوله لا ذلك جواب سوال
تقديره ان قول المصنف وادخال الماء يوهم انه مبتدأ فلا بد له من الخبر وهو غير موجود فلا يصح ابتداء
فاجاب الشئ بقوله عطف على قوله لا ذلك فيكون تقديره لا يفرض ادخال الماء آه قوله او لا آه
هذا جواب سوال تقديره انه يعلم من عبارة المتن ان غسل اليدين سنة مطلقا سواء كان في
الابتداء او الانتهاء فاجاب الشئ بقوله ولا قولهم كما يتوضأ هذا جواب سوال هو ان يتوضأ
ان يكون المراد بالوضوء اللغوي كما في قوله عليه السلام الوضوء قبل الطعام ينفي الاثم و
بعد ينفي الفقر والمراد هنا غسل اليدين فذلك هو هنا فاجاب الشئ كما يتوضأ للصلوة
قولهم اذا كانت في مستجمع الماء المستعمل لا يغسلها آه فان قيل هذا الدليل انما يوجب تأخير غسل
الرجلين عنهما من لا يقول بطهارة الماء المستعمل فما وجه تأخير غسل الرجلين على قول من يقول بطهارة
الماء المستعمل قلنا انما يؤخر الرجلين عند من يقول بطاهرته ليحصل الختم بفعل الوضوء اعتبارا
بالوضوء فان الغسل والوضوء من جنس واحد وهي ازالة النجاسة فان قيل فاعلى هذا ينبغي ان يؤخر
وان كان على لوح قلنا فان من عمل بهذا التعليل يقول بتأخره بطريق الاستحباب قولهم اي ليس على
المرأة آه جواب سوال تقديره ان قوله ولا ينقض الظفيرة تكون مطلقا سواء كان الغاسل مؤثرا
او مذكرا والامر ليس كذلك فاجاب الشئ بقوله اي ليس على المرأة آه لقوله عليه السلام لام سلمة فان
قيل ان الحديث يخالف الكتاب وهو قوله وان كنتم جنبا فاطهروا فانه يقتضي تطهير جميع البدن
والشعر قلنا هذا خبر مشهور ويجوز بها الزيادة على الكتاب فنقول ان الامر بتطهير البدن والشعر
ليس من البدن من كل وجه نافع قولهم يكفيه اذا بلغ الماء آه هذا نص معلول بعلة وهي ان الخلق
مثلة في حق المرأة كخلق الحية في حق الرجل فيكون في اصال الماء الى الشعر مخرج وهذا العلة معدومة
في حق الرجال فيجب اصال الماء الى الذوات على نفي الحكم فيما عداه فان قيل ان قوله
يكفيك نص والتخصيص بذكر الشئ يدل على نفي الحكم عما عداه في الروايات كما في النصوص فكيف قال الشئ
والتخصيص بالذكر يدل على نفي الحكم عما عداه قلنا ان قوله يكفيك اجتهاد فيكون كالروايات فكلها
نفي الحكم فحكم الحديث كذلك ونقول ان النص اذا ورد في مقابلة السؤال يكون بمنزلة وهذا الحديث

من غسل يديه
فانما يتوضأ
فانما يتوضأ
فانما يتوضأ
فانما يتوضأ
فانما يتوضأ

من غسل يديه
فانما يتوضأ
فانما يتوضأ
فانما يتوضأ
فانما يتوضأ
فانما يتوضأ

كذلك لان ام سلمة سالت رسول الله صلى الله عليه وسلم انى امرأة اشد لظفير على امرئ فانقصها حين اغتسل فقا
 بكفيك آه او نقول ان كل نص يكون مخالفا للقياس و معارضا للحديث الثاني يكون بمنزلة الرواية
 كحديث القهقهة وحديث ام سلمة معارض لحديث الثاني وهو قوله عم شعرك سجد معك قوله
 اذا سجد العبد سجد معه ظفرتها فان قيل لما كان هذا النص بمنزلة الرواية فكيف يصح تخصيص
 الكتاب به قلنا ان كل نص ورد على خلاف القياس يكون بمنزلة الرواية في نفي الحكم عما عداه لا في
 فيصح تخصيص الكتاب به لانه مشهور وقوله في فقي من الرجل الشهوة من المرأة اقول انهم
 منه انتفاء الدفق من المرأة وليس بصواب لان الله تعزى نسب الدفق الى ما بها حيث قال الله تعالى خلق
 من ماء دافق يخرج من بين الصلب والترائب لا يتطلى قلنا مراد الفقهاء ان دفق ما لها لا يكون
 كدفق ماء الرجل لانه لا دفق للماء المرأة اصلا او نقول اطلاق الدفق في الآية على ماء المرأة انما يكون على
 سبيل التغليب قولناى مع نزول منى في دفق وشهوة جواب سوال تقديره ان كون المنى علة
 لوجوب الغسل غير سديد لان العلة يكون من الاعراض والمنى جسم فاجاب الشارح بقوله مع نزول المنى
 النزول عرض قولناى اراد به اخص الخصوص هو المنى المخصوص من اللذ والوكد والاخص هو
 الانسان الموضوب بالدفق والشهوة قولناى مزيلة آه هذا جواب سوال تقديره ان يكون المراد
 من الانفصال الا انفصال من راس الذكر فلا يستقيم الخلاف بيننا وبين ابى يوسف فاجاب الشارح
 بقوله اى مزيلة عن مكانه وهو الصد قولناى عطف على قوله فرض عند منى آه جواب سوال تقديره
 ان قوله وتوارت الحشفة مبتدأ فلا قبله من خبر والخبر مفقود ههنا فاجاب الشارح عطف على قوله فرض
 عند منى لقوله ثم اذا التقى الختان آه فان قيل الختان في النساء معدومة فلم ذكره الشارح قلنا
 ختانها ثابت في العرب ففيه ثلاثة فائدة احدها زيادة الحسن والثاني زيادة اللذة والثالث قلة
 الشهوة قولناى نفسه آه جواب سوال وهو ان موجب الغسل هو الجنابة وهي بالانزال فكيف
 يجب الغسل بمجرد الدخول فاجاب الشارح بقوله نفسه آه قولناى قد يخفى عليه لقلة آه جواب سوال
 تقديره وان كان نفسه غيبة عن بصره لكن اللذة في القلب موجود فكيف يقام السبب لظاهر مقامه
 فاجاب الشارح بقوله قد يخفى فان قيل اى فائدة في ايراد قوله قد يخفى عليه وقد حصل المقصود بقوله نفسه
 تغيب عن بصره فاجاب انما جئنا الى هذه الزيادة لئلا يعترض عليه انه وان كان غائبا عن بصره الا
 يمكن التوفيق عليه فاجئنا الى هذه الزيادة لدفع الاعتراض به قولناى بالجر عطف على قوله عند منى وتوارت
 حشفة آه هذا جواب سوال تقديره ان قوله حيض ونفاس يومئذ هما مرفوعا فيكونا زميندا
 فلا بد لهما من الجز وهو مفقود ههنا فاجاب الشارح بقوله بالجر عطف على قوله عند منى آه تقديره اى
 فرض الغسل عند حيض ونفاس قولناى على قراءة التشديد جواب سوال تقديره يومئذ مرفوعا

لا لها ليس بعد أيام الحيض حائضاً فلا يلزم عليها قولهم ماء السماء والعيون فان قيل ان ماء العين
 والبحار ايضاً ماء السماء فلم ذكر المص بعد قولهم ماء السماء قلنا نعم كذلك لكن استعمال الناس هكذا في قولهم
 بكثرة الاوراق فان قيل قل ذكر المص سابقاً اذا غير واصاف باختلاف شئ طاهر جاز الوضوء
 بتلك الماء وهم هنا حكم بالمنع اذا تغير بكثرة الاوراق وهل هذا الاتناقض ايضاً قلنا ان التغير على نوع
 وصيغ وذاتي فالاول يحمل على الاول والثاني على الثاني قولهم لا يجوز الوضوء آه جواب سؤال
 تقديره ان التوهم يومئذ كان مراد الماتن بفعل عام اي عدم استعمال الماء اصله سواء كان وضوءاً وغيره
 فاجاب الشئ بقولهم لا يجوز الوضوء آه قولهم كما بالباقي آه جواب سؤال تقديره انه يفهم من
 كلام الماتن ان نفس طبع الماء يكون مانعاً لجواز الوضوء كطبخ الماء القراح فاجاب الشئ كما بالباقي آه قولهم
 اي يظهر آه جواب سؤال تقديره ان الرواية انما يتحقق في شئ الحية والطعم والريح وليس من الحسنة
 فكيف يعلم بالرؤية الظهور وهو عام يحصل بالذوق والشم قولهم لان الحرمة لا بطريق الكرامة آه فان قيل
 في هذا التعليل اشكال هو ان الضفدع والسرطان يجوز اكله عند الشافعي كما صرح عليه في كتاب اللباس
 قلنا يجوز ان يكون هذا رواية اخرى عنه على انه منقوض بالتراخي انه حرام لا بطريق الكرامة وليس
 بنسخ قولهم بخلافه ودخل وسوس الثمار آه جواب سؤال تقديره ان دخول الخل ودود الثمار ازاما
 فيما يكون له منبت مع انه يجوز اكلهما ولا يفسد الخل والثمار فاجاب الشئ بقولهم بخلافه قولهم
 فانه يقدم الداء على الدواء يكون بالاختيار والاختيار يكون بالعقل ولا عقل للذي باب قلنا في الحديث
 يقدم منه جناح الداء قولهم ادلت به آه يعني ان النبي لم يمتنع عن الاضاعة ثم لو كان الامر بالمقل اضاً يكون
 تناقضاً منه وهو ممنوع كان قولهم فاشتوا الطعم والماء آه جواب سؤال تقديره ان هذا الحديث في الطعم
 على خلاف القياس فينبغي ان يفسد الماء والامر ليس كذلك فاجاب الشئ بقولهم فاشتوا الحديث وان
 ورد بالذي باب جواب سؤال تقديره ان الحديث ورد بالذي لا دون غيره فينبغي ان يفسد الطعام بوقوع غيره
 فاجاب الشئ بقولهم الحديث وان رآه قولهم طاهر لا مطهر فان قيل ان الفتوى في الماء المستعمل على قول محمد
 وهو لا يكون قاتلاً باستعمال الماء لرفع الحد فكيف يصح طهريته قلنا في صورة الحد الفتوى على قول
 زفر وهو قاتل باستعماله لرفع الحد فليطلب قول زفر في المحيط بقولهم كما ان لزوال الاثام اثر في آه
 فان قيل نفس الاثم لا يمنع جواز الصلوة فكيف يزواله يزول طهورية الماء قلنا فيه ضرورة لان
 الانسان لا يخلو عن الاثم ولا ضرورة في استعمال الماء قولهم فعند ابي حنيفة كما يزول عن العضوة
 هذا الكاف للمفاجأة كما تقول كما خرجت رايت زيدا وفائدة الخلا نظر في حق من توضأ عند
 الميزاب جرى الماء المستعمل فيه يجوز الوضوء الاخرى عندهما لعدم الاستقرار ولا يجوز عند ابي حنيفة
 لان الاستعمال عند كما يزول به قولهم عندهما آه فان قيل ان محمد ليس بقائل باستعمال

فكيف يصح التخفيف عنده قلنا فيه اشارة الى قاعدة ان التخفيف والتقليط يثبت بالخلا وعد
 في غير هذا الموضع قولنا مسئلة البير جحط آه فان قيل لم قدم الجيم على الحاء والطا قلنا فيه شاه
 الى ان الفتوى على قولنا بيجنيفة فان قيل لما كان الفتوى على قوله فما الفائدة في الحاء والطا قلنا
 ليعرف حكم قولها فان قيل لو قال موضع جحط نمط لكان اولى قلنا الجيم اشارة الى النجس فقط والنون
 اشارة الى النجس اسم نظافة فكان الجيم اولى من قولنا عند ابى يوسف كلاهما اما الرجل فلعدم الصبي
 لانه شرط في الغسل خاصة لان القياس لا يقتضي التطهير من الغسل وتنجس الماء باول الملاقاة
 يخرج المكلف عن الامر بالتطهير وهو لم يخرج منه ويكون الماء ايضا نجسا بحاله لعدم سقوط
 الفرض عنه فان قيل لا نسلم انتفاء سقاط الفرض فانه يسقط عنه وان لم ينو فيصير الماء مستعملا
 بوجود احد الامرين قلنا انه ترك اصله في هذه المسئلة لضرورة الحاجة الى طلب الدلو فلو
 سقط الفرض يتنجس فسد البير وفيه ضرورة لا يخفى غايه ونظيره ما روي عن ابى يوسف انه
 قال اذا دخل الجنب والمحدث في الماء الذي يكون في الاناء الكبير لغرف الماء لا يزول الحد عن يديه
 كيلا يفسد الماء الحاجة الى الاعتراف فكذا هذا كفاية قولنا بنجاسة الاختلاط آه اي قيل عنده
 بنجاسة الرجل بنجاسة الماء المستعمل لان النية لما لم يشترط لسقوط الفرض عنه سقط الفرض
 بالانفاس صا الماء مستعملا والرجل متلبس به فيتنجس بنجاسة وقيل الرجل طاهر والماء نجس
 لان الماء لا يعطى له حكم الاستعمال للضرورة وهو اوفق الرواية عنه لكونه اكثر مناسبة
 لاصله فعلى الاول يجوز له الصلوة ولا قراءة القرآن وعلى الثاني يجوز القراءة دون الصلوة
 وعلى الثالث يجوز كلاهما غايه قولنا جازت الصلوة فيه والوضوء والشرب منه هذا جواب
 سوا التقديره ان هذا الموضع لبيان تطهير النجاسة لا لبيان تطهير الجلد فاجاب بقوله
 جازت الصلوة آه وحاصل الجواب انما ذكر لاجل انه جازت الصلوة فكان من تمام مسائل الوضوء
 قولنا لقوله تعراوكم خنزير فانه رجس والضمير راجع الى المضائيه وهو الخنزير لقربه فان
 قيل ان المضائيه غير مقصود فلا يعود الضمير اليه والدليل على كونه غير مقصود نحو راي ابن زيد
 وكلمته فالضمير في كلمته راجع الى الابن لا الى زيد قلنا ان عو الضمير الى المضائيه شائع في
 كلام الشارع نحو قوله تع واشكروا نعمة الله ان كنتم اياه تعبدون والاعراض الثاني ان الاستثناء يد
 على ان جلد الادمي كالخنزير مع ان الامر ليس كذلك بل انه تطهر بالدغ ذكره في الغنايه ولكن لا يجوز
 الانتفاع ذكره في التبيين ويمكن الجواب المراد من قوله تطهر هو ازالة الانتفاع به فبغيره بالمرور
 فيصير الاستثناء غايه قولنا حراسة واسطباذا فان قيل يشك هذا بالسرقين فانه يخرج العين
 مع انه ينتفع به بقاء وتقوية للزراعة قلنا هذا انتفاع بالهلاك وهو جائز في نجس العين

كما قرب الى الخمر لراقة قولهم ولا حيات فيه **فان قيل** ما ذكرتم من الدليل استدلال في
 مقابلة النص هو ان الله تعالى قال من يحيى العظام وهي رميم ولا خفاء في الدلالة على ان العظام
 حياة قلنا المراد من حياء العظام باعتبار الاجزاء صاحب العظام **قولهم** وانما في شعر الانسان
 وعظمه هو يقول انه نجس **فان قيل** حرمة الانتفاع اية النجاسة عندك اذا كان لا بطريق الكرامة
 كما مر فيما قبل قلنا ان الكرامة انما يكون باعتبار الجزئية ولا جزئية بعد الانفصال فكانت
 حرمة لا بطريق الكرامة ولا بغير الحرمة باعتبار ما كان **فصل** فهو في اللغة القطع
 وفي الاصطلاح عبارة عن التفرق بين الجشين المتعلقين في اللفظ والمعنى **قولهم** هذا ذكر
 المحل واردة الحال **جواب** سوال تقديره ان البير عبارة عن الموضع الذي له عمق ونزج ذلك
 الموضع غير ممكن **فاجاب الشارح** بقوله هذا ذكر المحل واردة الحال **قولهم** لا يعرف ابل في غم
فان قيل هذا يقتضي ان فوق البعريين حد الكثرة فيحدث يكون مخالفا عما ذكره الشارح من
 حد الكثرة بقولهم ان يتكثروا الناظرون فانه يقتضي ان الكثرة ينظر الناظرون سواء كانت بعريتين
 او صادونهما او ما فوقهما قلنا المراد به القلة ولم يرد به التخصيص بالبعريين **قولهم** جعل
 القليل عفوا **فان قيل** هذا مخالف عما ذكره صاحب الالياس حيث قال لا ينجس البير بوقوع النجاسة
 قليلا كان او كثيرا قلنا عبارة الشارح محمول على ابار الفلوات وليس لها روضها جزوا والمواضع مع
 حولها وتلقيها الرياح فيها فجعل القليل عفوا وعبارة الالياس محمولة على ابار الامصار ولها طين
 فلا يتحقق فيها الضرورة **قولهم** ويول ما يوك كل حمه نجس اي بنجاسة حقيقة عند النبي
 وعليلة عند ابي حنيفة وظاهر عند محمد والفتوى على ابي حنيفة اذا وقع في الماء او على قول النبي
 في صابة الثوب على قول محمد في الخطة عند قد ويسمى **قولهم** خلافا لمحمد الا اذا غلبت فان قيل
 الماء المستعمل ايض طاهر عند محمد مع انه اذا وقع في الماء القليل انسده وان كان مغلوبا على اركون
 قلنا هذا بناء على ان النجس لا يغلب على النجس عند محمد ويغلب على غيره والماء المستعمل من جنس الماء فلا
 يصير مغلوبا عند الاختلاط واما البول والخمر بخلاف الماء فانه ليس من جنس الماء فيه يصير المغلوب نجسا
 عند غلبة الماء فلا يخرج عن الطهارة **قولهم** ان النبي صلى الله عليه وسلم امر الغريتين ليخرجا الى ابي الصدقة و
 يشربوا من ابوالها والبالها فصحا ثم ارتدوا فقتلوا رعاتهم وساقوا الابل فبعث رسول الله صلى الله
 قوما فاخذوا فامر بقطع ايديهم وارجلهم وسمل اعينهم وتركهم في شدة الحر حتى ماتوا وهو منسوخ
 بقوله صلى الله عليه وسلم عن البول فان عامة عذاب القبر منه واقعة هذا الحديث ما رواه النبي
 لما فرغ من دفن صحابي اسمه صالح ابتلى بعذاب القبر فجاء النبي صلى الله عليه وسلم الى امراته فقال عنها ان اعمالها

فقالت هو يري الغنم ولا يستنزه عن البول فيحدث قال عم استنزهوا آه نور الانوار وقينه
 من وجهين الاول ان دعوى النسخ انما يصح اذا ثبت تاخير حديث الثاني وهو لم يثبت اذا لم يعلم
 تاخير **قلنا** انه يثبت تقديم الاول بدليل ان المسئلة التي تضمنها حديث العريين كانت مشروطة
 في ابتداء الاسلام نسخت بالاتفاق او بدليل ان الحديث الثاني محرم والاول صحيح والمحرّم يكون متبركاً
 عن النبي كما عرف في موضعه والثاني ان ابا خنيفة اثبت التخفيف في بول الابل وغيره باعتبار معا
 الحديث لقوله عم استنزهوا واذا كان منسوخاً وجب لا يعتبر معارضة في اثبات التخفيف **قلنا**
 ان النسخ ثبت بالاجتهاد لعدم العلم بالتاريخ كما سبق فبقى شبهة المعارضة وذلك بخفي لشبهة
 التخفيف **شرح بزرگ قول** فان عامة عذاب القبر منه ووجه المناسبة بينهما ان القبر اول منزل
 من منازل الآخرة والطمهارة اول منزل من منازل الصلوة فبينهما مناسبة في اول المنزلية **قول**
 والضمير في تنجيسها يرجع الى البيرة **جواب سوال** تقديره ان الهأ في تنجيسها ضمير والضمير يقتضيه
 سبق المرجع وليس ما قبلها ومتساده لو فيكون تقديره ومتساده لو تنجس مذ ثلاثة وهو فاسد **قلنا**
 الشارح بقوله الضمير يرجع الى البيرة **فان قيل** ما الفرق بين الصوتين ان في الاول ذكر الانتفاخ
 والتفسخ وفي الثاني الانتفاخ فقط **قلنا** ذكر في الاول لدفع الوهم وهو نزح الطين بالتفسخ وفي
 الثاني لم يذكر لانه يعلم بالمقايضة من الاول **قولنا** لان اليقين لا يزول بالشك آه يعني ان في نجاسة
 الماء قبل زمان الرؤية شك اذا مات وفتح كانت النجاسة ثابتة من قبل اليقين لا يزول بالشك
فان قيل لا يثبت في زمان الشك فكيف لا يزول **قلنا** المراد به استمرار اليقين وهو ثابت بحكم
 استحباب الحال **فان قيل** ان النجاسة في البير موجود في الحال فينبغي ان يحكم بوجودها في زمان
 سابق كما في مسألة الرخا اذا اختلف العاقدان في وجود الماء وانقطاعه اذا كان الماء موجوداً في الحال
 يحكم بوجود الماء سابقاً **قلنا** معناه ولا يمكن يقينها لما فيه ترجيح بلا مرجح واما اليوم فله حكم
 ساعة واحدة باعتبار وظيفة الصلوة لانها لا يتكرر الا بمضي يوم وليلة كذا فهم من الهداية
قولنا لان كل واحد منها من اللعاب العرق ذكر ضمير اللعاب ان لم يذكر صريحاً لكونه مذكراً
 حكماً لان السور مثله **قولنا** ليتناول الجنب **فان قيل** ينبغي ان يكون سور الجنب نجساً عند
 النبي يوسف لو جرد اسقاط الفرض عنده **قلنا** عنه روايتان في أحدهما لا يسقط فيها المخرج وفي
 الثاني يسقط ولكن لم يحكم بنجاسة الماء فيها للمخرج لانه لو حكم بنجاسة سور محتاج كل واحد من
 الحايض والجنب الى ناء عليه وفيه حرج **قولنا** على حذف المضاف آه **جواب سوال** تقديره ان
 النبي عم مبعوث لتبليغ احكام الشرع لا لتبليغ بيان الاخلاق وفيه بيان الخلق **فان قيل** او بقوله
 على حذف آه **قولنا** وسباع البهايم **فان قيل** ان اضافة السباع الى البهايم لا يخلو ما بينية

اولامية فالاول لا يجوز لان في اضافة البيانية يكون اضافة العام الى الخاص ههنا بعكسه والثاني
 ايضا لا يجوز لان الانسان سباع مع ان سورة طاهر بالاتفاق قلنا اضافة لامية والانسان خارج
 بدلالة العقل لان السباع ما يוכל الحيوان من غير الزكوة والانسان ليس كذلك **قولنا** الحديث وان
 ورد في الكتب لكن عرف آه **جواب** **سؤال** تقديره ان الدليل خص من المدعى لان المدعى عبارة عن حجة
 سورة الكلب الخنزير والحديث يثبت حرمة الكلب فقط **فاجاب** الحديث وان ورد آه **قولنا**
 الدجاجة الخلا آه لانه لو نظر الى طهارة لحمه ينبغي ان يكون سورها طاهرا ولو نظر الى ان منقارها
 يخالط بها النجاسة ينبغي ان يكون سورة نجسا فجعل مكروهها نجس **فان قيل** ذكر الدجاجة بعد
 قوله وما يוכל لحمه مستدرك لانها ايضا يוכל لحمه **قلنا** المراد بالطاهر بدون الكراهية فخرج
 عنه الدجاجة فهذا اخص بالذكري ثانيا **عليه** **قولنا** والهرة لقوله عم الهرة من الطوافين والطوافات
 عليكم والمراد بالاول العبد الثاني الاماء فاذا كان الهرة مثلها يكون سورها مثلها لكن حيوان الاواني
 من الهرة يمكن فيكره وانما شبه الهرة بهما لانها يقتل الموزيتا وهي خدعة كخدعتهم **فان قيل**
 سواكن البيوت مكروه **فان قيل** لم يخالف صاحب الالياس من المختصر والكنز فانها جعلت سورها
 مكروهها وهو جعل طاهر **قلنا** عبارتهما محمول على اذا وجد لما غير وعبارة الالياس محمول فيما اذا لم يجد
 المأخوذة **قولنا** المراد بينا الحكم آه **جواب** **سؤال** ان النبي لم يثبت لبيان افعال المكلف من الاخلاق **فاجاب** الشارح
 والمراد آه **قولنا** لانه سقط النجاسة **جواب** **سؤال** تقديره ان الهرة لما كانت سباعا ينبغي ان يكون
 سورها نجسا **فاجاب** الشارح بقوله لانه سقط **قولنا** بخلاف نبيذ التمر آه قال ابو حنيفة يتوضأ فقط
 او رد هذه المسئلة لمناسبة بين سؤال المشكوك ونبيذ التمر لان فيهما الجمع بين التيمم والوضوء
 عند محمد والا فلا مناسبة له بالاسناخزن وقال ابو يوسف تيمم فقط لان الحديث منسوخ بالية
 ومحمد يجمع بينهما لان في الحديث اضطرابا وفي التايخ جمالة فيجب الجمع احتياطا **قلنا** ليلة الجن غير
 واحدة فلا يصح دعوى النسخ والحديث مشهور ومثله يجوز الزيادة على الكتاب ما الجواب من قول محمد
 ان مداره كما كان على ابي نزاره كان ايضا مداره على كبار اصحابه **قولنا** يتوضأ به لا يخرج حديث ليلة الجن و
 هو ما روى ان النبي لم اراد مخاطبة الجن في ليلة الجن ثم قال قوم من لم يكن في قلبه ذرة من التكبر
 فقام ابن مسعود ومحمول رسول الله صلى الله عليه وسلم على نفسه فقال عبد الله بن مسعود خرجنا من مكة فخطب
 خطا حول منى وقال لا تخرجوا والا تلتقوا الى يوم القيمة فذمهم ومنى فادعى الجن الى الايمان فجاء
 وسرايت سبعين فرقة انوم من وراء جبل قاف وكل نفر سبعين رجلا باسمهم اخضرو وجوههم
 ابيض واصواتهم كصوت الرعد وكانوا كلهم ملوك الجن فقالوا السلام عليكم يا محمد اقرأ من كلام
 انزل الله تعالى عليك حتى نسمع سورة من الفرقان من اولها الى آخرها فاذا سمع من لسانه قالوا اناسمعا
 قرأنا عجبا يهتدون الى الرشاد فامنا به ولئن شرك ربنا احدا فامنوا بوحداية الله تعالى وشهدوا

برسالة المصطفی وتعلموا من الشرائع ما ينفع لهم في الدين والدنيا الى فجر فاذا اسفر جذا فذهب
 ابوليث سمرقندي ثم رجع بعد طلوع الفجر وقال هل معك ماء يتوضأ به فقال لا الا نبيذ التمر
 في الحجرة فقال عم التمر طيبة وما لها ظهور فاخذ وتوضأ به واعلم ان الوضوء بنبيذ التمر لا يجوز الا
 بذية لانه بدل عن الماء كالتيهم حتى لا يجوز الوضوء به الا عند عدم الماء **قوله** هي ناسخة فان قيل
 لما كانت الآية متاخرة عن الحديث فكانت ناسخة له فما الفائدة في التزديد في قوله وهي ناسخة قلنا
 فائدة ته ان الاولى دليل الشافعي والثاني دليل ابي يوسف لان النسخ الكتاب بالحديث وبالعكس لا يجوز
 عند الشافعي لانه لو جاز نسخ الكتاب بالحديث فيقول الطاعنون ان الرسول ازل من كذب الله ثم فكف
 نؤمن بالله تعالى لو جاز النسخ بالعكس يقولون بالله نعم هو اول من كذب النبي فكيف نصدق
 فان قيل مثل هذا الطعن لا يختص عنه وهو صادر من السفهاء الجاهلين فلا يعاب به قلنا بيا
 فائدة كلام الرب فائدة الحديث تظهر في حق من يميم ثم راي لما من نبيذ التمر فعند ابي حنيفة يفسد
 الصلوة وعند ابي يوسف مضي عليه وعند محمد يميم للصلوة ثم يتوضأ ويعيد الصلوة **فيها**
 في التيمم فالقييل ما الحكمة في التيمم انه ليس فيه مسح الرأس قلنا ان في وضع التراب على الرأس علامة الفرق
 عن جيبه هو الله نعم مع ان بيته وبين العارفين ليس فراق **قوله** ما الحكمة ان الله تعالى
 جعل التراب الماء سبب لتطهير معاقبنا لقطع عنز القبا في ترك الطهارة اعلم ان الفرض فيه اربعة اشياء
 النية والصعيد الطاهر وضربة للوجه وضربة للذراعين **قوله** وميم وتامم وتيمم اي قصداه **قوله**
 ان التوضيح بالمشالين فلما اتى الشارح باربعة امثلة قلنا الاول من المجد والآخر ان من المزيدي ان
 زيادة الحجر يزيد على زيادة المعنى **قوله** دفعنا الحجر فالقييل ان جعل الميل الفاصل بين القريب البعيد
 ايضا حاصل الرأى قلنا لان في الزيادة عليه حرج ودفع الحجر ثابت بالنص كما قال الله تعالى وما
 جعل عليكم في الدين من حرج **قوله** عطف على قوله لبعده ميلا **سؤال** ان قوله من عطف
 على قوله من ماء فيكون تقديره لبعده ميلا لرض هذا فاسد ظاهر فاجاب الشرح بقوله عطف **قوله**
 لما تلونا آه فان قيل ان خوف الجنون من برد يعمد كونهما تلونا فكيف يصح قوله لما تلونا قلنا قوله
 فلم تجد واعبارة عن عدم القدرة باستعمال عدم القدرة موجود عند خوف الجنون فيصح قوله لما
 تلونا **قوله** مستوعبا بالنصب **سؤال** تقديره ان النصب في قوله مستوعبا لا يخلو اما ان
 يكون للظرف او على التمييز او على المفعول لا يصح كلا واحد منها اما الاول لان الظرف على نوعين زمان كيوم
 او مكان كدار ومستوعبا ليس واحد منهما والثاني لان التمييز يقتضي سابقية الاسم التام باحد ال
 الاربعة كالتنوين والاضافة ونون التثنية والجمع وهو غير موجود وآشالت لان المفعول يقتضي الفعل
 وهو ايضا غير موجود فاجاب الشارح بقوله على الحال فان قيل الادالة في الحديث ولا في الآية على

الاستيعاب فلا يصح اشتراطه قلنا الوجه والذراعين اسما للمجموع فلو لم يحمل على الكل لزم ارادة
 المجاز بلا مبرنة وهو لا يجوز سماعه فان قيل لم خص في التيميم مسح الوجه والذراعين قلنا بوجهين الاول
 انه بدل عن الغسل لا غسل في الرأس غسل الرجلين متردد والثاني لئلا يلزم المساواة بين الاصل
 والفرع قولنا الجار والمجرور متعلق بجواب سوال تقديره ان جار والمجرور لا بد لهما من متعلق
 وهما لم يوجد فان قيل يفهم منه ان ضرب اليد من شرط التيميم على الارض او من جنسهما مع ان
 الامر ليس كذلك فانه لو وضع اليدين على الارض او على شئ هو من جنس الارض يجوز قلنا ذكر الضرب
 ليس للتخصيص بل باعتبار وقوعه في الحديث فقولنا متصل بقوله تيمم آه جواب سوال تقديره ان
 يؤم ان جوار التيميم مختص بالحديث دون الجنب لانه اغلظ في النجاسة فدفع بقوله ولو جنبنا آه قوله
 والطيب يحتمل الطاهر فحمل عليه جواب سوال ان لفظ الطيب مشترك يحتمل المنبت كما في قوله
 والبلد ويحتمل الطاهر كما في قوله هم الثمرة طيبة وما لها طهور ويحتمل الحلال كما في قوله تع كلوا
 طيبات ما مزرعناكم اى من حلال اى معنى مراد ههنا فاجاب الشارح بقوله والطيب وحاصله ان
 اراد بالمنبت لا يصح لانه لو كان المنبت نجسا لا يجوز به التيمم واردة الحلال ايضا لا يصح لان المراد ههنا
 الارض وكلها حرام قوله كالمطل اراد به الله يحصل الحد يد منه منها فعله هذا لا يجوز التيمم على من لم يحد
 قوله الكل اراد به الابيض لان البنيوم يكتمل به وقت النوم سنة لان الابيض لا يذوب بالنار حقيقة
 قوله الحجر آه فان قيل يشكل بالحجر الذي يتخذ منه النورة فانه يتحرق مع اناء يجوز التيمم به قلنا المراد
 لا يحرق ان لا يصير مادا والنورة ليست وما دال ان خاصة الرماذ والتسويد اذا اختلط بالماء والنورة
 لا تسويد بها بل يبيض الله يد بقوله قلنا ان من لا ابتداء الغاية فان قيل لا معنى لقوله ان من لا ابتداء
 الغاية لان كلاهما عبارتان عن اول الشئ فيكون معناه كلمة من لا ابتداء الابتداء وهو فاسد
 كلاما قلنا المراد من الغاية المسافة تقديره كلمة من لا ابتداء المسافة او يقول المراد منه المغيا
 قال عبد الضعيف وفيه نظر الى قوله فالاولى ان يقال هو التراب حقيقة ففعل هذا لا يوافق الدليل
 بالمدعى لا المدعى جواز التيمم على الغيا مع القدرة على التراب والدليل ان على جواز التيمم عليه عند
 العجز قلنا الدليل يوافق به لان عمر واصحابه وان كانوا عاجزين لكن لم يعجز عن الحجر فلو لم يعجز عن التراب
 لما تيمم على التراب والجواب الثاني ان الصحابة قادرون لانهم يقيمون الاحذية وجلسوا فيه وقت نزول
 المطر والجواب الثالث ان يكون ارادة عمر هذا التيمم على الغبار البود والسروج انه تراب حقيقة لا باعتبار
 العجز عن الصخرة والتراب والجواب الرابع هذا ان العبرة لعموم اللفظ لا بخصوص السبب الجواب الخامس هذا
 ان المطر رطب الارض قدر الاصبع او الاصبعين فحين قادرين على التراب مع ان عمر من التيمم على الغيا
 فلا يدل على العجز عن الصخرة جيبنا بان الضرب في التيمم عبارة عن اتصال اليد بالمحل مع اتصاله بجزء
 المحل اليد حقيقة كانت الاجزاء او حكما ولا يتأتى ذلك المجموع في المطر فان قيل كما ان اصل الارض من

فان التيمم
 في الكفاية
 ان جوار
 اصحابنا
 لم يحد
 سد جوار
 جوار
 وكان ذلك
 بعد الحد
 فيعتزل
 في نواف
 حاد وقت
 على الصبي
 شئ

من الماء فالهواء والنار ايضاً من الماء فلم لا يجوز به التيمم قلنا المأمور به في التيمم الضرب هو يقتضيه
 المضروب وهو لا يتأتى فيهما لعدم الصورة في الهواء وللمخرج في النار فلذا لا يجوز بها فان قيل ان الضرب
 عبارة عن اتصال اليد بالمحل هو كما يتحقق في الارض فكل من لم يتحقق فيها فينبغي ان يجوز التيمم بها
 قلنا نعم لكن مع اخذ جزء المحل باليد ذلك لا يتأتى في الهواء والنار لعدم اتصالهما باليد في وقت المسح
 اما في النار فظاهر واما في الهواء فالهواء الذي اتصل باليد غير الهواء الذي اتصل باليد وقت المسح فلا يكون
 بمعنى ما ورد النص به فان قيل كيف يقدم الجنب على التيمم لان النية في التيمم فرض لا يؤدي الى الضرب
 مع الجنب قلنا الرد بالتيمم ارادة قلبية دون حقيقة التيمم وضرب اليدين على الارض ينبغي قوله
 فاعتبر النية فان قيل ان صحة التيمم بنية الطهارة وهي ليس مقصودة قلنا الطهارة شرعية لا باهية
 الصلوة فنية هائية اباية الصلوة وهي مقصودة كقوله لم يخلف الوضوء جواب سؤال تقديره
 ان الماء ايضاً طهور في حاله مخصوص كما ذكرتم فكان ينبغي ان يشترط النية فيه فاجاب بقوله بخلاف الوضوء
 تقديره الماء طهور بنفسه قوله سجدة التلاوة آه جواب سؤال تقديره ان المتوهم يتوهم ان سجدة
 التلاوة قربة لغيرة وهو تلاوة القرآن فينبغي ان لا يجوز الصلوة عند أبي يوسف بالتيمم الذي يكون سجدة
 التلاوة فاجاب الشارح بقوله بخلاف سجدة التلاوة فان قيل قد ذكر في اصول الفقه انها ليست قربة
 مقصودة وهل هذا الاتناقض قلنا انما يكون تناقضاً لو كان النفي والاثبات بحجة واحدة واما عند
 اختلاف المجتهدين فلا تناقض والمراد بما ذكر في الكتاب انها قربة مقصودة معناه انها شرعت ابتداءً للنظر
 الى الله تعالى من غير تبعية امر آخر كقوله بل ناقض الوضوء عطف على قوله اي ينقض الوضوء بل ينقضه
 كلما ينقض المدة فان قيل ان هذا المعنى غير مطابق بكلمة بل فان كلمة بل اذا ذكرت بعد النفي يكون مفيداً
 نحو ما جائي زيد بل خالد معناه لم يجئ خالد فكان معناه بل ناقض الوضوء لا ينقض التيمم قلنا ان بل
 اذا ذكرت بعد النفي يحتمل المعنيين الاثبات والنفي فمعنى كلام المصنف على الاثبات قوله في غير رواية الاصول وهو
 رواية جامعيه والزيادات والمبسوط وغير رواية الاصول نوادر مالم الى رقبائيات اللاماريطي وعنه
 قوله صح قبل الوقت آه جواب سؤال تقديره ان اللام جار وفرضين مجرور فلا بد لهما من متعلق
 فاجاب الشارح بقوله عطف على قوله الا انه اباح له النوافل آه جواب سؤال تقديره لما كان عند ضروره
 لاحتياجه الى داء الصلوة فالضرورة يندفع بفرض واحد فينبغي ان لا يجوز النوافل بذلك التيمم كما لا
 يجوز به فرض آخر فاجاب الشارح بقوله الا انه آه قوله انما جعل الطهور ضرورة الحاجة آه جواب
 سؤال تقديره ان التراب لما كان عند غيظه وصور بنفسه فينبغي ان لا يجوز التيمم عند عدم الماء ايضاً
 فاجاب الشارح وانما جعل آه قوله قال بعد الضعيف فينبغي ان يكون آه اجيب ان المراد من الولى الى الجنائز
 لا ولى الميت ولا شك انه اذا صلي غير ولى الجنائز يكون له الاعادة قوله متصلة بقوله او عدا جواب

قلنا نعم
 انما جعل
 لا يجوز
 على الولى
 التيمم
 المقصود
 فالكل لا
 اعاد
 ان حال
 ما في
 المصنف
 المقصود
 او كذا
 ليس يجوز
 ههنا واما
 الثاني ان
 التيمم ينقض
 سببه التيمم
 في الامور
 الاربع
 هو التيمم
 زوال التشيئة
 وروى الجمع
 وروى الاصل
 وكذا ما
 ليس هو
 ههنا قلنا
 التيمم
 هو قوله
 قلنا ان
 التيمم
 هو قوله
 بوجه

سؤال تقديره ان كلمة لو من ادوات الشرط فلا بد من الجزاء وهو هنا غير موجود فاجاب الشارح
بقوله متصلة فان قيل ان المتصلة انما يذكر لدفع الوهم وظهور الخلاف وهما هما منتفیان
فلا يصح ذكر المتصلة قلنا انه متصلة بقولنا وعيد وفي العيد ينذكر الشارح صور اربع وفي الرابع
يجوز التيمم عند ايجيفة خلافا لما فذكر المتصلة لاظهار هذا الخلاف **قولنا** انه فيه بناء القسمة على الضم
فان قيل قد ذكر الشارح في باب الامامة جازا اقتداء المتوضي بالتيمم فلو كان التيمم طهارة ضرورية لم يجز
اقتداء المتوضي عليه فان في كل موضع يصح الاقتداء يصح البناء قلت هذا دليل محمد وهو لا يقول به
في باب الامامة واما دليله ما انه قد روي على الاصل قبل حصول المقصود بالخلف **قوله** انها يفوتان الى
الخلف **آه فان قيل** لم نسلم انه خلف لانه فرض الوقت عند الاعظم كما يحیی في باب الجمعة قلنا
هذا بناء على قول محمد وهو يقول فرض الوقت الجمعة لا الظاهر او على انه يتصور بصورة الخلف فانه اذا
فات الجمعة يصل الظاهر بعد ما يجمع **فان قيل** هذا مخالف لما رانفا ان عند عجرة عن الماء ليعيد
ميا لا يجوز التيمم للوقت يفهم من قوله لا خوف الجمعة والوقت فانه يفهم عدم جواز التيمم للوقتيّة قلنا
ان قوله لا يجوز التيمم خوف الجمعة والوقتيّة فيما كان له ماء واما اذا لم يكن في ذلك الموضع ماء فلا شك
في جوازه فلا يخالف بينهما **قوله** ويطلب قدر غلوة **فان قيل** هذا مخالف لما قبلها حيث
اعتبر لدفع الحرج ههنا الميل دون الاقل قلنا ما تقدم محمول في حق غير المسافر خارج المصرو وهذا
في حق المسافر فلا تناقض بينهما نجدي **قوله** لان غالب الراي كما التحق **فان قيل** لو كان الامر كذلك
لوجب تاخير الصلوة على من في ظنه انه يجد الماء في آخر الوقت قلنا التاخير عند ايجيفة والى
حتم ان غلب على ظنه انه يقرب الماء **قوله** غيب الفاحش وهو مقدر ههنا بضعف الثمن
فان قيل لم اعتبر ههنا الغيب الفاحش اكثر من الغيب في البيع قلنا هنا امر تعبد فيحتاج فيه
فان قيل لم تقدم التيمم على المسح قلنا انه خلف عن الكل والمسح عن البعض الكل مقدم على البعض
اولا لان التيمم ثبت بالاية والمسح بالحديث وما ثبت بالكتاب مقدم على ما ثبت بالحديث **قوله**
ولا يكفى البتل الباقي والفرق بين الغسل والمسح ان الماء بمجرد الملاقات بالعضو لا يصير مستعملا وفي
المسح بمجرد الملاقات بالبشرة يصير مستعملا لان فرض المسح يتأدى بالملاقات كذلك في المحيط **قوله**
ثابت بالسنة المشهورة آه انما قال بالسنة لانها يتناول القول والفعل قد ورد في باب المسح الحكمة
الفعلية والقولية فلذا اطلق السنة دون الحديث لان الحديث يتناول القول دون الفعل **قوله**
ولو امرأة وانما ذكر المرأة وان علم حكمها لان بعض الكتب يخص المسح بالرجل دون المرأة لقوله عم يسح المقيم
الحديث ويتوهم انه لا يجوز لها المسح فلذا ذكره **قوله** ان هذا الموضع موضع النفی **آه** هذا جواب
سؤال تقديره ان يتوهم المتوهم ان يكون الموضع موضع النفی انتهى يقتضيه تصوير النفی مع انه
لا تصوير لها على مذهب ايجيفة فاجاب الشارح بقوله ان هذا الموضع موضع النفی

وقوله فلو كان
لا يصح ان
يكون مقتضى
يقوله لا
يجوز واما
الثالث
لان المقصود
يقتضيه سبق
الفعل
الفاعل
المواظ
ليس هو
ههنا فاجاب
بقوله حال
الضمير
فما حكم
ان النص
في قوله
على الحال
الحال من
الفاعل
الضمير
المستتر
قوله التيمم
لان التيمم
فعل
فيه راجع
الى الجملة
ومع فاعا
فلا اشك

قولها ذاليسها ولم يقل ملبوسين مع ان الملبوسين اسم والاسم يدل على الدوام والاستمرار
 ولبسها ما فعل والفعل يدل على الحدث والتجدد قلنا ان لبسها وان كان غير صحيح لكنه مشهور
 الملبوسين وان كان صحيحا لكنه غير مشهور فغير الصحيح اذا كان مشهورا او لم يكن الصحيح غير مشهور
 قولهم على ضوء تمام الخ قيد التام احتراز عن الموضوع الشاقص كوضوء المحدثين كالاستحاضة
 وعن به سلس البول الى آخره **قوله** وقت الحدث واراد به قبل الحدث لان وقت الحدث لا يجتمع الطهارة
قوله عرفا ما نفاه فان قيل ما الفرق بين المانع والرافع قلنا ان المانع ما يمنع وجود ما لم يوجد
 الرافع ما يرفع وجود ما يوجد واعتبر الخف مانعا لرافعها **قوله** نصب يوما وثلاثا **جواب**
سوال تقديره ان النصب في قوله يوما وليلة وفي قوله ثلاثا لا يخلو اما على الحال او على المفعول
 على التميز والكل باطل اما الاول لان الحال يكون اما عن الفاعل او عن المفعول هما ليسا بموجودين
 واما بطلان الثاني فلان التميز يقتضي سبقية الاسم التام بالتعريف او بتعريف التنشئة والجمع
 والكل ليس بموجود هما واما الثاني فلان المفعول يقتضي سبقية الفعل والفاعل هما ليسا بموجودين
 هما **فانما** الشارح بقوله ان نصب يوما وثلاثا على التميز **قوله** لان الملكة تضع اجفنها بالطاق
 العلم فان قيل فلما زاد البني في جواب السائل ان الملكة تضع اجفنها بالطاق **اجيب** ليكثر غيبة
 الناس الى العلم **عني قوله** متعلق بقوله **جواب سوال** تقديره ان على جار وطاره مجرور ولا بد لهما من
 المتعلق فاجاب الشارح بقوله متعلق **قوله** ويجوز الرواية بالثلاث المثلة **جواب سوال** تقديره
 ان الكبير يستعمل في الهيئة المتصلة كالقليل والكثير يستعمل في المنفصلة كالحبوبات فيقوم الوهم
 ان في الاول يمنع الجواز دون الثاني **فاجاب** الشارح بقوله ويجوز الرواية **قوله** فايده لقوله بعد ذلك
 بجمع في خفاءه **فان قيل** فايده الشئ يكون عقيباً عنه وهو هنا ذكر قبله قلنا انما نسبت لما قبله
 وهو ان قوله ان المسح متعلق بثلاثة اصابع وعدم الجواز ايضا بثلاثة **قوله** بجمع في خفاءه **فان قيل**
 ينبغي ان يجمع في خفين لان الرجلين صار كعضو واحد لدخولهما تحت خطاب واحد **اجيب** بانها
 كن لك في حق الحكم لا الحسن الخرق محسوس فلا يكون له حكم عضو واحد **قوله** ثلاث اصابع الرجل
فان قيل لم اعتبر في الخف اصابع الرجل في المسح اصابع اليد قلنا ان الخرق يمنع قطع السفر وتتابع
 المشي انه فعل الرجل واما المسح فيتأدى باليد الرجل محله والفعل يضاف الى الفاعل لا الى المحل فلذا
 اعتبر في المسح اصابع اليد وفي الخرق اصابع الرجل ونزع آه **فان قيل** ما الفرق بين هذه المسئلة
 وبين ما اذا مسح الرأس ثم حلق حيث لا يلزم عليه اعادة المسح قلنا ان الشعر من الرأس فيسمى كسرة الرأس
 بخلاف الخف فانه مانع لسراية الحدث الى ما تحته ما شرعنا فاذا زال المانع سكر الحدث اليه **قوله** عطف
 على قوله نزع الخفاء **جواب سوال** تقديره ان قوله ومضى المدة مبتدأ فلا بد له من خبر هو ليس

ههنا **فاجاب** الشارح بقوله عطف على قوله نزع الخلف اي ينقض قوله عمل الحدث السابق عمل فان قيل
الحدث يسرى الى الخلف وقد نزل بالمسح فاذا زال الحدث بالمسح فكيف يسرى الى القدم قلنا الحدث يزول بالمسح زوالا
موقوف الى وقت مضى المتوالت والنزع كالتميز لحدث زوالا موقوفا الى وقت روية الماء **فقلنا** وبعد
احدهما فان قيل الوضوء مما لا يتجزى وكذا الانتقاض فاذا ثبت في البعض ثبت في الكل قلنا مضى الماء
ليس يناقض انما يناقض الحدث السابق وقد قلنا في الانتقاض الوجوب في الكل لكنه غسل سائر الاعضاء
ولم يغسل جلبيه فيجب غسلهما **فقلنا** خروج اكثر القدم نزع شرعا وهما بالمراد بالخروج المقصود لا
لونه نقض بالخروج الغير المقصود لوقوع الحجج **فقلنا** فيهم من هذا ان خروج العقب لا يبطل لانه
اقل من اكثر القدم وهو يناقض لما قال صاحب المختصر ان خروج اكثر العقب يبطل المسح قلنا لا تناقض فيها
اصلا لان المراد من اكثر العقب اكثر القدم او ان المراد من اكثر العقب ما يبلغ اكثر القدم **فقلنا** كما في سائر
الاحكام المتعلقة بالوقت كالصلاة فانها متعلقة بالوقت ويعتبر فيها آخر الوقت كما في الطهارة
والحيض والاقامة والسفر والاسلام **فقلنا** بخلاف ما استكمل الخروج **سواء** تقديره اذا استكمل
مدة الاقامة وهي يوم وليلة ينبغي ان يعتبر الاخير هو السفر فيكمل مسحه ثلثة ايام لياليها والامر ليس
كذلك **فاجاب** الشارح بقوله بخلاف الخ **فقلنا** الجلد هو الكا وضع الجلد اعلاه واسفله **فقلنا**
والمنعل ما وضع الجلد اسفله كالنعل للقدم **فقلنا** الثخينات ما تقوم على الساق من غير ان يربط **فقلنا**
والقفازين ما يلبس لللف فان قيل ان النهي عن المتصور ولا يتصور في مسح القفازين لا يغسل
بقية الاعضاء لا يكون الا باليد فكيف يتصور المسح لانهما مفسولان قبل ذلك قلنا هو هذا اذا غسل
الاعضاء غيره فح لا يمسح على القفازين فان قيل الاستعانة في الوضوء لا يجوز عند ايجبة قلنا
ان وضع هذه العبارة على مذهب صاحبها والاستعانة عندهما جائز به **فقلنا** **فقلنا** **فقلنا**
ليس يفرض فان قيل ان قوله ثم اختلفوا في مسح الجبيرة غير مستقيم لان ابا حنيفة يقول بعدم المسح
فيكون واجبا عنده ايضا قلنا ان المراد بالواجب الفرض عملا لا اعتقاد الان الواجب يكون فرضا عملا
فقلنا مراد ابي حنيفة نفى الوجوب لان الواجب فرض عملا **فقلنا** حديث علي في المكسور فلا يمسح عليه
غيره فان قيل قد ذكرتم فيما تقدم ان المسح على الجبيرة ثبت بحديث علي لكنه عرف حكم القروح بذلك النص
وههنا وقف وحديث في المكسور فلا يقاس عليه غيره وما هذا الانتقاض قلنا فيما تقدم الدلالة في جواز
المسح فلما جاز المسح على المكسور ففي القروح او في الضرر في الضرر في المكسور وههنا التماس
في وجوب المسح على المكسور فلا يكون في غيره فلا يلزم من جواز التمسك في غيره جوازه في المكسور لقلة الضرر فيه
فان قيل فيهم من هذه العبارة ان المسح على المكسور فرض عندنا والامر ليس كذلك فكيف يصح قوله
فلا يقاس عليه غيره قلنا جاز للجهل بان يستدل على غير مذهبه لرد قول الخصم وهو **فقلنا**
عن ابي حنيفة **باب** الحيض **فقلنا** م ينقضه واصل النقص حبيب سني وسقط ما عليه

الا زار ايضا فاجاب الشارح بقوله غير ان ما فوقه من قولهم ولا ظاهر فيه احتراز عن
 قول محمد لانه شرط طحا طاة الدمين في طر في العشرة وهذا علامة العسرة فتدبر قولهم في مدة الحيض ثلثة
 الى مرجان رواية قول محمد وان لم يكن بناء على قولنا لان طحا طاة الدم بطر في العشرة او ما دونها
 شرط في روايته لان في سائر الاقاويل الآتية قيود وتفصيل يشق ظهورها على الحايض القيا
 العقل ولا يستغيد المعنى من عبارتها يفتى بوجهها **قوله** عشرين بعد ذلك الطهر اياه في
 ان المبتدأة التي لا تعرف طها اذا جعل العشرة لحيضها والتمتعين للطهر خمسة عشرة فالا حتما
 ان يعتبر حيضا متصلة بخمسة عشر توجيها للمحرر على الحل قلنا ما فعل ايض فيه احتياط لا احتمال
 ان يكون حيضها على طريق الغالب بل ارجع قبيح صلوها وصوئها ووطيها وقت البسح غايه الجواب
قوله يجعل اسرها حيضا فان قيل ينبغي ان يجعل كل واحد منهما حيضا اذا طهر والذي بينهما
 فاصل ويصل كل واحد منهما للحيض فاي مانع من الثاني قلنا ان عدم جعل الثاني حيضا بناء على
 عادة النساء لان عادتها ان لا تحيض في شهر الا مرة واحدة **قوله** ثم ينظر ان امكن ان يجعل
 فيه نظرا وهو انه كيف يستقيم **قوله** ان امكن يجعل احدا لدمين حيضا مع انه قال من قبل
 ان كان بحال لو جمعت الدم لا يبلغ حيضا قلنا ان **قوله** ثم ينظر انما يتصور فيمن يركب ايام الحيض
 بيومين دما مع يوم واحد من ايام الحيض ثم طهره ثمانية ايام ثم ترى في يوم العاشر مع يومين
 دما لان النصاب المعتبر لصيرورة الطهر دما بثلاثة ايام في مدة الحيض هو لم يوجد لكن اذا
 كان الطهر فاصلا ظهر ان لا ولي حيض واما الثاني فلا يكون حيضا لعدم تقدم الطهر الكمال
قوله اسرها فان قيل هذا مخالف لما مر انفا وان الطهر اذا كان مساويا للدم فكل الدم
 المتوالي ههنا كذلك مع انه يجعل كذلك كالي الدم المتوالي قلنا الاول محمول اذا كان
 التساوي في ايام الحيض وهذا غير ايام الحيض **قوله** اما قل من ثلثة ايام لان الطهر يعتبر بالحيض
 فكما ان ما دون ثلثة ايام من الحيض لا حكم ويجعل طهر فكذا ما دون ثلثة من الطهر لا حكم
 فيجعل كالدم المتوالي كفي **قوله** انه شبهه اذ لان الطهر اذا كان اقل من ثلثة ايام لا يصير فاصلا
 وان كان اكثر من الدمين فصل ان محله اختار من ذهب ليخفيفه في هذه الصلوة هو اذا كانت الطهر اقل
 من ثلثة ايام كما اذا رأت ما يوما او يومين ونصف يوم طهر ثم يوما دما فكله كالدم المتوالي
 عند حمل كعند بحينة **قوله** واما في النفاس صورة التخلل في النفاس اذا رأت بعد
 الولادة خمسة عشر يوما وخمسة عشر يوما طهر وعشر يوما دما فكان كل انفا سا عند بحينة و
 اما عند ههنا فانها نفاس واوسطها طهر واخرها حيض وهذا مثال لما كان اكثر الدم على الطهر اما اذا رأت
 بعد الولادة خمسة ايام دما وثلاثة ايام طهر وخمسة ايام دما فذلك كل انفا عند وعند ما الفا

قوله ولا
 باسند
 المصنف
 وانما ذكر
 هذه المسئلة
 مع الاستنباط
 في الجواب
 انتهى
 التكليف
 لمدح الوجه
 وهو ان
 او الحايض
 مكلفان
 في ينظر
 البسح
 ان الاول
 بحضه
 لا يسقط
 المحذور
 فيحتمل
 ان يفسد
 الاله
 الاصح
 محذور
 وهو
 حفظه

بين الدين وهو ثلاثون يوما طهره الاول نفاس والاخر حيض وهذا مثال لما كان الطهر اكثر من
الدم واما اذا رأت الدم بعد الولادة عشرة ايام وعشرون يوما طهر او بعد عشرة ايام فما حكمه كذلك
عند الجنيقة وعندهما وهذا مثال لما كان بينهما مساواة قوله هذا لا يعرف الا توقيفا جواب
تقديره ان هذا قول صحابي ليس بحجة فكيف يصح الاستدلال به فاجاب الشارح بقوله هذا لا يعرف
قوله يجوز ان يكون وقوع الطلاق في حالة الحيض آه والالف واللام بدل من الاضافة اي حال انقطاع
الحيض بنهي قوله نتيجة الاجماع فان قيل لم قال نتيجة الاجماع ولم يقل بالاجماع قلنا ان الاجماع
منعقد على ان دم الرحم يمنع الصلوة والصوم والوطي ودم العروق لا يمنع واحدهما فلم يمنع هذا الدم
الصلوة بناء على انها دم العروق فاذا ثبت الحكم في البعض هو الصلوة ثبت في الكل لعدم الفرق وما ثبت
من ضرورة الشيء فهو نتيجة **قوله** ابتدأت مع البلوغ استحاضة فان قيل الاستحاضة انما
يكون بعد العشرة وهي تبلغ قبلها بروية الدم بثلاثة ايام فكيف يستقيم الاستحاضة مع البلوغ قلنا
انها تبلغ بروية بثلاثة ايام لكنها حيض والسبعة الاخيرة حيض ايضا والحيض لا تجزى فجعلت كالحائض
على العشرة فتحقق المقارنة **قوله** قال مالك يتوضاؤون لكل فرض فيه نظرا لان مالك قال في
شرح المختصر ان الخارج من غير السيلين ان كان غير معتاد كالاستحاضة وسلس البول غيرها لا ينقص
الوضوء وهمنا قال ينقص قلنا ان هذا محمول على اختلاف الروايتين **قوله** فان قيل قد سبق من
مذهب مالك ان دم الاستحاضة غير ناقض للوضوء فكيف يتصور ايجاب الوضوء عليها اي على المرأة لكل
صلوة عنده وكيف يتمسك بقوله يتوضاؤون لكل صلوة قلنا ذكر في شرح مجموع البحرين ان المستحاضة تنقض
عند مالك على وجه الاستحباب توفيقا بينه وبين ما يدل على ان دم المستحاضة غير ناقض للوضوء
قوله بطل يخرج آه فان قيل ان النقص يثبت بما يخرج من البدن والوقت ليس من البدن فكيف
يثبت النقص به قلنا ان هذه العبارة على حذف المضائق قد يظن اثر الحد السابق عند خروج الو
فان قيل ان كان كذلك فلم اضيف الى الوقت قلنا اضافته الى الوقت بطريق المجازية **فصل**
في النفاس **قوله** مصدر آه جواب **سوال** تقديره انه يومه انه اسم مصدر وشرطه ان يكون مشتقا
كالعارية من الاعارة وهمنا ليس كذلك فاجاب **قوله** انه مصدر ولا يشترط فيه الاشتقاق
قوله من انفس المرأة جواب **سوال** تقديره انه لما كان مصدرا فلا بد له من تعيين الباء
فما الباب ههنا فاجاب **قوله** من نفس آه **قوله** بضم النون على وزن فعلة **جواب**
ان النفس يكون على وزن حمراء سواء كان بالضم والفتح مع ان الموافقة بين الموزون والموزون به
شرط ههنا لم يوجد لان حرف النون في الموزون وهي نفساء مضمون على تقدير ضم مع ان
الموزون به مفتوح وهو حمراء فاجاب **قوله** بضم النون على وزن الحجة **قوله** كل هذا

التفسير **جواب سوال** تقديره لما كان النفساء بفتح النون على وزن حمراء وبضم النون على وزن
 حيلة ينبغي ان يكون اصلهما مختلفا كالوزون به فلا بد من معرفة اصل كل واحد على حسب الاضائة
فاجاب بقوله كل هذا من النفس الخ وحاصل الجواب ان اصل قوله نفساء بالضم والفتح واحد وهو
 النفس الاختلاف في الاصل كما تقر في موضعه **قوله** هو اسم آه **جواب سوال** تقديره ان
 اخذ النفساء من قوله نفست المرأة بكلا الحركتين لا يصح لان النفس اسم يحتمله الحيوان والمناسبة
 بين المأخذ والمأخوذ منه لازم وهم هنا يوجب **فاجاب الشارح** بقوله هو الدم وحاصل الجواب
 سلمنا انه اسم لجملة الحيوان لكن المراد به الدم **قوله** وانما سمي الدم بذلك **جواب سوال** ان النفس
 لما كان اسما لجملة الحيوان ففي تسمية الدم بذلك لا بد من المناسبة فما المناسبة بينهما **فاجاب**
الشارح بقوله انما سمي **قوله** تسمية بالمصدر **جواب سوال** تقديره ان قوله النفس
 مبتدأ وقوله دم خبر والخبر محمول على المبتدأ وهم هنا لا يصح لان الدم ذات والنفس صفة وحمل الذات
 على الصفة لا يجوز **فاجاب** بقوله تسمية بالمصدر وحاصل الجواب ان المراد بالدم المخرج من
 نفس الدم والمخرج صفة فيصح الحمل **قوله** انما سمي المخرج بذلك **جواب سوال** تقديره لما كان
 النفس عبارة عن خروج الدم فمن اي وجه يسمى المخرج بالنفس ما المناسبة بينهما **فاجاب**
الشارح بقوله وانما سمي بذلك وحاصل الجواب ان تسمية خروج الدم نفاسا باعتبار ثلثة اوجه
 وهي تنفس الرحم بالدم او خروج النفس من الولد او بمعنى الدم وهذا الوجه الثلاثة موجود
 في النفس فلهذا سمي المخرج بالنفس **قوله** اي حكمه حكم الولد التام **دفع** دخل برده على قول
 الماتن وهو انه يلزم الكذب في كلام الماتن فلا يراد ان الولد اسم للكل والسقط وليس كذلك **فاجاب**
بقوله اي حكمه حكم الولد **باب الخامس** **قوله** انما قيدنا النجاسة بالحقيقة آه **جواب**
سوال تقديره ان الشرح لا يطابق المشرح لان المشرح هو قوله يطهر البدن وهو اعم من
 النجاسة الحقيقية والحكمية وفي الشرح قيد بالحقيقة فلا تطابق بينهما **فاجاب الشارح** بقوله
 وانما قيدنا فان قيل دعوى تقيد النجاسة بالحقيقة دعوى مجرد فلا بد من القرينة فدفعه
الشارح بقوله بعد ذلك بما يعزى من تصريح بهذا **قوله** ثم النص ان ورد في الثوب آه **جواب**
سوال تقديره ان النص ورد في طهارة الثوب ونحوه فينبغي ان لا يجب الطهارة في غير الثوب وليس كذلك
فاجاب الشارح بقوله ثم النص آه **قوله** عطفت **قوله** بالماء يطهر ايض **جواب سوال** تقديره
 ان مما عجز جار مجرور ولا بد لهما من المتعلق فما المتعلق **فاجاب الشارح** بقوله بما عطف على
 قوله بالماء فيتعلق بيطهر لان هذا القياس كآه **جواب سوال** تقديره ان كان الامر
 كذلك ينبغي ان يقتضى المأخذ بالاولاقيات قياسا والامر ليس كذلك **فاجاب** بقوله ان آه **قوله**

أخر من الدين واللبن فان قيل ان هذا يخالف عن المسئلة وفيه ان النجاسة يطهر باللبن قلنا عبارة المسئلة محمولة على الربيع وهذا المحمول على الخريف لان في الخريف تكون كثير الدسومة في الرابع لا قولنا قال العبد الضعيف اللهم الا ان يقال ان المنى امر رسول الله عليه وسلم عايشة بفر كما كان موصوفا بهذه الصفة فلا يترك القياس به اصلا قلنا العبرة لعموم اللفظ لا بخصوص السبب لان الحديث عام وهو قوله عم فاعسليه ان كان رطبا وافر كيه ان كان يابس لان القيود المعتبرة في المنى يستعمل عاية كلها عادة والثاني الحديث مطلق فاستوفى مني الذي قبله مذي اوله والمطلق يجري على إطلاقه فيظهر مطلقا سواء قبله مذي اوله قولنا في المنى عرف بالخبر خلا جواب سوال تقديره لما كان الامر كذلك فاجاب الشارح بقوله لا في النجاسة قولنا فهو كسائر انواع الدم جواب سوال تقديره ان الدم رقيق احمر والمنى ليس كذلك فكيف يصح قوله يطهر لانه دم فاجاب الشارح الا انه تنفع آه قوله لا في الروث آه جواب سوال تقديره هذا ينبغي ان يكون الروث والخثي مغلطا عند هما مع ان الامر ليس كذلك لانهما مخفف عندهما فاجاب الشارح بقوله الا ان الروث آه قوله عطف على قوله قد درهم آه جواب سوال تقديره بوجه ان قوله ودم السمك مبتدأ فلا بد له من الخبر فاجاب الشارح بقوله عطف على قوله قد درهم قوله عطف على قوله السمك آه جواب سوال تقديره ان لعاب البغل مبتدأ فلا بد له من الخبر فاجاب الشارح بقوله عطف على قوله ودم السمك آه قوله عطف على قوله لعاب البغل آه جواب سوال تقديره ان قوله البول مبتدأ فلا بد له من الخبر فاجاب الشارح بقوله عطف على قوله لعاب البغل قوله لا انه اكتفى به في موضع آه جواب سوال تقديره لما كان المسح بالبحر غير مزيل للنجاسة عن موضع الاستنجاء فاجاب الشارح بقوله لا انه اكتفى به في موضع آه قوله الجزء المتصل بالاداء جواب سوالين الاول انه لو كان الوقت سببا لوجوب الصلوة لا يبقى الاداء موجودا لان السبب ابداء مقدم على السبب فينبغي ان يكون الوجوب مؤخرا عن الوقت فيفوت الظرفية والشرطية والثاني انه لو كان الوقت سببا للوجوب فهو لا يخلو اما ان يكون اول الوقت وكله وكلامه لا يصح اما الاول فلانه يستلزم قضا الصلوة في الآخر والامر ليس كذلك الثاني يقتضي تضاعف الواجب بسبب تضاعف الاستبائهم الاجزاء مع ان الامر ليس كذلك لا يكفي واجب واحد فاجاب الشارح بقوله الجزء المتصل بالاداء بطريق الانتقال فالجزء المتصل مقدم على الصلوة فلا يلزم تاخر الواجب اذا كان بطريق الانتقال لا يلزم تعدد الواجب قوله على حذف المضادة واقامة المثالية آه جواب سوال تقديره ان المعنوي مخالف عن المعنوي لانه لقب الباب بالصلوة وشرع في الاوقات فاجاب الشارح بدله قوله وانما قدم وقت الفجر آه جواب سوال تقديره ان اول صلوة اوجيها الله تع هو الظاهر ولم يقدم بينا وقت

ع
لا يجب
توضيح
في قوله
ان هذا
انما يدل
الوقت
لعموم
واللبن
بل السبب
النجاسة
يتصل به
الاداء
ما عرف
مقتضى
الاداء
فلا يلزم
تقدير
الواجب
الوقت
قد درهم
لثاني
غيره
فقد يرفع
نظن على
مدى الاول
لم يرفع
هذا
فما كان
من وقتها
ايها
لو كان
متصل
انما
لذلك
فما كان
من وقتها
ايها

الفجر مع ان التقدم من اسباب التزجج مع وجود المساواة في نفس الفرضية فاجاب الشارح بقوله وانما
 قدم آه قولنا الى ثلث ليلية جواب سوال تقديره ان الثلث امر كل تطلق على كل شيء فهو يقتضيه
 تاخير الصلوة الى ثلث اي شيء وهو ليس مقصود فاجاب الشارح بقوله الى ثلث ليلية قولنا والالف
 واللام بدل ال الاضافة آه جواب سوال الى ان المراد بالثلث ثلث الليل فليعلم لم يصح به فاجاب الشارح
 بقوله الالف واللام آه فوجود البديل كوجود المبدل منه في حق التصريح قولنا ظهر الصيف والعصر الى
 آخر كلامها بالجوع عطف على قولنا ونذبا آه جواب سوال تقديره ان قولنا الى آخر الليل غايه وهو يحج
 للافعال لا للاسماء والوتر فاجاب الشارح بقوله وظهر الصيف آه فتقديره ونذبا تاخير الوتر
 الى آخر الليل والتاخير فعل قولنا مع انه يجوز الاداء بعد الوقت آه فان قيل لم يسم الصلوة بعد
 الوقت صلوة اجيب انه سماها اداء على عم المصلي لان الوقت في يوم غيم قائم في حقه ولان اليوم
 يوم يوم قائم في حقه على انه يجوز القضاء بلفظ الاداء على ما عرف صيرته ان يقال ان اؤدى ظهر الامر
 قولنا عند ابي يوسف اباحة النفل حديث ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم في غز الصلوة في نصف النهار
 الا يوم الجمعة قلنا بانه منقطع او معناه ولا يوم الجمعة علي قولنا في معنى الصلوة آه جواب سوال
 تقديره ان المنع من سجدة التلاوة لم يكن من كراهي الحديث فينبغي ان يجوز في هذه الاوقات فاجاب
 الشارح بقوله في معنى آه قولنا استثناء من قوله ومنع آه جواب سوال تقديره ان قوله الا عصر
 يومه استثناء ولا بد من المستثنى منه فاجاب الشارح بقوله استثناء من قوله ومنع آه قولنا
 عطف على قوله ومنع آه جواب سوال تقديره ان قوله عن النفل يومه ان يكون عطفنا قوله الا عصر
 يومه فتقديره الا عصر يومه والنفل مع ان الامر كذلك لعدم جواز النفل فيه فاجاب الشارح
 بقوله عطف على قوله ومنع آه قولنا فسجدة التلاوة وصلوة الجنازة فانها واجبة عليها لكون وجوبها غير
 موقوف على فعل العبد بدليل جوبها بالسلم ففعلنا كالفرائض كذا الجنازة في قوله يعني اذا خرج آه
 جواب سوال تقديره لما كان الامر كذلك فينبغي ان يجوز النفل اذا خرج الا ما قبل الخطبة من الحرج
 الى المنبر قبل الشروع في الخطبة والامر ليس كذلك فاجاب الشارح بقوله اذا خرج الامام قولنا وانما
 قال لفرائض جواب سوال تقديره لم قال المصنف لفرائض لم يقل الخمسة مع ان الصلوة خمسة فاجاب
 الشارح بقوله وانما قال آه قولنا لانه من اعلام الدين آه جواب سوال تقديره لما كان الاذان سنة
 فينبغي ان لا يقاتل الامام بتركه لانه لا يكون الا بترك الواجب للفرق بينهما فاجاب الشارح بقوله الا
 انه من اعلام الدين فلما يقاتل منهم بتركه في قولنا خص الفجاءة جواب سوال تقديره واجعل
 في آذانك علم فم خص بالفجر فاجاب الشارح بقوله وخص قوله وانما يقول مرتين آه جواب سوال تقديره
 ان جلا لا يقول له رسولا لله صلى الله عليه وسلم مرة فلم قال المصنف يقول مرتين فاجاب الشارح بقوله
 وانما يقول قولنا وهذا البيت الاستحباب آه جواب سوال تقديره ان قوله اذا اذنت

والعلاقة الجامعة بينهما **أجيب** أن القرينة تعدر مع الحقيقة وهو أخذ الزينة و
العلاقة الحالية والمحلية **فإن قيل** أن هذا المجاز من أي قبيلة **فأجاب** الشارح بقوله من قبل
إطلاقه **قوله** وأريد بالمسجد الصلوة **سؤال** تقديره أن الموافقة شرط بين الدليل
والمدعى وهو ههنا لم يوجد لأن المراد من المتن فرضية ستر العورة للصلوة والدليل في فرضية
ستر العورة عند المسجد فلا يطابق المدعى **فإن قلت** في الجواب أن أداء الصلوة يكون في المسجد
ففرضية ستر العورة عند المسجد فرضية في الصلوة فنقول أن صحة أداء الصلوة لا يختص
بالمسجد فلا يطابق بينهما **أيضاً** **فأجاب** الشارح بقوله أريد بالمسجد الصلوة **فإن قيل** أن ذكر
المسجد وإرادة الصلوة لا يكون إلا مجازاً وصحة المجاز مبنية على أمرين وهما العلاقة الجامعة والقرينة
الصارفة فما العلاقة والقرينة ههنا **أجيب** القرينة عدم صحة إرادة المعنى الحقيقة وهو
المسجد وأما العلاقة فهو الحالية **قوله** هذا بطريق إطلاق اسم **سؤال** تقديره أن هذا المجاز
من أي قبيلة كان **فأجاب** الشارح بقوله هذا بطريق إطلاق اسم **سؤال** وهذا بمعنى الأمر هو **سؤال**
تقديره أن هذا خبر عن حالها والأخبار من حال لا يفيد الوجوب **فأجاب** الشارح بقوله هذا خبر
بمعنى الأمر فيكون تقدير العبارة يجب سترها **فإن قيل** أن الأخبار بمعنى الأمر مجاز لا بد له من تعذر
الحقيقة فما التعذر ههنا **فأجاب** الشارح بقوله لا شاهدنا ههنا مستورة **قوله** قلنا هذا
وهم من الكرخي الخ وفيه إشارة إلى الاعتراض من جانب الفقهاء على الإمام الكرخي **قوله** هذا
أي جواز الصلوة مع الكشف كله تناقض من الكرخي فإنه قال من قبله أن المعتبر في الغليظة قد
الدرهم في عدم جواز الصلوة وههنا قال يجوز الصلوة وإن كان كله مكشوفاً وهذا تناقض
ظاهر من الكرخي أن كنت زكياً **وعرض** صاحب المستخلص في إيراد قوله أنه يخالف عن مذهبه
قيل في الجواب عضو واحد وكذلك الانثيين مع الذكر عند فعله هذا أوضح قول الكرخي لكن غير
الصح بل الآلية عضو واحد والدبر ثالثها **أجيب** عن الأول أن هذا مجرد قياس من الكرخي
قطع النظر بين القليل والكثير فلا يرد **الجواب** عن جانب الكرخي أن اعتبار التغليظ بقدر الدرهم
فيما إذا يمكن تحقيق التغليظ بهذا القدر كما في الذكر والانثيين أو الفرج وأما فيما إذا لم يمكن تحقيق
التغليظ بهذا القدر كما في الدبر فلا أي فليس قابل بقدر الدرهم بل قابل بالربع لأن الكرخي قائل في
الدبر بالربع وفي الذكر والانثيين قابل بقدر الدرهم لأن فيه عند الكرخي ثبت التغليظ **قوله**
وهذا قول مروي عنهم ولم يروى الخ **جواب** **سؤال** تقديره يؤمن أنه يروى عن إمامنا خلافاً لذلك
فكيف يكون صحة قول الشافعي بن مالك **فأجاب** الشارح وهذا القول مروي **قوله** ثم المقدم على
التكبير **جواب** **سؤال** تقديره وهو أن اقتراح النية بالتكبير شرط مع أنه غير متصور إلا أنه

اضافة الجزء الى الكل **سؤال** تقديره ان اضافة الصفة الى الصلوة بيانية وهي
 غير جائزة لان الشرط في الاضافة البيانية عند الجمهور ان يكون بينهما عموم وخصوص من
 وجه وهما ليس كذلك لان الصلوة اخص مطلقا والصفة اعم مطلقا والمختار من ههنا هو
 فكيف يصح القول بالاضافة البيانية فاجاب الشارح بقوله هذا من قبيل اضافة الجزء الى
 الكل حاصله ان الاضافة بمعنى اللام لا بمعنى من وهو يقتضي الاختصاص والمغايرة والجزء
 من حيث انه جزء مغاير عن الكل يختص به لان كل صفة من هذه الصفة جزء الصلوة هذا
 دليل كون الاضافة بمعنى اللام او يكون تقدير السؤال هكذا وهو انه لما كان الوصف في الاعمال
 عرضيا يكون هذا اضافة فالشيء الى نفسه وهو باطل لان بين المضاف والمضاف اليه تغاير وهما لم
 يوجد فاجاب الشارح بقوله من قبيل اضافة الجزء الى الكل حاصل الجواب ان التغاير بين المضاف
 المضاف اليه شرط من وجه لا من كل وجه وهما موجود لان الجزء مغاير عن الكل اذ هو
قولنا هذه الاضافة الخ **سؤال** تقديره ان هذه الصفات صفات عارضية كالسواد و
 البياض هي خارجة عن الموصوف فكيف يصح القول بخبرية الصفة للصلوة مع ان الجزء داخل في
 الكل فاجاب الشارح بقوله اذ هذه الاوصاف ذاتية لا خارجية عن الصلوة **قولنا** فرائض الصلوة
 ستة الخ **جواب** **سؤال** **ثلاث** **ثمة** تقدير الاول ان المطابقة بين المبتدأ والخبر شرط في الافراد و
 التثنية والجمع والتانيث والتذكير والتعريف والتكبير وهما لم يوجد لان الفرض مبتدأ وهو مفرد
 مذكور والتحرمة خبر مؤنث وتقدير الثاني ان الفرض مفرد وقوله التحريم مع المعطوف خبره وهو جمع لان
 المعطوفات عطوفة على التحريم بحرف الجمع والجمع بحرف الجمع كلفظ الجمع فيكون الخبر معا لهذا الاعتبار
 فلا يطابق المبتدأ الخبر لان المبتدأ مفرد والخبر جمع وتقدير الثالث ان هذا موضع الحصر فلا بد من اداة
 الحصر وهو الواو او غيرها ولم يوجد ههنا فاجاب الشارح بقوله اي فرائض الصلوة سبعة فيكون مبتدأ
 وخبره محذوف وهو سبعة فحصل المطابقة بين المبتدأ والخبر في الجمع والتانيث لان المبتدأ جمع والجمع بتاويل
 الجماعة مؤنث فحصل المطابقة في الجمعية والتانيث فلا يرد السؤال الثالث لان الحصر يفيد بقوله
 فلا حاجة الى اداة الحصر **قولنا** **سؤال** **ثمة** **سؤال** تقديره ان الرفع في قولنا التحريم بناء
 على خبرية ولا بد في الخبر من المبتدأ وهو لم يوجد فاجاب الشارح بقوله **ثمة** التحريم فان قيل ان المطابقة
 بين المبتدأ والخبر شرط في التذكير والتانيث ولم يوجد لان احدهما مذكور والتحريم مؤنث قلنا ان الثاني قولنا
 تحريمية من نفس الكلمة لا للتانيث فطابق بينهما في التذكير **قولنا** لتحقيق الاسمية اه **سؤال**
 تقديره ان التحريم لما كان جعل الشيء حراما وهو صفة المفعول والتكبير الاولى لما كان تحريمية فكان خبرا
 وهو اسم الفاعل فكيف يكون التحريم وهو صفة المفعول والتكبير الاولى فاجاب الشارح بقوله لتحقيق

الاسمية الخ وحاصل الجواب ان التحريمية بلا تاء صفة ومع التاء اسم واذا دخل عليه التاء ينقل من
 الوصفية الى الاسمية وهو هنا كذلك لهذا سمي تكبير الاولى وتحريمية فان قيل الراد من الهماء التأخير عن
 الشارح بالهماء قلنا عبر الشارح عن الهماء بالتأخر ان التاء يصير هاء في حالة الوقف مثل قوله حم على الصلوة
 قوله وانما اختصت التكبير الاولى الخ جواب **سؤال** تقديره ان التحريمية لما كان جعل الشيء حراما فلم
 يسمي التكبير الاولى وتحريمية مع انه ذكر في اجاب الشارح بقوله وانما اختصت قوله لكنهما لما افضلت
 الخ **جواب** سؤال تقديره وهو ان التحريمية لما كانت من الشروط فلم لم يذكر في بيانه شروط الصلوة وذكر في
 اركان الصلوة فاجاب الشارح لما اتصلت الخ قوله لكن يلحق به الحاق الفرع الخ **جواب** سؤال
 تقديره ان لا يحاق لما منع على سبيل الفرضية هل كان منعا على سبيل الوجوب ام لا فاجاب الشارح بقوله
 لكن بلحقه قوله اما لانها وجوبها بالسنة الخ **جواب** سؤال تقديره لما كان بعض المشايخ يطلقون
 عليه لفظ السنة ينبغي ان يكون سنة والامر ليس كذلك فاجاب الشارح بقوله ان وجوبها في التشهد
 في القعدة الاخيرة فان قيل ان التخصيص بالقعدة الاخيرة يشعربان قراءة التشهد في القعدة الاولى فان قيل
 ان التخصيص بالقعدة الاخيرة يشعربان قراءة التشهد في القعدة الاولى سنة اذ تخصيص الشرح بالذكر
 يدل في الروايات على نفي الحكم عما عداه قلنا لان صاحب المستخلص عمل بالقياس لان القياس قائم
 بالسنة لان القعدة الاخيرة لما كان فرضها كانت قراءة التشهد فيها واجبا والقعدة الاولى لما كانت واجبة
 كانت قراءة التشهد فيها سنة لان الاقوال دون الافعال لان الاقوال لتزيين افعال المومنين دون
 المتزينين فاختط مرتبة الاقوال من الافعال هذا وجه القياس صاحب المستخلص مضى على القياس
 والجواب الثاني هذا بان المقصود من بيان جميع الواجبات بيان ما هو المقصود منها وذلك يحصل بهذا
 قوله في هذا الايتاني الوجوب **جواب** سؤال تقديره لما كان الامر كذلك ينبغي ان يكون سنة فاجاب
 الشارح بقوله هذا لا ينافي الوجوب اه قوله الا انه خص التسليم لكونه **جواب** سؤال تقديره لما
 ثبت التحليل بغير التسليم فما فائدة في الذكر بلفظ السلام فاجاب بقوله لا انه خص اه قوله اي
 يحاذي بالهامية **جواب** سؤال تقديره هو ان هذا مصدق للمص في بيان المكلفين دون المباد
 فاجاب الشارح بقوله اي يحاذي قوله عطف على قوله الشارح **جواب** سؤال تقديره ان قوله والتعوذ
 مبتدأ فينبغي ان يذكر اخر هو مفقود فاجاب الشارح بقوله عطف على قوله الشارح قوله والتعوذ
 والحياء مصدران **جواب** سؤال تقديره لم قال المص التعوذ ولم يقل الحياء فاجاب الشارح بقوله
 التعوذ والحياء مصدران الخ مثاله عوذ يعوذ تعويذا وعوذ يعوذ عيادا قوله ثم قيل الراد من هذا
 التكبير **جواب** سؤال تقديره ان قوله والرفع معطوف على الركوع فيدخل تحت قوله التكبير فتقديره و
 تكبير الركوع والامر ليس كذلك بل السنة فيه قوله سمع الله لمن حمده فاجاب الشارح بقوله ثم قيل الراد
 من هذا الخ وهو يد على نفي حقيقة التكبير قوله لكن قد ذكر ان تكبير الفرائض في يوم وليلة اربعين

جواب سوال تقديره لما كان الامر كذلك ينبغي ان يكون تكبير الرفع من الركوع سنة والامر ليس كذلك
فاجاب الشارح بقوله قد ذكرناه **قول** لكن الصحيح انها سنة **جواب سوال** تقديره لما كان هذا
 الاختلاف بناء على الاختلاف الذي كان في تعديل الاركان فينبغي ان يكون القومة والجلوس واجبتين
 والامر ليس كذلك **قول** ما عجزه واطيبه مذكور بالمطابقة بين المرحج والمرجع اليه شرط ولم يوجد قلنا
 ارجاع الضمير باعتبار المذكور **قول** عطف على قوله وكظم فمه **جواب سوال** تقديره ان قوله اخراج
 كفيه مبتدأ فلا بد له من الخبر وذا اليسر مذكور **فاجاب** الشارح بقوله عطف على قوله كظم فمه **قول**
 وانما قيد بقوله عند التكبير **جواب سوال** تقديره ان التقيد بقوله عند التكبير غير مفيد
 لان الاخراج ادب على اى حال **فاجاب** الشارح بقوله وانما قيد بالخ **قول** واجب مستحب فان قيل
 لم اورد شروع الامام على التردد ولا يطلق على سبيل التردد ولا يطلق على احدهما على الراحة
 لانها والحكم ثبت باعتبار عدمها في حنفية ولا تقدير له انه قال في الاول بالوجوب ايضا
 قالوا بالوجوب اكثر العلماء وخرج الغزالي الاستحبابا ووجد الاستحباب في بعض كتب الحديث ولم يذكر
 اطلاق الوجوب وبقية نظر اكثر العلماء فلذا اورد على سبيل التردد **قول** لاننا مال
 الالف اللام **جواب سوال** تقديره التوفيق فما قال او الله اكبر لانه ليس فيه توفيق **فاجاب**
 الشارح بقوله الا ان ادخل الالف اللام فيه اى اكبر او الله اكبر ابلغ في الشئ اى معناه اى عن الكبرياء
 مختص لله تعرف مقام اى والله اكبر ومقام الله اكبر **قول** الا انه يصير مسيئا **جواب سوال** تقديره
 لما ثبت جواز قرأته بالفارسية مع قدرته بقراءة العربية فينبغي ان قرأ بالفارسية عند القدرة لا
 ومع ذلك ياتى علمه من هب بجنيفة **فاجاب** الشارح بقوله الا انه يصير مسيئا **قول** مسيئا
 آة لا يكون للاستثناء بل معناه ويجوز قراءة القلب باى لسان سوا الفارسية كما يجوز القراءة بالفتنة
قول الا ان يعتبر التعاف **جواب سوال** تقديره لما قال يجوز الاذان بالفارسية فقال عدم
 الجواز في الاذان لعدم التعاف فيه لانه لا اعلام ولا يقع الاعلام بالفارسية لعدم العرف بها
 حتى لو وقع العرف بالفارسية والناس يعلمون انه اذان **جاء قوله** عاجزا منصوبا **جواب سوال**
 تقديره ان نصب قوله عاجزا منصوبا على الحال وعلى التمييز وعلى المفعولية فان كان على الحال لا يصح
 لان الحال عن الفاعل وعن المفعول وهما ليسا بوجودين وان كان على التمييز لا يصح لان التمييز يقتضيه
 سبقية الاسم التام باحد الامور الثلاثة التنوين ونون التثنية والجمع ولم يوجد ههنا فلا يصح
 النص على التمييز وان كان على المفعولية لا يصح ايضا لان المفعول يقتضيه سبق الفعل والفاعل وهو لم
 ههنا **فاجاب** الشارح بقوله منصوبا على الحال اى حال كونه عاجزا فيكون الحال عن الفاعل **قول** انما
 الانبياء لا يقال لا يصح اطلاق معشر الانبياء النبي م على نفسه لان الانبياء جمع لا نافي عن المراد من الانبياء
 امم الانبياء والامة في ذلك الزمان موجود فيكون تقديره انا معشر امم الانبياء الخ او نقول ان
 المراد من الانبياء بنفسها لكن هذا الحديث ورد في ليلة المعراج وفي ذلك الليل حضر جميع الانبياء بصورة

الروحانية الى المسجد لا يقتضيه رسول الله صلى الله عليه وسلم مستفتي منصوب على الحال جواب سؤال
تقديره النصب في قوله مستفتي لا يخلو ما على الحال وعلى التميز او على المفعولية فان على الحال لا يصح لان
الحال عن الفاعل وعن المفعول هما ليسا بموحدين وان كان على التميز لا يصح ايضا لان التميز يقتضي
سببية اسم التام باحد الاموال الثلاثة ولم يوجد ههنا فلم يصح النصب على التميز وان كان على المفعولية
لا يصح ايضا لان المفعول يقتضي سبق الفعل والفاعل ولم يوجد ههنا فاجاب الشارح بقوله مستفتي
منصوب على الحال اي حال كونه مستفتيا فيكون الحال عن الفاعل وهو المصلح بقوله وقال الشافعي الهاءية
من الفاتحة **فان قيل** لما كان التسمية عنده من الفاتحة فغلب هذا يلزم التكرار عنده لما بعده وهو قوله
رب العالمين الرحمن الرحيم لان معنى كل واحد منهما واحد قلنا لا تكرار عنده اصلا لان معنى قوله تعالى
في التسمية الرحمن الرحيم الرحمة على العبد في الدنيا باعطاء الايمان ومعنى قوله الرحمن الرحيم في الفاتحة
الرحمة على العبد ببقائه في الجنة فدفع التكرار **قوله** لا ان الخذ الذن آه **جواب** سؤال تقديره
لما كان المأموبه بعض الوجوه ينبغي ان يجوز السجود بالخذ والذن والامر ليس كذلك **فاجاب** الشارح
بقوله لا ان الخذ والذن آه **قوله** لان الصفا والمروة **جواب** سؤال ان هذا ثمانية مواطن
كما هو الظاهر فكيف يكون سبعة **فاجاب** الشارح بقوله لان الصفا والمروة آه **قوله** قرء تشهد
بن مسعود وقرءة تشهد بن مسعود م اولى بوجوه عشرة الاولى فانه قال اخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم
بيدي والاخذ يوجب التاكيد فيما يعلم والثاني قال م قل التحيا وهو امر واقل مرتبة الامر
الاستحباب الثالث انه علق به اتمام الصلوة فدل على ان اتمام الصلوة لم يوجد بدنه والاربع
ان تشهد بن مسعود احسن لبيان هكذا الحديث والخامس ان عامة الصحابة اخذوا تشهد
ابن مسعود م فانه روى ان ابا بكر رضي الله تعالى عنه علم الناس على منبر رسول الله صلى الله عليه وسلم تشهد
مثل ما قال ابن مسعود هكذا روى سلمان الفارسي وابن جابر ومعاوية والسادس ان فيما قلنا
زيادة واو العطف فيصير كل كلام ثناء على لجة لان المعطوف غير المعطوف عليه وبغير الواو يصير
ثناء واحد يصير البعض صفة للبعض الا يرى ان من قال والله الرحمن الرحيم لا افعل كذا نفعل الزم
كفارة واحدة والسابع الالف واللام فيه ابلغ لاستغراق الجنس التام من تقديم اسم الله تعالى فانه اذا
قدم على المحدد في ابتداء الكلام ومتاخرا كان محتملا وازالة الاحتمال في اول الكلام اولى والتاسع التحيا
عام يتناول كل قرينة الصلوة وغيرها فاذا قال الصلوات بغير الواو صلا مخصوصا وبيان انه اراد به الصلوة
لا غير متى ذكر مع الواو يبقى الاول عام فيكون ابلغ في الثناء والعاشر انما قلنا اوفق القياس لانه احد
الصلوة فيكون الواو من سنته كالا ستفتاح اعتبارا باحد الذكوتين **واما** قوله فيه زيادة الكلمة
قلنا او ترجح بالزيادة ترجح تشهد جابر لان فيه زيادة بسم الله الرحمن الرحيم اولى في خبر ابن مسعود
زيادة الواو وزيادة الالف واللام وزيادة كلمة وهي قوله عيده ورسوله **واما** قوله انه يوافق لقرا

الخ قلنا هذا لا يجعل أولى لأن قراءة القرآن يكره في القعدة فكيف يستحب ما يوافق وأما قوله أكثر
 تسليمات القرآن بغير الإلف للام قلنا أنه يستلزم الوقف بأحد الجوابين والثاني أن الله تعالى ذكر التسليمات
 في القرآن بالالف للام قال الله تعالى والاسم على من اتبع الهدى وقال الله تعالى والاسم على يوم ولد وكذا
 السلام المحلل مشروع بالالف للام وأما قوله أن خبره متأخر عن خبر ابن مسعود قلنا غلط لأنه
 روى قولهم وإنما قلنا هذا جواب لسؤال تقديره لم قيدنا شافعي بقوله تحرزا عن فساد الجزء الذي يلاقي معه
 كلام والمصطفى فاجاب الشارح بقوله وإنما قلنا قولهم لأن الأعمال بالنيات جواب لسؤال تقديره
 أنه تلفظ باللسان فلا حاجة إلى قولنا وبأجابه الشارح بقوله لأن الأعمال بالنيات قولهم وإنما أحيا
 النية بالتسليمتين جواب لسؤال تقديره لما يجهر هو بالتسليمتين ويشير إليهم وهو فوق النية
 فلا حاجة إلى ما قلنا قيد المصطفى بالنية فاجاب الشارح بقوله وإنما الخ قولهم لأن المتوضى يترتب الخ
 جواب لسؤال تقديره أنه لا نسلم أن في هذه الصلوات يترتب عليها الصورة لأنه وجد المفاصلة
 بينهما فاجاب الشارح بقوله لأن المتوضى الخ حاصل الجواب المتراخي لا يوجب عدم الترتيب قولهم والذي
 بينكره هنا مقدار ما يؤدى به الخ جواب لسؤال تقديره أن فرض القراءة مقدارية وقد قلنا في ما تقدم
 فما الحاجة إلى ذكر قرأته ههنا فاجاب الشارح بقوله الذي يدل الخ قولهم الامداد ونكالية جواب
 لسؤال تقديره أنه لما كان المراد من قوله تع فاقروا ما يتيسر من القرآن مطلق القراءة فينبغي أن يجوز الصلوة
 بمادون الآية قلنا أن قوله تع فاقروا مطلق والمطلق ينصرف إلى الكامل والكامل من القراءة ما يكون
 قراءة حقيقة وحكما ومادون الآية وإن كان قراءة حقيقة لكن ليس بقراءة حكما حيث لا قراءة للجنب
 والحائض فلا ينصرف المطلق إليه **خ** قولهم وقد يقعان بالتطويل الخ جواب لسؤال تقديره لما
 وجب في العصر والعشاء وسائر المفصل مع أنهما زيدا من الفجر في سعة الوقت فاجاب الشارح بقوله قد
 يقعان الخ قولهم لكن كتبنا هذه الزيادة الخ جواب لسؤال تقديره لما كان الأمر كذلك ذكرنا ههنا
 فاجاب الشارح بقوله لكن آه قولهم ولا يعتبر الزيادة والنقصان جواب لسؤال تقديره لما كان الأمر كذلك
 فعله هذا لا يجوز تطويل الأولى على الثانية بكلمة أو كلمتين فاجاب الشارح بقوله لا يعتبر الخ قولهم
 وهذا إذا لم يقصد الجواز غيرها فإن قيل إذا لم يقصد بالغير الجواز فيعلم أنه لم يقصد قرأته وإذا
 لم يقصد قرأته يكون جاحدا والجاحد من القراءة يكون كافرا قلنا يعني جواز هذه الصلوة بهذا الآ
 وسائر الصلوة بسائر القرآن فلا يثبت الكفر قولهم وإنما قرأها لأنها اليسرى جواب لسؤال تقديره لما
 اعتقد الجواز غيرها فما الوجه أنه لا يفسر غيره ويقرر هذا بعينه فاجاب الشارح بقوله وإنما قرأها الخ وحال
 الجواب عدم قراءة غيرها لأنها اليسرى وغيرها الشق عليه لأنهم التفسير أو لقابيل أن يقولوا إذا اعتقد
 عدم جواز الصلوة المنصوصة لغيرها فيلزم نفى القرآنية ذلك الغير لأن القرآنية يستلزم وإذا الصلوة مطلقا
 في الجواب عن أصل الاعتراض بأن معنى قول صاحب الكفاية مع اعتقاد عدم الجواز لغيرها المراد بعدم

الجواز عدم الحسنية والعلاقة ظاهرة ان احدهما نفى الوصف في الاخرى نفى الاصل فيشتركان في النفي
تدبر **باب الامامة** قوله الامامة من يؤمه **الجواب** سوال تقديره ان التأني في الامامة
للتأنيث فاجاب الشارح بقوله والامامة الخ وحاصل الجواب ان التأنيث في الكلمة لا للتأنيث
قوله الحاجة الى العلم انما يكون اذا نابت نائبة الخ **هذا جواب سوال** تقديره ان القراءة مفتقرة
اليها لركن واحد العلم لسائر الاحكام فينبغي ان يكون العلم اولى من الاخر **فاجاب الشارح** بقوله الحاجة
الى العلم الخ **حاصل الجواب** ان الحاجة الى القراءة ثابتة لا محالة والحاجة الى العلم ثبتت عند وجود الحاجة
فيكون الاقراء اولى من الاعلم قوله واقرأهم الخ **هذا جواب سوال** تقديره ان الدليل يخالف عن
المدعى لان المصداق العلم في المتن وفي الدليل يقدم القارى فاجاب الشارح بقوله واقرأهم وحاصل
الجواب انهم كانوا يستعملون القرآن في ذلك الوقت باحكام كما روي ان عمر بن الخطاب حفظ سورة البقرة في اثني عشر سنة
فالاقراء منهم يكون علم وفي هذا الزمان بالعكس فهذا قدم المصداق العلم قوله ونقول ان المساواة في القراءة
لا يوجب المساواة في العلم في زماننا الخ او نقول ان المساواة في القراءة يوجب المساواة في العلم في زمان النبي
ظاهرا لا غاي لا قطعاً فجاز تصور مساواة الاثنين في القراءة مع التفاوت بينهما في معرفة الاحكام الا ترى ان
ابي بن كعب كان اقرأهم وعبد الله بن مسعود كان عالماً فصاحب الشرع بين حكم هذا الممكن لو اتفق
وقوعه كفاية **فان قيل** في هذين الجوابين نظر لان المساواة في القراءة لما لم يوجب المساواة في العلم في زمان
النبي لم بسبيل الندرة وفي زماننا على سبيل الغالب فصاحب الشرع بين حكم هذا الممكن في زمانه او بين
حكم هذا الغالب في زماننا على قلتهم فبهذين ورد الاعتراض الاول هو ان الدليل لا يطابق المدعى لان المدعى
تقديم العلم ومن الدليل يفهم تقديم الاقراء الذي هو غير العلم على ما قلتم في الجوابين الاخيرين اللهم الا ان
يقال جاز ان يكون هذا الحديث دليلاً على تقديم العالم دلالة لا عبثاً لان الحديث وان كان بعبارة يفيد
تقديم الاقراء وهو بدلالة تفيد تقديم الاخص والاحوج اليه فقراء زمان النبي صلعم كانوا افضلوا في
شريعة الاسلام لان القارى من بين اصحابه يعرف بلطافته لونه ونور عينه وكثرة بكائه يبكاء
اذا اضحك الناس يحزن اذا فرحوا ويخشى اذا خشوا فباعتبار هذه الصفة كان الاقراء افضل وكان الحق
بالامامة واما في زماننا فلا يوجد هذه الفضائل في القارى فكان العلم افضل وحق بالامامة
واحوج اليه من القراءة بدلالة النص فيكون تقدير الحديث يوم القوم افضلهم **فان قيل**
فعل هذا تعارض بين العبارة والدلالة فينبغي ان يترجح العبارة على الدلالة لان العبارة ترجح على الدلالة
قلنا ترجح العبارة على الدلالة فيهما اذا تعارضت عبارة النص بدلالة النص الاخر واما اذا تعارضت
عبارة النص مع دلالة ذلك النص فالترجيح للدلالة لان العبارة لما كان للشبوت فلكذلك الدلالة
الا ان الدلالة اقرب الى المعنى والالفاظ خوالب للمعنى فهذا ترجح الدلالة على العبارة كذا فهم من تقرير
شاه فاضل الخونزاده قال صاحب الدلائل في وجه التطبيق عن اصل الاعتراض انه اراد بلفظ

الأقراء الأعلام مجازاً على خلاف الظاهر أنه أراد الأقرب بمعنى غير الأقرب قد يكون عالماً
فجاز استعارة أحدهما الآخر انتهى كلامه فيكون الحديث مقلوباً فيكون تقديره يؤم القوم أعلامهم
فإن تساوى وأقربهم **فإن قيل** إن جعل الحديث على سبيل القلب مجازاً وفي المجاز لا بد من العلاقة
والقرينة الصافية عن الحقيقة إلى المجاز قلنا العلاقة قد ذكرت من قبل بقوله إن الأقراء قد يكون
عالماً وأما القرينة الصافية فهي عدم المطابقة بين الدليل المدلول **فإن قيل** لم يجعل المص
المدعى كذلك أي يقدم القاري على العالم قلنا أنه نظر إلى قوله من صلي خلف عالم تقى فكان ما صلي
خلف نبى صليم **فإن المذكور** في هذا الحديث الأعلام وهو اسم لمن يتفقه في الدين سواء كان قارياً أو لا
فإن قيل لم يجعل قول النبي صلي من صلي خلف العالم مجازاً عن القاري قلنا نظرنا إلى آخر الحديث
وهو لفظ المتقى فإن التقوى في العلم أكثر من القيام بها فإن أراد منه الأقرب يعارض قول النبي
آخره **تحريف قوله** عمل فعلها بالجماع على ابتداء الاسم الخ **هذا جواب سؤال** تقديره إذا كان
أما متهم مكروهة فكيف فعلت ما يشتهر **فأجاب** الشارح بقوله عمل فعلها بالجماع لأن جماعتهم
في ابتداء الاسم كانت جارية سنة تقف الإمام وسطهم فنبحت سبعة يادون الجوارح
قوله هذا الحديث من المشاهير الخ **هذا جواب سؤال** تقديره أن الصلوة عبارة عن الأركان الخمسة
ثبت بالنصوص هو يقتضي الخروج عن الهدى وإن حازت امرأة فاشتراط المحاذاة زيادة على الكفاية
بخبر الواحد الفاضل فلا يجوز **فأجاب** الشارح بقوله وهذا الحديث من المشاهير الخ والزيادة على الكفاية
بالمشاهير قوله الخطاب للرجال دون النساء **هذا جواب** عن وجه القياس تقديره لا يلزم من عدم
فساد ما عدم فساد صلواته لأنه هو المخاطب بقوله من آخره من الخ قوله غير أن الفسق انتشارهم
الخ **هذا جواب سؤال** مقدر تقديره لما كان فطر الفسق باعثاً ينبغي أن لا يخرج في الفجر والمغرب
العشاء **فأجاب** بقوله غير أن الفساق **قوله** والجناية **هذا جواب سؤال** تقديره لما كان انتشار
سبب المنع من الخروج فينبغي أن لا يخرج إلى العيدين وليس كذلك **فأجاب** الشارح بقوله الجناية
حاصله نعم لكن الجناية متسعة يمكن وقوعها في موضع ليس فيه أحد من الفساق **قوله** بالجر عطف على
قوله رجل الخ **هذا جواب سؤال** تقديره أن قوله طاهر بالرفع عطف على قوله اقتداء فيدخل تحت قوله
وفسد فيكون تقديره وفسد طاهر الخ وهذا المعنى فاسد ظاهر **فأجاب** الشارح بقوله فقول طاهر
بالجر عطف الخ فيدخل فيكون تقديره أي لا يجوز الخ **قوله** بمعنى تضمن صلواته **هذا جواب سؤال**
تقديره أن اللازم على الإمام صلوة نفسه لا صلوة المقتدى فكيف يصح قوله والإمام ضامن **فأجاب**
الشارح بمعنى أنه **قوله** إذا قتلت المتوضي بالمتيمم آه وقال محمد لا يصح لأنه من قبيل اقتداء القوم على
الضعيف وهو لا يجوز وعندهما يجوز لأنه طهارة كاملة **فإن قيل** لما عد لكل واحد منهما من
أصله لأن محمد قال في باب الرجعة أنها طهارة كاملة ومهنا قال أنه ضروري ومهاد الأهم هنا أنه

طهارة كاملة وقال في باب الرجعة انه ضروري قلنا ان محمدا اخذ في الموضوعين بالاحتياط
 اما في باب الصلوة لانه لو لم يمكن كاملة في الواقع وجوز اقتداء المتوضي به لم يخرج عن العهدة اما في
 الرجعة فهي بما ياخذ بالاحتياط لانه لو كان كاملة انقطع رجعت به ولا يجزئ طهرا او اما ما فقد
 اختار جانب الاطلاق في حق الصلوة وما يلحقها وجانب الحقيقة فيما سواه لان الشرع جعل في الصلوة
 طهارة مطلقة وفي حق غيرها يعمل بحقيقة التلوين وهو ضد طهارة كفاية **قولنا** انصرف من غير
 توقف **جواب** **سؤال** تقديره انه يفهم من قول المصنف انه يتوضأ ويبنى ان مكث ساعة مع ان الامر
 ليس كذلك **فاجاب** الشارح بقوله انصرف آه **قولنا** ان عندنا لا يجوز البناء آه **جواب** **سؤال**
 تقديره ان السلام لما كان فرضا عند ينبغي ان يتوضأ ويبنى **فاجاب** الشارح بقوله لا ان عندنا
 ان عدم جواز البناء باعتبار ان الحدث ينافي في الصلوة **قولنا** لكن ليس عليه الاعادة آه **جواب** **سؤال** تقديره
 لما تعدل البناء عند ينبغي ان يلزم الاعادة **فاجاب** الشارح لكن آه **قولنا** انما قيد بقوله في الجمعة
 لان الجمعة بقاء وقت الظاهر شرط حتى يخرج عن الصلوة بخلاف سائر الصلوة فان التحريم اذا
 وقعت لا يشترط بقاء هذا الوقت للخروج عن الصلوة **فاجاب** **سؤال** **قولنا** بان كان نسيها فقرأها رجا آه
جواب **سؤال** تقديره ان تعليم السورة عن الغير في هذه الحالة لا يكون صندا من المصلحة فينبغي ان لا
 يفسد الصلوة **فاجاب** الشارح بان نسيها آه **قولنا** صور والعدن آه **جواب** **سؤال** تقديره ان
 الشرط في بقاء عند المحدث وما يضمن عليه وقت فرض الا الحدث التي ابتلى به يوجد في ذلك الوقت معه
 ووضع المسئلة في زوال عند المحدث وبعد التشهد فيفهم منه اذا وجد الحدث في ذلك الوقت ثم زال
 بعد التشهد يفسد صلوته والامر ليس كذلك لوجود شرط بقاء عند فكيف **قولنا** وزال عند المحدث
فاجاب الشارح بقوله وصورة آه وغرض الشارح بقوله صوة اي تصوة الصلوة ينقطع العذر بعد التشهد
 مع وجوده في كل وقت كما ترى فلم يجد شرط بقاء العذر فيفسد الصلوة فلا يرد **قولنا** لكن الاول
 للامام **جواب** **سؤال** تقديره لما كان المسبوق مشتركا في التحريم فهو كالمدرسة فينبغي ان يكون تقديره
 كقديم المدرس **فاجاب** الشارح بقوله لكن آه **قولنا** غير ان الامام لا يحتاج **جواب** **سؤال** تقديره
 لما كان قهقهة الامام مفسدة للجزء الذي لا في من الصلوة فينبغي ان يفسد صلوة الامام ايضا كصلوة
 المسبوق **فاجاب** الشارح بقوله غير ان الامام آه **قولنا** بخلاف السلام آه **جواب** **سؤال** تقديره
 فينبغي ان يفسد صلوة المسبوق بسلام الامام وكلامه كما في القهقهة **فاجاب** الشارح بخلاف آه
قولنا ثم هذا الحكم اذا لم يقيد آه **جواب** **سؤال** تقديره ان فساد صلوة المسبوق على أي حال كان سواء كان
 قيد الركعة او لا **فاجاب** الشارح بقوله ثم هذا الحكم آه **قولنا** فتعين الاول **جواب** **سؤال** تقديره ان التعيين
 لا يتحقق الا بالتعيين وهو ههنا لم يوجد **فاجاب** الشارح وتعين الاول **باب** ما يفسد الصلوة **قولنا**
 مطلقا آه **جواب** **سؤال** تقديره ان المصنف ذكر الكلام مطلقا والشئ اذا ذكر مطلقا ينصرف الى الكمال

وهو الكلام عما ينبغي ان لا يفسد بالكلام ناسيا فاجاب الشر بقوله مطلقا قولم بخلاف السلام
جواب سوال تقديره ان السلام كالسلام في حكم فساد الصلوة فاجاب الشارح بقوله بخلاف السلام
قولم اي السلام عما يفسد الصلوة جواب سوال تقديره ان المعنى ذكر السلام مطلقا والطلاق
يجري على الاطلاق فينبغي ان يفسد الصلوة على اي حال فاجاب الشارح بقوله اي السلام عما يقوله
وانما اخذ حكم الكلام آه جواب سوال تقديره لما كان السلام من الادكار فينبغي ان لا يفسد الصلوة
وان كان عما فاجاب الشر بقوله انما يتحقق آه جواب سوال تقديره اذا كان السلام مركبا من الذكر
والكلام فأي موضع ياخذ حكم الكلام وأي موضع ياخذ حكم الذكر فاجاب الشر بقوله وانما يتحقق
قولم الا انه يكره لانه تشبيه بصنع اهل الكتاب جواب سوال تقديره لما كان فيما ضاقت عينا
الى الاخر فينبغي ان يكون فضلا غير مكروه لاجتماع العبادتين فاجاب الشارح بقوله الا انه يكره الخ
قولم الا انا عرفنا ذلك بالنص آه جواب سوال تقديره لما كان الامر كذلك هو وجود ضد الصوم
ان يفسد الصوم باكله ناسيا فاجاب الشارح بقوله الا انا عرفنا آه قولم بخلاف الصلوة آه جواب
سوال تقديره فينبغي ان لا يفسد الصلوة باكله وشره ناسيا بدلالة النص الذي رد في الصوم بسبب
النسيان في كل واحد منهما فاجاب الشر بقوله بخلاف الصلوة آه فصل في المكروهات قولم لكن
ليس شرعي آه جواب سوال تقديره لما كان المراد بالعبث الفعل الذي فيه غرض فكيف يكون عبثا
فاجاب الشارح بقوله لكن آه قولم هو الصحيح آه فيه احتراز عن تفسير آخر لان العبث تقع كذلك و
انما تقع مثل ما ذكر في الكتاب الا انه ينصب يديه والاولى انه ينصب كتيبه الى صدره غايه
قولم هذا ليس آه جواب سوال تقديره لما كان التبرع من اخلاق الجبارين فلم كان جلوس النبي عليه السلام
كذلك في بعض الاوقات فاجاب الشارح بقوله وهذا ليس آه قولم فهذا الحديث آه جواب سوال
تقديره انه قيد احترازي فاجاب الشر الثاني آه قولم تاويل ذلك آه جواب سوال تقديره ان الدليل
مخالف للمدعى انه عبارة عن عدم الكراهية ويفهم منه الكراهية فاجاب الشارح بقوله تاويل آه
قولم بعضهم يتعلمون الفقه آه المراد به علم الحديث لان الفقه لم يكن في زمان النبي عنهما قولم
بخلاف ما اذا كان السجود عليها جواب سوال تقديره فينبغي ان لا يكره اذا سجد عليها لانه ايضا قدوس
وتوطأ فاجاب الشارح بقوله بخلاف آه فصل في استقبال القبلة قولم المراد بالصلوة السجدة
جواب سوال تقديره ان المسجد عبارة عن موضع له امام ومؤذن معين وليس هذا كذلك فاجاب
الشارح بقوله المراد بالصلوة السجدة قولم لا يكره اشارة آه جواب سوال تقديره انه لا يكره
فينبغي ان يوجبه فاجاب الشارح بقوله لا يكره اشارة قولم يكفيه آه جواب سوال تقديره لما لا
يوجد ذلك فينبغي ان يكره ولا امر ليس كذلك فاجاب الشارح بقوله يكفيه آه بار الوتر والوافل قولم

والزيادة على الشيء **جواب** السؤال تقديره ينبغي ان يكون هذا النوافل زائدة على الفرض فاجاب
 الشارح بقوله الزيادة قولنا انما اوجبنا في الثانية **جواب** السؤال تقديره لما كان الامر يقتضيه
 التكرار ينبغي ان لا يوجب في الثانية فاجاب الشارح وانما آه قوله وانما حملناه على هذا **جواب** السؤال
 تقديره ما الباعث عليك بتقدير هذه الصورة فاجاب الشارح بقوله وانما آه قوله قاعدا حال من الضمير
 المستكن في ان يتنفل **جواب** السؤال تقديره ان التنصيف قوله قاعدا لا يخلو كما هو الظاهر فاجاب
 الشارح بقوله حال آه قوله يتنفل فعل والضمير راجع الى المتنفل فهو فاعل قاعدا حال عنه وراكبا ايضا
 كذلك **فصل** وسن في هر مضان **قوله** الجار والمجرور **جواب** السؤال تقديره لا بد لهما من متعلق
 فاجاب الشارح بقوله الجار **باب** الفريضة **قوله** ان يخصم ذكر آه **جواب** السؤال تقديره
 لم يخصم ذكر قول محمد مع ان الحكم اتفقا في فاجاب الشارح وذكر قول محمد يفيد التحريم بين الاتيين
 والتركيب **قوله** ان ادرك امامه الى قوله لم يدرك الركعة فان قيل هذا يخالف لما ذكر في النسخة
 من ما لا يدركه ان يكون مدركا هذا مذهبنا مع انه لصاحب المذهب من هذين فلا بد من التوفيق فلما
 نقل عن ابي حنيفة روايتين في رواية يقول بالادراك في الثاني لا يقول **قوله** خلافا لفرآه فان قيل
 هذا يخالف لما ذكر في النوادر انه ان ادرك الاما في حالة له حكم القيا فهو قائل على الحكم الذي ذهب اليه
 ابو حنيفة قلنا ان ما ذكر في النوادر رواية عنه وما ذكره هنا فهو مذهبنا كذا نقل من السند
فان قيل لما كان هو مدركا عنده لم قال بالقضاء عليه لان القول بالقضاء يدل على عدم ادراكه
 قلنا لا يلزم من ادراك ركعة ادراك تلك الركعة فانه ربما يدرك ركعة ولم يكن موديا له كما اذا
 بالامام في الركعة الاولى ثم احدث بعد التحريمة فذهب الى المأفوضا ثم عاد الى مكان الصلوة بعد
 فراغ الامام من تلك الركعة لم يكن موديا **قوله** لا يصير مدركا لحكما ولا
 حقيقة **قوله** خلافا لفرآه يصير مدركا حكما في الاتيان باركان الصلوة وبادراك الحكم لا يسقط
 انقضاء فلما قال بالقضاء **قوله** لكن هذا الفعل مكروه آه **جواب** السؤال تقديره لما كان الفعل
 المكروها في قبل الامام متلاشيا فينبغي ان لا يكره فاجاب الشارح بقوله لكن آه حاصله انه متلا
 بالنسبة الى النفس لا الى الكرامية **باب** سجود السهو **قوله** الجار والمجرور **جواب** السؤال تقديره
 ولا بد لهما من متعلق فاجاب الشارح الجار **قوله** تارة يخطئ الخطا يستعمل في الموضع الذي يكون له علم
 بهذه المسئلة لكن يخطئ في وقت الحكم باعتبار النية **قوله** تارة لا يصيب وهو يستعمل في
 الموضع الذي لا يكون له علم على مسئلة ولا يحصى اي يخطئ لا يصيب اليه على وجهه ام لا **قوله**
 على هذا آه اي الشيخ تارة يخطئ تارة يصيب **قوله** ان ادركنا مشائخنا آه لان اكثر اشائهم تارة
 يخطئ تارة يصيب **قوله** ان فطران باب يوسف آه **جواب** السؤال تقديره فعل هذا لا يوجد المطا

بين قول مالك والي يوسف لان قول المشايخ تارة يخطى وتارة لا يصيب قول مالك وعلى هذا امرهما
مشائخنا آه ان اكثر المشايخ تارة يخطى وتارة يصيب كما فهم من قبل نجدي **فاجاب** الشارح بقوله **فان**
شرح فلم هذا صدق عنه هذا النسبة الى مشايخنا **وقول** علم مالك ان ابا يوسف قال الى الشيخ تارة
يخطى وتارة لا يصيب يصدم منه هذا النسبة الى المشايخ نجدي **وقول** هذا الخلاف في الاولوية **جواب**
سوال تقديره ان سجدة السهو لما كان عندنا بعد السلام فلو سجد قبل السلام ينبغي ان يات به لتام
الواجب وكذا عند الشافعي **فاجاب** الشارح بقوله **فان** هذا الخلاف **وقول** الجواب **جواب** **سوال**
تقديره لا بد لهما من متعلق ولم يوجد **فاجاب** الشارح بقوله **فان** الجواب **جواب** **سوال**
المراد به غير سكره فلو قعد قدر التشهد وتكلم ناسيا فقد خرج من الصلوة وترك السلام لم يجب
عليه شيء **وقول** هو الصحيح احتراز عن قول بعض اصحابنا ان الهاسنة **وقول** يجب متصل
بقوله سجدتان آه **جواب** **سوال** تقديره ان قوله ان تكرم صمعه وتقتضيه ما يصلح وهو لا يعلم
منها **فاجاب** الشارح بقوله متصل بقوله يجب **وقول** برفعه متعلق بقوله بطل فرضه آه **جواب**
سوال تقديره ان البأجاء ورفع مجرور لا بد لهما من متعلق **فاجاب** الشارح بقوله متعلق بقوله
بطل فرضه آه **وقول** بخلاف المسافر آه **جواب** **سوال** تقديره ان المسافر اذا صلى الظهر وسجد لسهو ولم
نوى الاقامة قبل السلام ينبغي ان لا يكون له البناء **فاجاب** الشارح بقوله بخلاف آه **وقول** مستقر الى
عمل الجوارح آه **حاصل** الجواب النية على نوعين نية في الاعتقاديات ونية في العمليات اما الاولى وهو
ان تغير المشروع للاعتقادي وهو لا يكون لغوا والثاني هو ان تغير المشروع للعلم وهو لغو وهذا قياس
مع الفارق والقياس مع الفارق قياس بالمثل **وقول** بخلاف اذا سلم آه **جواب** **سوال** تقديره لما كان
الامر كذلك ينبغي ان يتمها الواسع على ظن انه متناهي **فاجاب** الشارح بقوله بخلاف الج
باب المريض **وقول** عطف على قوله آه **جواب** **سوال** تقديره ان النص في قوله مؤميا لا يخلو
كما هو الظاهر **فاجاب** الشارح بقوله عطف على قوله **وقول** ان يصير فعل والضمير المستتر راجع الى
المريض هو فاعله ومؤميا مفعول به **وقول** الرواية يرفع **جواب** **سوال** تقديره ان قوله ولا يرفع
يكون على صيغة المعلوم والضمير راجع الى المريض مؤميا لا يقدر على الجود وكيف يقدر على شيء الى جهته
فاجاب الشارح بقوله الرواية يرفع آه **وقول** الرواية بضم الف **جواب** **سوال** تقديره مرانفا **وقول**
لكن هذا الخلاف في الاولوية آه **جواب** **سوال** تقديره لما كان المأمور به عند الاستلقاء بالنص ينبغي ان
لا يجوز صلواته على جنبه ولما كان المأمور به عند الجنب بالنص لا يجوز بالاستلقاء **فاجاب** الشارح بقوله
لكن الخلاف آه **وقول** هو الصحيح احتراز عن قول من يقول ان الصحيح انه يسقط عنه الصلوة اذا كان العجز
اكثر من يوم وليلة وهو اختيار فخر الاسلام **وقول** بالاتفاق آه **فان** قيل هذا في الف عمار ذكره
صاحب الالباس لو قعد في نفل من غير عذر لا يكره في الصحيح عند البيهقي **فان** اعطاء الالباس
على العجز وعبارة المستخلص على الاصح **وقول** هذا يشك على قوله لما كانا قائلان بعدم الجواز **وقول**

بالكراهية قلنا قوله لا يجوز يستلزم الكراهية فاستقام وصفه وهذا اوفق، كفايتهم لو
 اكثره قوله ان مذهب محمد بنهما مشكل بمذهبه في مدة سقوط الترتيب عن الفوائت فاعتبر له
 دخول وقت الساس مع ان الفرض في الموضعين هو الدخول في حد التكرار وكذا يشك على من
 قالها اعتبارا منه بمضى اوقات الصلوة الستة وهمنا قائلان بدخول وقت الساس الجواب
 عن قول محمد انه قال في سقوط الترتيب بدخول وقت الساس انه وصف في سقوطه علة
 ضعيفة وهو خروج وقت الخامس ودخول الساس اما في صورة الاغما فيه سقوط الوقت وهو
 الترتيب مع الاصل هو القضاء فلا بد له من علة قوية وهو تحقق بخروج الساس دخول الساس
 والجواب عن طرفهما ان في سقوط الترتيب سقوط عن مكلف فلا بد له من علة قوية وهو
 تحقق بدخول وقت السابع وخروج الساس اما في الاغما وان كان فيه سقوط الوصف والاصل
 لكن عن غير مكلف فيكفي علة ضعيفة وهو تحقق بخروج وقت الخامس ودخول وقت الساس
باب سجود التلاوة قوله بخلاف الجنب الحائض جواب سوال تقديره ان منع الجنب والحائض
 من القراءة ايضا بالنص فينبغي ان لا يوجب سجدة التلاوة عليهما اذا قرأها والامر ليس كذلك فاجاب
 الشارح بقوله بخلاف الجنب والحائض آه وحاصل الجواب المقيد يقتضي عنه القراءة بالنص هو لا
 يقتضي بقاء المشروعية والجنب الحائض نصيا عن القراءة وهو يقتضي بقاء المشروعية قوله فانما
 قلنا محله آه **جواب سوال** تقديره لم قال محله ولم يقل التي وجب في الصلوة فاجاب الشارح بقوله
 وانما قلنا آه قوله لان ذكره لا يضاج آه **جواب سوال** تقديره ان هذا الحكم يفهم من السابق
 فاما الفائدة في ذكره ههنا فاجاب الشارح بقوله لانه آه **قوله** لم اقرها فسجد لها ثم قرأها في ذلك المجلس
وان قيل هذا ايضا يورى الى سبق الحكم على السبب قلنا بناء السجدة على التداخل فحق سبب الثانية
 بتلاوة اول فكأنما قراءة السجدة ولو حتى الثانية وهو الصلوة بتلاوة اول حتى التوبة بالضعيف فيورى
 القوى في ضمن الضعيف هو لا يجوز **قوله** لكن المستحب ان يقرأ آية او آيتين آه **جواب سوال** تقديره
 لما كان في قراءة آية السجدة مباديرة الى السجود فينبغي ان لا يقرأ غيرها على وجه الاستحباب ايضا فاجاب
 الشارح بقوله لكن آه **باب المسافر قوله** حال كونه مريدا آه وفيه اشارة الى ان النصيب على الحالة فيكون
 حالا من الفاعل **قوله** الاثر في مثله كالتجزة **جواب سوال** تقديره ان هذا قول صحابي وهو ليس
 بحجة فاجاب الشارح بقوله الاثر آه **قوله** غاية لقوله قصد آه **جواب سوال** تقديره ان قوله حتى
 للغاية وهو يقتضي المغتافا هو فاجاب الشارح بقوله غاية لقوله قصد آه **قوله** فكان الايتان به
 اولى آه وانما قال اولى مع ان القراءة فرض عليه لما ذكرنا ولا من قراءة المقيمين بعد فراغ امام لا المسافر
 لا بالنظر الى نفسه لان القراءة في المسئلة الاولى بين الحرام والتدبير في الثانية بين الفرض والاعتذار فكان
 القراءة اولى فلو كان بنفسها واجبة **قوله** كما ارتحلوا من اقصى جبال صلبه حتى جيل صلبه حتى من

قولنا الى اخره ودارسيا الى المراسه او اسفل الى تحته **باب الجمعة قولنا من الاجتماع آه**
جواب سوالين تقدير الاول ان الجمعة اسم والمص في بيان الافعال ونالاسماء وتقدير الثاني
 ان الجمعة تكون مصدر الاسم مصدر وهو لا يكون مشتقا فكذا هذا **فاجاب الشارح** من
 الاجتماع وهو فعل وهو مشتق منه **قولنا** كالفرقة من الافتراق **آه جوار سوال** تقديره
 لما كان الجمعة اسم مصدر مشتق من الاجتماع فلا بد من امثال **فاجاب الشارح** بقوله كالفرقة
آه قولنا من باب اضافة الشيء الى سبب آه والمراد بالشيء اليوم وبالسبب الجمعة **فان قيل**
 ان اليوم عبارة عن الوقت وهو يكون سببا للغير فكيف يكون الجمعة سببا له قلنا ان اليوم اسم
 جنس يطلق على كل يوم واختص يوم الجمعة بسبب اضافته الى الجمعة والاضافة دليل السببية
 ولا ينسب ان يجعل اليوم سببا للجمعة لان كل يوم جمعة كافي **او نقول** المراد من السبب المسبب
 بحازا فتقديره من باب اضافة السبب الى المسبب هو صلوة الجمعة **قولنا** في مقامي آه وهو المنة
قولنا يوم هذا آه وهو يوم الجمعة **قولنا** وفي شهرى هذا وهو رمضان **قولنا** في سنى هذا والمراد
 به اثني عشر سنة بعد هجرة النبي صلى الله عليه وسلم من مكة الى المدينة **قولنا** وكونها شرط لانعقاد الجمعة
جواب سوال تقديره ان الخطبة لما كانت شرطا فلا بد من دوامها كالوقت **فاجاب الشارح**
 بقوله وكونها آه **قولنا** لا الجمعة باداء **جواب سوال** تقديره لما كان فرض الوقت الظاهر فتنبغي
 ان يجعل الثواب باداء الظهر **فاجاب الشارح** بقوله لا انه آه **قولنا** السعي من خصائص الجمعة آه
جواب سوال تقديره ان السعي في كل الصلوة واجبة فلم خص الجمعة بالذكر **فاجاب الشارح** بقوله السعي
باب العيدين قولنا من عاد يعود آه وفيه انه من الاجوف الواوى لا البائي **قولنا** الجار والمجرور
 متعلق بفتح آه **جواب سوال** الجار والمجرور لا بد لهما من متعلق فما هو **فاجاب الشارح** بقوله الجار والمجرور
قولنا غير منصوب على الحال من الضمير آه **جواب سوال** تقديره ان النصيب قوله غير لا يخلو كما هو
 مما سبق **فاجاب الشارح** بقوله غير منصوب على الحال آه **قولنا** جهر منصوب على التمييز اي من جهة الجهر آه
 لان التمييز يقتضيه اسم التام وهو موجود ههنا وهو قوله غير مكبر **فاجاب الشارح** بقوله انما احدث آه **جواب**
سوال تقديره لما لم يكن غير الخطبة من شرائط صلوة العيد فلم احدثها بنوامية قبل الصلوة **فاجاب**
 الشارح وانما احدث آه **قولنا** الا ان تركنا بالحديث آه **جواب سوال** تقديره لما كان الامر كذلك
 ينبغي ان لا يقضى اذا فات بعد ركعة الجمعة **فاجاب الشارح** الا ان تركنا آه **قولنا** بشرط الجار والمجرور
جواب سوال كما هو الظاهر من متعلق الجار والمجرور **فاجاب الشارح** بقوله متعلق بسن آه **قولنا**
 بثبوته على هذه الكيفية آه **جواب سوال** تقديره لما كان تكبيرات التثنية واجبة فلم اطلق عليه لفظ
 السنة **فاجاب الشارح** لكن بثبوته آه **باب الكسوف قولنا** يصل فعل وركعتين منصوب على المفعولية
جواب سوال تقديره ان يوم ان يصل فعل وركعتين فاعل هو لا يصح لان الفاعل لا يصدر عنه

الفعل الركعتين ليس كذلك **فاجاب الشارح** بقوله يصل فعل ركعتين منصوب على انه مفعول به
فان قيل لان سلم ان الركعتين منصوب لان علامته الفتحة وهو مفعول ههنا قلنا هذا في المفرد
اما في التثنية والجمع فعلا مته الياء **قوله** الجاء والمجرور متعلق بقوله يصل آه **جواب سوال** تقديره
ان الكاف الجاء والنافلة مجرور ولا باب لهما من متعلق فما هو **فاجاب الشارح** بقوله الجاء آه **قوله** واما
الجمعة فاعله آه **فان قيل** تقايم الفاعل على المفعول واجبت ههنا ليس كذلك **قلنا** هذا فيما لم
يرفع الفاعل والمفعول بالاعراب اللفظي واما اذا اعراب اللفظي فلا يوجب التقديم بأد الجنازة
قوله حول السريرة **جواب سوال** تقديره ان تطيب تحت يزول بصبيلاء عليه فما الفاعل
في تحميرها **فاجاب الشارح** بقوله حول آه **قوله** كفته مبتدا وازار خبارة **جواب سوال**
تقديره انه يومهم ان الكفن مبتدا وسنته خبره وهو لا يصح لان الخبر ما يتم به الحكم وتام الحكم
يحصل بقوله ازار وقبيل لا بقوله سنته **فاجاب بقوله** وكفته آه **قوله** وسنة منصوب على التبر
لان نسبة الكفن الى مهمم مميز وسنة تميز فيكون تقديره كفن الميت من جهة السنة ثلثة اثواب
قوله عطف على قوله وكفاية آه والغرض منه ان كفاية منصوب على التميز عطف على السنة **قوله**
روى على بناء الفاعل آه ليس المراد منه الا التحقيق في الصيغة لان من موصو واستعمل فعل ماض معلو
والضمير المستتر مرجع الى من هو فاعله والموصول مع الصلة في محل الرفع مبتدا **قوله** يصل عليه
خبره **قوله** الاستثناء من نفى مقداره **جواب سوال** تقديره ان كلمة الاستثناء وهو
يقتضى سبق المستثنى منه وهو غير موجود ههنا **فاجاب الشارح** بقوله استثناء من نفى مقد
قوله هو ان يوضع الجنازة على يمين القبر ويجعل رجل الميت الى القبلة طولاً ثم ياخذ رجله و
تدخل القبر ويذهب حتى يصير رجلاه الى موضعها ثم يدخل راسه في القبر قيل هذه العبارة
مخالفة لما قاله صاحب شرح الالياس في صورة الدخول هو ان يضع راسه عند موضع رجله
ثم يسلم من جانب الراس فيفهم من كلام المستخلص ان يبدأ بادخال رجلاه ومن كلام فاضل الاليا
ان يبدأ بادخال راسه فثبت بين كلاميهما تدافع قلنا كلام صاحب المستخلص محمول على الشق
وكلام الفاضل الالياس محمول على الحمد **قوله** فيه نظراً قلنا لان سلم ان اثر الثنا موجود في المابل في
الاجر وهو الجمرة وفي الخشب باعتبار انه تشبيه بالعران **اوله قول** بان الماء المغلي بالسدة او الحرض
خارج عن هذا التعليل لان فيه ضرورة لانه لا يحصل التنظيف الا به ولا ضرورة في الخشب والاجر
فكان التفاول ان لا يوضع في القبر باب الشهيد **قوله** فيل بمعنى مفعول آه **جواب سوال** تقديره
انه فعل هو وقد يكون بمعنى الفاعل وقد يكون بمعنى المفعول وههنا بمعنى الفاعل فيكون الشهيد بمعنى الفاعل
وهو لم يحضر للغير فلا يصح معناه **فاجاب الشارح** بقوله بمعنى المفعول آه **قوله** واهل البغ كاهل الحر
جواب سوال تقديره ان اهل البغ مسلمون فكيف يكون قتلهم شهيداً **فاجاب الشارح** و

وأهل البغية **قوله** وإن كان قبل انقطاع فيه روايتان عن أبي حنيفة في رواية لا يغسل إلا بالاعتقاد
 ما وجب له قبل الانقطاع فكذا بعده وفي رواية وهو الأصح يغسل لأن الانقطاع حصل بالمرئ
 والدم السائل بوجوب الغسل عند الانقطاع **عنايه باب الزكاة قوله** سميت آه جواب ال
 تقدير لا بد من المناسبة بين اللفظ والمعنى فما المناسبة بين الزكاة والنماء فأجاب الشارح بقوله
 سميت آه **قوله** ففي الزكاة ايضاً معناه **جواب سؤال** تقديره لا بد من المناسبة بين اللفظ
 والمعنى ولم يوجد لأن الزكاة عبارة عن أداء أجزاء النصاب التطهير عبارة عن إزالة الدنس فأجاب
 الشارح بقوله ففي الزكاة **باب صلة السوائم قوله** السوائم والسائمة آه **جواب سؤال**
 تقديره لم قال السوائم ولم يقل السائمة فأجاب الشارح السائمة آه **قوله** لأنه لا يجوز إذا
 ابن مخاض آه ذكر في الكافي يؤخذ في زكاة الغنم والبقر الذكور والانات لتقاربها في القيمة
 لأن فيه زيادة نقصان في حتى الفقراء **بجدي قوله** ثم تستأنف لفريضة أبداً وإنما قيد بهذا الخبر
 عن الاستيناف الأول وهو الاستيناف بعد المائة والعشرين فإن في ذلك الاستيناف ليس إيجاب بنت
 ولا أربع حقائق لعدم وجود نصابها لأنه لما زاد خمسة وعشرين على المائة والعشرين صار كل النصاب
 مائة وخمسة وأربعين وهو نصاب بنت مخاض مع الحقتين فلما زاد عليها خمساً وأربعين
 وجب ثلاث حقائق **كيفية باب زكاة الخيل قوله** قيل صورة المسئلة آه **جواب سؤال** تقديره
 أن الزكاة واجب في الحملان والفصلان إذا كان معهما كبار ووجودهما بذكر الكبش فيمتصو فأجاب
 الشارح بقوله قيل آه **قوله** قيل صورتهما إذا كان له آه **جواب سؤال** تقديره يرد على أبي حنيفة
 أنه إذا حال الحول على الفصلان والحملان ينعقد به الحول فلم قال لا يتعقد فأجاب الشارح بقوله
 وقيل صورتهما آه **قوله** هذا من مناقب أبي حنيفة حيث قال في المسئلة ثلاثة أقوال فلم يضع شيئاً من
 أقواله وذكر الطحاوي عن أبي يوسف أنه قال خلت على أبي حنيفة فقلت ما تقول في من ملك أربعين
 حملاً فقال أبي حنيفة فيه شاة سنة فقلت ربما ياتي قيمة الشاة على أكثرها أو جميعها فتأمل سألته
 ثم قال لا ولكن يؤخذ واحدة مني فقلت لو يؤخذ الحمل في الزكاة فتأمل ساعة ثم قال لا يجب فيها
 شيء فأخذ بقوله الأول زفر وما لك ويقول الثاني أبو يوسف والشافعي ويقول الثالث أخذ محمد
 هذا من مناقب أبي حنيفة حيث كلم في المسئلة ثلاثة أقوال فلم يضع شيئاً منها **بجاء** وقال محمد بن شعاع
 لو قال قولاً رابعاً أخذت به ومن المشايخ من رد هذا وقال مثل هذا من الصبيان محال فما ظنك
 بأبي حنيفة وقال بعضهم لا معنى لرده فإنه مشهور مستفيض لكن يجب أن يوجه إلى ما يليق به **باب**
 فيقال أنه امتحن أبا يوسف بهذا طريق المناظرة فلما عرف أنه هذا الله قال قولاً عليه **كيفية**
قوله قال محمد بن زفر الزكاة في النصاب والعفوة **فإن قيل** إن محمد لا يقول بوجوب الزكاة في
 العفو في البقر وهذا مخالف لما ذكر في باب الخيل تجب الزكاة في العفو وهو قول نصف قيمة الشاة وكذا في

في سائر الاموال اجيب بان عدم وجوب الزكوة في عفو البقر ثبت بالنص هو قولهم لم يعاد
 لا تاخذ من اوقاص البقر شي لا في سائر العفو فلهذا وجب الزكوة في سائر العفو **قولهم** الملاك
 بعد الوجوب آه وهذه المسئلة على اربعة اوجه الاول اذا وجب ثم هلك بفعله وفيه وجوب
 بالاتفاق والثاني اذا وجب وهلك بعد طلب الساعي ففيه ضمان بالاجماع والثالث اذا
 هلك قبل الوجوب وفيه لا يضمن بالاتفاق والرابع اذا هلك بعد الوجوب بدون فعله لا يضمن
 عندنا وعند الشافعي ولا يضمن لان الواجب جزء من النصاب فلما لم يؤدي حتى ذهب المال سقطت الزكوة
 لغوات محله **قوله** بعد تمكنه صامفوقا للحق عن محل فيضمن لمن لم يصل حتى ذهب الوقت **عنه**
قوله بعد تمكنه الخ والتمكن التمكن منه في الاموال الباطنة بالظفر باهل الاستحقاق وفي الاموال
 الظاهرة بالظفر بالسعي في احد القولين **قوله** لان الواجب في الذمة بمصولة توسع على الهواء لم يقدر
 عليه لا يخلص عنه الا بالاداء كما في صدقة الفطر والحج والديون وهذا بناء على ان الزكوة عند
 تجب في الذمة وعندنا في العين **قوله** منع بعد الطلب الخ وهذا لان الزكوة حق الله تعالى وطلبها
 بالخطاب اذا تمكن من الاداء ولم يؤدي كان الملاك بعد طلب صاحب الحق كالاستهلاك **قوله** في ابتداء
 الوجوب الخ والمراد من ابتداء الوجوب وقت تمام النصاب في ابتداء الحول وقد قلنا ان القدرة الممكنة لا يشترط
 لبقاء الواجب لا شك ان اشتراط الغناء في الزكوة باعتبار القدرة المسيرة وهو ما يحصل به التيسر في الاداء
 ومجرد ملك النصاب لا يحصل به التيسر بل يثبت به الامكان **قوله** كان من القدرة الممكنة الخ
 اقول القدرة على نوعين الاول قدرة ممكنة والثاني قدرة ميسرة واشتراط القدرة الممكنة في ابتداء
 الحول ان كان لاداء الواجب بعد السبب لتعذر الاداء قبل حولان الحولان ونفس وجود القدرة الميسرة شرط
 في البقاء قد حصل بنفس حولان الحول لا يشترط دوام قدرة الممكنة بقاء الواجب ان بقي كل النصاب بعد الحول
 واجب الزكوة كاملا لوجود الشرطين الاول قدرة ممكنة والثاني الميسرة وان هلك نصف النصاب اعتبر
 قدرة الممكنة في البقاء كما شرط في الابتداء واجب الزكوة نصاب نصف باعتبار وجود قدرة الممكنة وان
 فات قدرة الميسرة وان كل نصاب سقطت الزكوة باعتبار فوات الشرطين رعاية لصاحب المال فتح القدر
فان قيل قد ثبت ان الزكوة وجب بالقدرة الميسرة باشتراط النصاب ما وجب بصفة لا يبقى يدونها وقد
 زال التيسر لغوات بعض النصاب **اجيب** ان التيسر فيها لم يكن من حيث اشتراط صفة النما ليكون الحول
 جزءا من المال النامي لئلا ينتقص اصل النصاب في الابتداء ليكون المكلف به اهلا لا غنيا فانه لا يتحقق
 الا من غنى في الشرع قدر الغنى بالنصاب كما قرر في اصول الفقه وانما يسقط عند هلاك لغوات النما الذي
 يتعلق به التيسر واذا هلك البعض تيسر ببقاء النما في ذلك القدر فيبقى بقسطه اى في قدر لم يهلك
قوله فلذلك يبقى الواجب بقدر ما بقي من نصاب ثبتت الزكوة في بعض نصاب بعد حولان الحول باغنى
 النما التقدير وان لم يثبت حقيقة لان التخصيص في عدم النما في النصاب بمضرة الحول **قوله** المالك
قوله قيل يضمن آه لان الساعي تعين للاخذ فلزم الاداء عند طلبه فصام متعديا بالمنع من الاداء

كما لو دعي اذا منع الوديعة فانه يضمن بالهلاك فانه يصير غاصبا فكذا هذا كفايه قوله لا يضمن الخ
 لا لعدم التعدية بفعله هذا قولهم وذلك مثل قيام المال بصفة النماء فان النماء على نوعين
 احدهما حقيقة وهو ما يحصل بالاسباب كالسوائم والتجارة والاخرى بحول فاذا حال الحول على نصيب
 ثبت له النماء التقدير حصول قيام المال بصفة النماء **باب زكوة الاموال** قولهم انما اطلق اسم المال
 عليها **آه جواب سوال** تقديره ان المال كما يطلق عليها فكذا لك يطلق على السوائم فما وجه
 تخصيص المال بهما **فاجاب الشارح** بقوله انما اطلق **آه قولهم** اشتراط النصيب **آه جواب سوال**
 تقديره لما كانت الزكوة واجبا لشكر النعمة المالية ينبغي ان يجب في كل مال سواء بلغ النصيب او لا **فاجاب**
 الشارح بقوله واشتراط **آه قولهم** بخلاف السوائم **آه جواب سوال** تقديره لما كان اشتراط
 النصيب في الابتداء لتحقيق الغناء لما شرط في السوائم في الانتهاء **فاجاب الشارح** بقوله بخلاف **آه**
 هذا مخالف عما ذكر في لقد ذكر فانه اطلق الورق على النقش هي هنا على الذهب والفضة وايضا
 يشكل ان الورق لا يخلو اما ان يراد به الذهب والفضة او احدهما او كلاهما لا يصح فعلى الاول
 يطابق الضمير في قوله لا عكسه لان الضمير واحد والمرجع اليه تشبیه وعلى الثاني لا يطابق الشرح
 مع الشرح لان فيه تفسيرين لهما ومراد الماتن احدهما **الحبيب** عن الاول لكلا واحد منهما اصطلاح
 على جهة واصطلاح احدهما ليس بحجة على الآخر وعن الثاني المراد بالورق الفضة وحده ولا مخالفة
 بين الشرح والمشرح لان قوله على الثاني يراد بالذهب جملة معترضة ذكر لتوضيح الحكم **بنته** قوله
 عطف على قوله تجب الخ والمراد من قوله تجب اي مدخول تجب هو قوله في ماني درهم فيكون تقديره تجب
 اي تجب ايضا في عروض التجارة الخ ولا يكون المراد لفظه لان ما قبله لا يكون لفظ حتى يدخل تحت حكمه
قوله نقصان النصيب الخ والمراد بالنقصان نقصان في الذات فان النقصان في الوصف يجعل السائمة
 علوفة يسقطها اتفاقا لان قوات الوصف وارد على كل النصاب فكان كهلاك النصيب قوات المحلية
 لقوات الوصف **حلي** وفي لفظ النقصان اشارة الى انه لا بد من بقاء شيء من النصاب حتى لو هلك
 كله في اثناء الحول لا تجب الخ تم في آخر الحول **باب العاشر** قوله ماني بيته في النصيب عطف على
 قوله الا الخ **جواب سوال** تقديره وماني بيته مركب من ما وفي وبیت والركب لا يجري
 النصيب فيه فلا يصح العطف **فاجاب الشارح** وماني بيته في محل **آه والنصب** المحل يجري في
 المركب الخ فيكون تقديره لا يعثر الخ **جواب سوال** لا نافية ويعثر فعل والضمير مرجع الى العاشر فاعلاه
 وقوله الخ **جواب سوال** فيكون منصوبا وقوله عشر الذي يرد عليه ان اخذ العشر منه غير مشروع بل من الحرف
 والبحث فيه **واجب** بجوابين احدهما انه يجوز ان يراد بالعشر نصف العشر والثاني يجوز ان المراد بالذي
 الحرفي كما يراد بالحرفي الذي لا اتحاد لهما في اللمة اذا كفر لملة واحدة **قوله** يثنى ان عشر **آه** فان
 هذا تناقض لما مر لانه قد صرح فيما بعد بعدم الاخذ ثانيا وهو هنا قد صرح بالاخذ ثانيا وهذا لا يكون

الاتفاقنا قلنا لا تناقض لان وضع المسئلة في الاول فيما اذا اخذ البغاة دار الاسلام واخذوا من
 تاجرها فلا يؤخذ ثانيا لان التقصير جاء من قبل الامام لانه لم يحرمهم واما وضع المسئلة ههنا فهما
 اذا دخل تاجرها دار البغي فاخذ البغي يؤخذ ثانيا لان التقصير جاء من قبله بادخاله دار البغي **باب**
الركاز قولهم خمس بهم الحما وكسر الميم الخ فيه اشارة الى ان قوله معدن مفعول ما لم يسم فاعله لقوله خمس
قولهم ثم الفرق بين المعدن والكنز والركاز الخ **واعترض** عليه لما تعرضا ولا الى بيان التعريف مع ان موضوع
 علم الفقه بيان الاحكام اولادون التعريف قلنا لان الحكم لا يعلم ههنا الا بالتعريف فلهذا بين التعريف ولا
قولهم يروى بالجراي لا بخمس معدن الخ فيه اشارة الى ان قوله داره وارضه مضاف اليه لقوله معدن
 تقديره اي لا بخمس معدن داره وارضه **قولهم** عطف على قوله خمس معدن الخ وفي هذا العطف ايضاً اشارة
 الى انه مفعول ما لم يسم فاعله لقوله خمس **قولهم** عطف على قوله خمس الى قوله ومعدن الركاز فيه موجود الخ **جواب**
 سؤال انه قال عليه السلام وفي الركوز الخمس هذا ليس بركاز **فاجاب** الشارح بقوله ومعدن الركاز الخ **باب**
لعشر قوله اي يجب العشر في عسل ارض العشر الخ **جواب** لسؤال تقديره ان في قوله جار وعسل مجزوع
 والجار والمجرور لا بد لهما من المتعلق فما المتعلق ههنا **فاجاب** الشارح بقوله اي يجب العشر الخ **قولهم** استثناء
 من قوله يجب الخ **جواب** لسؤال تقديره ان كلمة الاستثناء هو يقتضي سبق المستثنى منه وهو لم
 يوجد ههنا **فاجاب** الشارح بقوله الاستثناء من قوله يجب هو محذوف في العبارة السابقة اي يجب
 العشر في العسل الخ الا الخطب **قولهم** بخلاف النبذ الخ **جواب** لسؤال تقديره ينبغي ان يجب العشر في
 اغصان التين والسعف لانه يقصد بهما اشتغال الارض اي **فاجاب** الشارح بقوله بخلاف الخ **قولهم** لا
 ان عند محمد ايضاً الخ **هذا جواب** لسؤال تقديره ان ابا يوسف ومحمد يقولان بوجوب العشر ولا في الزنا
 بزيادة الواضعين وليس كذلك **فاجاب** الشارح بقوله لا ان عند محمد **قولهم** من انزال الارض اي ضاخمها
 وجرعها الخ لان بعض العرب سمى حاصل الارض بالانزال وبعض العرب سمى حاصل الارض بزرعها فلك ذلك ذكر
 الشارح هذا اللغتان للمعرفة **كافي** **باب** الصرف **قولهم** قد سقط منهم المؤلفات قلوبهم باجماع
 الصحابة في زمان ابي بكر وعمر الخ لان الحكم ينتهي بانتهاء سببه وسبب الاعطالهم لضعف
 الاسلام في زمان النبي عم فلما اغر الله تع الاسلام فقد تم ذلك السبب فسقط الحكم **فان قيل**
 كيف لا يسقط الاخفاء في صلوة المخافة والرملة في الطواف مع انتهاء العلة لها قلنا العلة
 الاول مخصوصة بما منفعه لاحد غير هؤلاء كوصول حق مؤلفه القلوب للفقراء والثاني بما ليس له
 منفعة لغيره كالجهر والاخفاء في الصلوة والرملة في الطواف **فان قيل** منهم مؤلفات قلوبهم ثبت
 بالنص القطعي في اي وجه سقط قطعاً قلنا سقط باجماع الصحابة في زمان ابي بكر وعمر والعلة
 التي ذكرنا وفيه نظر وهو ان الاجماع لا يصح ناسخا للكتاب والسنة على الصحيح **اجيب** بان نخص صدقة
 مؤلفه قلوبهم لم يثبت بالاجماع بل ثبت بالنص الذي رد فيه وهو قوله عليه السلام يدفع صدقة
 مؤلفه قلوبهم في حال حياتي ولا تدفع بعد مماتي فمحظ الحدوث غير من الصحابة والممات النبي صلى

قرأ عمر هذا الحديث في وجه جمع الصحابة فاتفقوا على عدم دفعه إلى مؤلفه قلوبهم لكنهم اتفقوا بقوله
الاجماع فيظن انه النسخ وليس كذلك بل هو دليل على وجود النسخ لانه ناسخ حقيقة وفيه نظر لانه انما
يسقوهم ان كان هذا النص قطعيا وهذا النص ليس بقطعي لانه حينئذ نقل عمر دون غيره
فيكون خبرا واحدا والخبر الواحد دليل ظني اجيب بان الدليل الظني اذا تأيد بالاجماع صا قاطعا
باب صدقة الفطر قوله عن مسكنه آه قال في النهاية حتى لو كان له داران دار يسكنها واخرى
لا يسكنها ولا يوجرها يعتبر قيمتها في الغنا حتى لو كانتا قيمتها ما تقيهم وهم واجب صدقة الفطر
قوله الجار والمجرور متعلق بقوله يجب الخ **هذا جواب سؤال** تقديره ان قوله عن نفسه عن جار
ونفسه مجرور فلا بد لهما من متعلق فما المتعلق هما **فاجاب** الشارح بقوله الجار والمجرور الخ **قوله**
من صبح يوم الفطر الخ من قبيل اطلاق اسم الكل وإرادة البعض لان مضمحل كل يوم الفطر ليس بشرط **قوله**
نصف صاع بالرفع على انه فاعل يجب الخ **جواب سؤال** تقديره ان قوله نصف صاع بالرفع يقتضي الفعل
وهو لم يوجد **فاجاب** الشارح بقوله نصف صاع الخ **قوله** ثم هذا الصاع ثمانية ارطال بالعراق آه يعني لا
فرق بين صاع العراقي وبين صاع الحجازي على من ذهب ابي حنيفة من حيث الوزن لان الصاع الحجازي
وان قل من حيث الرطل لكن يستوي من حيث الوزن **قوله** وعند ابي يوسف الشافعي الصاع الحجازي اقل من
الصاع العراقي وقالوا لا مساواة في الوزن بين الصاع الحجازي وبين الصاع العراقي كما قال ابو حنيفة بالسما
بين الصاع العراقي والحجازي **قوله** هو اصغر من الهاشمي لان الصاع الهاشمي ثلثون رطلا وكان
العرب يستعملون الهاشمي والنبطي واصحابه استعملوا العراقي وقال صاعنا اصغر الصاعين **قوله** او معنى
الحديث صاع هذه الامة اصغر من صاعان الامم الماضية **قوله** قيل هذا الخلاف بينهم في الحقيقة وهو ظاهر
وقيل هذا الخلاف بينهم في اللفظ لان العراقي ثمانية ارطال وكل رطل عشرين استار اربعة ونصف مثقال
فيكون الكل ثمانية وعشرين استارا والصاع الحجازي خمسة ارطال وثلاث رطل كل رطل منه ثلاثين استارا
والاستار قد ذكر فيكون ثمانية وعشرين استارا فلا تفاوت بينهما **قوله** صبح يوم الفطر منصوب المحل على انه
ظرف لقوله يجب هذا **جواب سؤال** تقديره ان قوله صبح ظرف الظرف اذا كان بغير حرف فيكون منصوبا كما
في قوله انت طالق خذوا الصبح فرفع **فاجاب** الشارح بقوله صبح يوم الفطر منصوب المحل الخ **قوله** لكن يتفق
جواب سؤال تقديره لما لم يسقط الاصلية ينبغي ان لا يسقط الاصلية بعينها بعد الايام لا غيرها وليس
كذلك **فاجاب** الشارح بقوله ولكن آه **كتاب الصوم** **قوله** الجار والمجرور في نيته متعلق بقوله صبح الخ
جواب سؤال تقديره ان قوله بنية البأجرونية مجرور ولا بد لهما من متعلق فما المتعلق هما **فاجاب**
الشارح بقوله الجار والمجرور في النية متعلق الخ **قوله** صبح صوم الرضا والنذر المعين بنية النفل بنية فاجاب
آخر الخ وبنية واجب آخر مستقيم في صوم رمضان واما في النذر المعين فلا يستقيم لانه يقع عما نوى وهو
الواجب الاخر اذا كانت النية من الليل كذا يعني صبح هذا المعين بنية واجب آخر اذا لم ينو من الليل كذا يعني اذا لم ينو
الليل في واجب آخر لم يصح واجب آخر فبقى هذا المعين وما ذكر في العبارة اللاحقة اذا نوى في مكان النذر المعين
آخر يقع عنه سواء كان مقيما او مسافرا فهذه العبارة محمولة على طائفتين من الليل **قوله** الجار والمجرور في نيته متعلق بقوله صبح الخ
جواب سؤال تقديره ان قوله بنية الجار والمجرور في نيته متعلق بقوله صبح الخ

فما يتعلق به هنا **فاجاب** الشارح بقوله الجار والمجرور الخ **قولنا** اما اذا نوى في مكان التذمر المعين
واجب اخذ يقع عنه الخ **فان قيل** ما الفرق بين رمضان والتذمر المعين مع تعلق كل واحد منهما بزمان
معين حتى جاز الاول بنية واجب اخذ دون الثاني قلنا الاول متعين بتعين الشارح فيقتضي ان لا يجوز
فيه غيره من الصيامات بخلاف الثاني فان تعيينه من طرف الناظر فيجوز فيه غيره اظهار الكمال الرتبة و
قصور اليهودية كفاية **قولنا** بخلاف صوم يوم العيد **سوال** تقديره لما كان النهي هو التقدم على
رمضان فجاز ان يصوم تطوعا في يوم العيد **فاجاب** الشارح بقوله بخلاف صوم العيد **قولنا** عن صورة
النهي الخ **فان قيل** ما الفرق على مذهب ابي حنيفة ان في واجب آخر يلزم صورة النهي ولا يلزم صورة النهي في
التطوع قلنا ان واجبا اخرى في قوة الفرضي فهذا ثبت صورة النهي فيكون منهيها اما التطوع فيعيد عن
قوة الواجب فهذا لا يثبت في التطوع صورة النهي **قوله** في ظاهر الرواية هو الاصح الخ اعترافا عما
يرد في النواذر عن ابي حنيفة انه كلال رمضان لانه تعلق به امر ديني وهو ظهور وقت الخ اعترافا
باب ما يفسد الصوم **قولنا** فيمنع من كل الكتاب على حالة العمد توفيق الخ **سوال** ويرد على هذا
الجواب هو ان في الانسان رفع الاسم في الاخوة دون الغرامة في الدنيا **فاجاب** الشارح بقوله او حمل
الخ **قولنا** لكثرة الصنع الخ وهو قد جرد مرتين مرة وجد في الاستسقاء ومرة وجد في الاعادة فالحق هذا
القيء ملا الفهم وقبي ملا الفهم اذا عاد لم ينقص فكذا هذا **قولنا** اعتبار الوجوب لا غتسال الخ يعني انه اذا دخل
ولم ينزل وجب عليه الغسل كذا الكفارة **فان قيل** الكفارة تنذر بالشبهات وانتفاء معنى الجماع
وهو قضاء الشهوة يورث الشبهة والاغتسال يجب بالاحتياط فيقاس احداهما على الاخر لا يكون صحيحا
فالجواب اننا منع استقام معنى الجماع لان قضاء الشهوة يتحقق دون الانزال والانزال بالشبع
والشبع ليس بشرط الا يرى ان من اكل لقمة واحدة وجب عليه الكفارة وان لم يوجد الشبع والى هذا الشك
يقولوه هذا لان قضاء الشهوة يتحقق بدون الانزال **قوله** ينظم الاناث والذكور الخ هذا
جواب الشافعي عن قول الثاني وهو لان كسرة امراته يحتمل على نفسه كفاية **قولنا** جنابة الافنا
الخ لان سبب الكفارة جنابة افنا الصوم لانفس الوقاع لانه تصرف في ملكه وقد شاركته في ذلك
فوجب عليها كما وجب عليه وهذا جواب عن قوله الاول **قوله** بايجاب الاغتسال تكفير الخ هذا
جواب عن قول الشافعي بارتفاع الذنب بالتوبة وتقديره لا نسلم ان هذه الجنابة ترفع بالتوبة
فان الشرع لما وجب الاغتسال كفارة هذه الجنابة علم انها غير مكفرة لها كجنابة السرقة والزنا **قوله**
عطف على قوله من خالف الخ **هذا جواب** **سوال** تقديره وقوله للمفسر ان اللام بجاو المشا مجرور والجار
المجرور لا زم المتعلق ولا متعلق ههنا فلا يصح للمفسر **فاجاب** الشارح بقوله عطف على قوله من خالف فيكون
تقديره وحل للمفسر الفطر **قولنا** كذا الفطر بسبب الولد ليس في معناه الخ **هذا جواب** **سوال**
تقديره وهو انه فينبغي ان يثبت بدلالة النص **فاجاب** الشارح بقوله والفطر الخ وحامد الجواب بالشرط

في الدلالة المساواة بين الدال والمدلول ولم يوجد قول كما اذا وهب كل النصاب الى الفقير وتبرد
الاغتراض على ليل غفر لان عند زفران وهب النصاب الى فقير واحد لا يجوز على ما مر في الوجه لما في الكتاب
اجيب بان معناه على قول مذهبه بان تاويله ان يكون مديونا فالدفع اليه جائزا بالاتفاق و
يجوز ان يقال راد بالفقيرين الفقير فافتراقا عنه **قوله بخلاف الحائض** الجواب **سؤال** تقديره لما كان
الامساك لازما على المذكورات في المتن لشرف الوقت لان الرضا وقت معظم فينبغي ان يجب الامساك
على الحائض في وقت الحيض وعلى النفساء في وقت النفاس وعلى المريض في وقت المرض وعلى المسافر في وقت
السفر **جواب الشارح** بقوله بخلاف الحائض **فصل** من نذر صوم النحر افطر وقضاه والفقير لا يجزيه
بين النذر والشرع في يوم النحر والصلوة في الاوقات المكروهة فان في النذر يلزم القضاء في شرع
الصوم لا يلزم وفي الصلوة يلزم اذا افسد ما وحاصل الفرق بين النذر والشرع في الصوم ان الشرع
احداث الفعل في الخارج وهو لا ينفك عن ارتكاب المنهي وهو ترك الصيانة فيجب ابطاله فلا يجب الصيانة عليه
وجوب القضاء مبني على وجوب الصيانة واما النذر فاما هو الايجاب في الذمة فلم يكن تركها المنهي عنه
واما المشرع في الصلوة في الاوقات المنهية انما جاء موجبا للقضاء لان ما شرع فيه لا يسمى صلوة
حتى يتم الركعة فلم يكن الشرع في الابتداء احداثا لفعل الصلوة في الخارج فكان كالنفل فحال الانقضاء
في ارتكاب المنهي عنه فيجب الصيانة والقضاء بتركها وحقبة الفرق انما تركب من اجزاء مختلفة
من اجزاء متفق كان للبعض اسم الكل كالماء واللبن والدهن وانما تركب من اجزاء مختلفة لا يكون
للبعض منه اسم الكل فان الخل وحده لا يسمى سكرنجبين الصوم من القسم الاول تركب من احاسات
متواليات فبالشرع فيه يصير صائما مرتكبا للمنهى عنه فهو عليه الامتناع عنه ولا يلزم
الانقضاء بالافساد والصلوة من القسم الثاني تركبت من القيام والركوع والسجود فبالشرع لا يكون
مصليا فلا يصير مرتكبا للمنهى عنه واذا كان كذلك انعقدت عبادة محضة فوجب صيانتها قبل
صيرتها مرتكبا للمنهى عنه بالسجدة فلذلك وجب عليه القضاء اذا افسد ما **باب الاعتكاف**
قوله نفلا منصوبا على الحال هذا **جواب سؤال** تقديره ان يهيب قوله نفلا لا يخلو اما على الحالية
او التميز او على المفعولية فان كان على الحالية لا يصح لان الحال ما يكون عن الفاعل والمفعول وكل واحد منهما
لم يوجد ههنا واما الثاني فهو ايضا لا يصح لان التميز يقتضي الاسم التام اما بالتووين او بنون التنسية
او الجمع او الاضافة ولم يوجد واحدا منها واما الثالثة فهو ايضا لا يصح لان المفعول يقتضي سبق الفاعل
الفاعل ههنا **فاجاب الشارح** بقوله نفلا منصوبا على الحال اي اقل الاعتكاف حال كونه نفلا مساحا
وهذا الحل من الفاعل لان الاقل مصدر مضاف والاعتكاف فاعله المضاعف وقوله نفلا ما **قوله**
اي في المكان الذي اعدت للصلوة **الجواب سؤال** تقديره ان المسجد عبارة عن الموضع الذي له اسم
مؤذن ولم يكن لذلك الموضع امام ومؤذن **فاجاب الشارح** بقوله اي في المكان الذي اعدت

كتاب الحج قوله ما تكرر من العبادة الثابتة الخ جواب سوال تقديره لما كان الامر اوجبه

الامر للتكرار ولا يحتمله فينبغي ان لا يجب الصلوة والصوم مكررين لان الصيغة فيها لا يوجب التكرار والامر ليس كذلك فلجواب الشارح بقوله ما تكرر من العبادة الثابتة من الامر فانما تكرر باسبابها لا بالامر الخ والصيغة في الصلوة قوله تع واقموا الصلوة الآية وفي الصوم قوله تع كتب عليكم الصيام الآية **قوله** على القول اي مضيقا لاموسعا وهذا قول ابي يوسف وقال محمد وجوبه على التراخي الخ وهو اصح الروايتين عن ابي حنيفة كذا في الكافي وفي كل مذهب اشكال ما على مذهب ابي يوسف فهو ان اذا كان الوجوب في العام الاول مرعى توسع كيف يكون بعد العام الاول داء وينبغي ان يكون قضاء مع ان كونه اداء متفق عليه على ما في الكافي واما على مذهب محمد فهو انه اذا كان الوجوب موسعا كيف ياتم بالفوات **والجواب** عن قول ابي يوسف ان العام الاول انما يتعين لانه متعين وفي ادراك العام الثاني شك فاذا ادرك العام الثاني كان هو المتعين

فلذلك يكون مؤد يا وعن محمد ان وجوبه موسع وانما ياتم بالفوات بالموت لان الموت مفاجأة نادرة بل له اسباب فيقدر على الاداء فعلا او نياتة او وصية فاذا مات ولم يؤد لهذا الطريق يكون مؤثما فافهم

فان قيل حج رسول الله صلى الله عليه وسلم في السنة العاشرة وكانت فرضية الحج في السنة الساس فهذا دليل على مذهب محمد فكيف اخطا المذهب ابو يوسف قلنا ثبت فرضية الحج بقوله تع وكله على الناس

حج البيت الآية وانما نزلت هذه الآية في السنة العاشرة واما النازل فقوله تع واتموا الحج والعمرة لله فلهذا الآية امر بالانتهاء لمن شرع في الحج لان وجوب الاتمام عليه بسبب الشروع في الحج لا بسبب انه فرض ابتدائي

عليه فلا يثبت به ابتداء الفرضية والثاني اي الجواب الثاني ان التأخير كان بعذر الكفار لان المشركين كانوا يطوفون عراة تلبون تلبية فيها اشركوا او يخوف المشركين على اهل المدينة او على نفسه **قوله** لا يلزم ببقاء مشروعية النفل هذا **جواب** عن قول محمد وهو يقول انه يبقى وقت النفل الخ **قوله** لا يلزم

اذا ادرك العام الثاني حيث الخ هذا **جواب** ثان عن قول محمد هو هذا انه لما كان الاول متعينا فلا يجوز تأخيره **فاجاب** ابو يوسف انما عين العام الاول لوقوع الشك متعينا واذا ذهب الشك يدرك الثاني

جعل الثاني متعينا قال **صاحب المستخلص** في شرح عبادة المص فقوله وقدره زاد عطف على قوله شر

حرية الى آخره ومما بعده وهو قوله وراحلته ونفقة ذهابه واياه عطف عليه **اقول** في عبارة

الشارح تسامح والمراد من قوله وقدره زاد عطف على حرية فيكون القدرة تحت الشرط كذلك عطف قوله وراحلته على قوله وقدره زاد لا يخلو عن المسامحة والمراد من قوله عطف قوله وراحلته على قوله

اليه لفظ القدرة فيكون الراحلة تحت القدرة كما يشعر بما قلنا قول الشارح اي بشرط ان يكون قادرا على زاد وراحلة فاضلا عن حاجته الاصلية وقادر على نفقة ذهابه واياه وعياله

قيل اذا عطف قوله نفقة ذهابه واياه على قوله وراحلته يلزم اتحاد المعطوف والمعطوف عليه وهو باطل لان العطف يقتضي المغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه قلنا هذا من باب عطف التفسير وهو ان يكون المعطوف تفسير للمعطوف عليه وقال اي الشارح ايضا وهيتم ان يكون عطف على قوله عملا

منه فيكون المعنى وقدره زاد وراحلة فاضلا عن حاجته الاصلية ونفقة ذهابه ايضا

واياه ونفقة عياله الخ فيجوز ان يكون معطوفا على قوله عن مسكنه وعياله بدونه فيكون تحت
 قوله فضلت والفضل لا يخلو اما صفة زاد او مرحلة او حال لها فاعلم ان كلا الوجهين يلزم فضل
 الشيء على نفقة المكيين والعيال على سبيل الحقيقة واما فضل زاد على سبيل التغليب فان جانب الفاضل
 المفضل عليه وهذا التقدير كاف في توجيه العباد ولا حاجة الى ان يقال في تقدير العادة الفاضل المجمع الى الزاد
 المرحلة والمفضل عليه كواحد من نفقة المكيين والعيال وبالعكس لا نه توفيق نص في وجه خلاف المقصود
 ثم قال الشارح او يكون اي قوله نفقة ذهابه واياه الخ عطف على قوله بشرط حرية فيه تسامح والمراد عطف
 على لفظ الحرية التي اضيف اليه لفظ الشرط فيكون تحت الشرط فان قيل ان عطف قوله نفقة ذهابه واياه
 على لفظ الحرية لا على قوله وزاد يكون قوله نفقة ذهابه بشرط ان كان لفظ الشرط مقدرا في قوله قدرة زاد
 المرحلة او بشرط وجود نفقة ذهابه واياه وبشرط وجود الزاد لان نفقة ذهابه واياه ليس الا زاد ويرا
 المنكوحين فتأمل الجيب والله اعلم على تقدير عطف قوله ونفقة ذهابه الخ على حرية يكون المراد بهذه العادة
 اي بنفقة ذهابه واياه نفقة عياله وبزاد نفقة نفسه فكان تقدير العبارة فرض الخ بشرط الحرية وقدرة
 الزاد وبشرط وجود النفقة ذهابه واياه **قوله** ثم قيل هو شرط الوجوب المراد به شرط وجوب الاداء لا شرط نفس
 الوجوب لان نفس الوجوب لا يجب به الا ايضا كالمريض والمسافر في مرضا ومن جعل شرط حقيقة الاداء فهو قال
 بوجوب الوصية لانه وجوب الاداء الا انه معذرة في التاخير كفاية **قوله** انضمام غير ما الخ فان قيل لا نسلم ان
 الزاد بانضمام غير ما اليها غتته **اجيب** لان العدة كان في موضع الاقامة والقامة موضع الاصل وقدرة على
 دفع النفقة معذرة **باب الاحكام** **قوله** بخلاف التوبة حيث الخ **جواب** **سؤال** تقديره ينبغي ان لا يلزم نزع الملبوس
 لانه تابع للحرم فاذا جاز بالشارح بقوله بخلاف التوبة حيث يلزم النزع الخ **قوله** الصيد مصدر لفظ لكنه اسم
جواب **سؤال** تقديره ان الصيد نزع والحرم ممنوع عن كل الصيد وايضا اسم الصيد يقع على حيوان يؤكل لحمه والحرم
 ممنوع عن الكل **جواب** **الشارح** بقوله والصيد مصدر لفظ لكنه اسم جنس يقع على حيوان الخ **قوله** العامة **فان قيل**
 ان ذكر العامة مستغن عنه بقوله وستر الرأس الوجه لان عدم ستر الرأس لا يحصل الا بترك العامة والقلنسوة قلنا
 انما ذكر العامة لدفع الوهم ان دور كور العامة على دوران الرأس كشف بقية الرأس يجوز للحرم فهذا قال عامة **نحو**
قوله اي حال من المستكن في قوله اكثر التلبية لان قوله اكثر فطر والضمير راجع الى الحاجي هو فاعله **قوله** **فانما**
 عن الضمير فيكون الحال من الفاعل وهو **قوله** مستلما اي حال كونك الخ فيه اشارة الى ان النصيب مستلما على
 الحالية لان قوله استقبال صيغة فعل الامر الحاضر والضمير فيه راجع الى الحاجي هو فاعله **قوله** مضطبطا حاله الضمير
 المستكن في قوله طف فيكون الحال من الفاعل فلا يرد **قوله** فالعمر لعموم اللفظ لا خصوص السبب **جواب** **سؤال** تقديره
 لما كان علة الرمل اظمار الجلالة للمشركين وانتفاء العلة يستلزم انتفاء المعلول فينبغي ان لا يعمد في زماننا لان انتفاء العلة
فاجاب **الشارح** بقوله والعبرة لعموم اللفظ لا خصوص السبب **قوله** لا ان قومك قصرت **جواب** **سؤال** تقديره لما كان
 العظيم من البيت لم يدخل النبي عم في البيت **فاجاب** **الشارح** بقوله لا ان قومك قصرت **قوله** **سؤال** **جواب**
 تقديره لما كان الامر كذلك لم يدخل النبي عم العظيم في البيت فلم يجر هذه القواعد المذكورة في العام **قوله** **فاجاب** **الشارح**
بقوله فلم يعيش **قوله** فلم يفرغ لذلك لفظا الراشد **جواب** **سؤال** تقديره لما لم يعيش النبي عم يفرغ من ذلك لفظا

الخلفاء الراشدون في البيت يجرى هذه القواعد بعد وفات النبي **فاجاب الشارح** ولم يفرع لذلك
 الخلفاء الراشدون **الخ قوله** فلما قتل كروا الحجاج **الجواب** **سؤال** تقديره لما اذا دخل عبد الله بن الزبير
 الحطيم في البيت وظهر قواعده الخليل بمحض الرجال فأي وجه لان يبقى الحطيم خارجا من البيت ولم يظهر قواعده
 الخليل بعد وفات عبد الله بن الزبير **فاجاب الشارح** بقوله طاف **الجواب** **سؤال** تقديره ان قوله
 سبعة اشواط متصل بقوله اخذ فيكون المعنى اخذ عن يمينك سبعة اشواط **الخ** فيكون الشرط سبعة اشواط
 وهذا المعنى فاسد **فاجاب الشارح** بقوله متصل بقوله اي طف للقدم **الخ قوله** الا اناعد لنا عنه
جواب **سؤال** تقديره ان السبع بين الصفا والمروة واجب على مذهب ابي حنيفة **فاجاب الشارح** بقوله
 الا اناعد لنا عنه **قوله** لكن الدليل لما كان **الخ جواب** **سؤال** تقديره وهو لما لم يوجد الدليل القطعي
 فبأي دليل ثبت وجوب السعي **فاجاب بقوله** لكن الدليل آه **قوله** يصير وكعتي الطواف بين كل اسبوع
 لانها سنة الطواف **فان قيل** هذه العبارة مخالفة لما ذكر فيها سبق وهو ان الصلوة واجب عندنا واطلق
 ههنا عليها السنة وهذا مخالفة بين العبارتين فلا بد من التوفيق **قلت** في عبارة الشارح تقدير
 وهو ان لكل اسبوع بهذا الطريق طواف نهية هذه الجملة وقعت حالا من الضمير المستكن في قوله وقف الخ فيه
 اشارة الى ان النصب في قوله حامدا الى آخره على الحالية تقديره حال كونك حامدا الى آخره لان قوله وقف صيغة
 فعل الامر الحاضر والضمير فيه راجع الى المخاطب هو الحامي فهو فاعله وقوله حامدا الى آخره حال من ضميره **قوله**
وقال الشافعي هو ركن آه قال في النهاية نسبت هذا القول سهو من الكاتب كما في كتبهم اذ الوقوف على
 المزدلفة سنة وذكرني ميسوط ابوليث بن سعيد الشافعي وذكر في الاسرار وفتاوى قاضيان المالک
 مكان الشافعي يجوز ان قد اطلع على ما نقل من المذهب **قوله** او نواة او نحوها آه انما هو من جنس الارض
 لان فيه استهانة الشيطان فجاز الرمي بما هو من جنس التراب بياقوت وفيروز لان فيه عزة
 الشيطان **قوله** حال كونك باديا آه فيه اشارة الى ان النصب على الحال **فصل في المتفرقات**
قوله الا في البدنة استثناء من قوله يصير محرما حتى يلحقها قال في النهاية اعلم انه ههنا قيد لا بد
 من ذكره وهو ان في بدنة التمتع انما يصير محرما بالتقليد والتوجه اذا حصل في اشهر الحج فان كان في
 غير اشهر الحج لا يصير محرما ما لم يدرك ما لم يسرمعه **فاجاب التمتع** **قوله** اي قد قلد الهك
 كون آه ان النصب فيه على الحال **قوله** تع فقد صغت قلوبكم آه اي وى انه عليه السلام مغلما
 في نوبة عايشة ثم فاطمت على ذلك عايشة فعاتبته فيه فخر مارية فنزلت هذه الآية **فان**
 لا بد في الآية ان يقال قلبا كما لان القلب في هذا المقام اثنين اي الا وقلب عايشة والثاني قلب غصية
 لكن المراد في الآية بالجمعية التشبيه لان عايشة بنت ابي بكر الصديق وحفصة بنت عمر بن الخطاب
 وكانتا زوجين للنبي **فاجاب الحنابل** **قوله** فاشبه كفارة يعني ان اكلوا صوم رمضان المبارك
 يوما او يومين او اكثر فالكفارة فيها عتق رقبة واحدة فقط هذا **قوله** الا ان فيه **الخ**
جواب **سؤال** تقديره لما لم يكن هذه الاشياء جمعا ينبغي ان لا يتجمل الشاة فيه **فاجاب**

الشارح بقوله الا انه آه **فصل في العبد** قوله بتقويم العدلين المراد بالعدل من له بصارة
 في قيمة الاشياء لا العدل المذكور في الشهادة لان العدل الواحد لا يكتبه كافي **فصل من جاوز الميقات**
 غير محرم **قوله** ان تحولت السنة آه **فان قيل** لو عاد الى الميقات لكن بعد تحولت السنة واحرم بالعمرة
 لم يجز ذلك عما نوى بدخول مكة وهو الا ابتداء لو احرم بعمرة ثم اخرا الاعمال الى السنة الثانية فجاز
 قلنا نعم لكن يكره له تاخير اداء الاعمال بحكم ذلك الاحرام الى السنة الثانية والتاخير الى وقت يوجب الكراهية
 لمن له توفيق وهو في حكم تدارك فكذا كسب يوجب عماله بدخول مكة بغير احرام **قوله** وطلبه شوط
فان قيل اذا طاف اقل من اربعة فقد ترك الاكثر ولا اكثر حكم الكل فكانه لم يطف اصلا فينبغي ان لا يرخص العمرة
 اتفاقا قلنا ان لا اكثر حكم الكل في الاتيان في جانب الترك عصا **قوله** لان التمكن النقض في عمله لا ترك
 النهي عنه **فان قيل** انه ذكر في اول المسئلة ان الجمع بينهما في حق المكي غير مشروع ثم ذكره هنا انه لا يمنع تحقق
 الفعل في معناه كما قلنا انه يقتضي المشروعية فكانت التناقض في كلامه **واجيب** بانه اراد بقوله
 غير مشروع كاملا كما في حق الآفاق وبه يندفع التناقض **قوله** واعلم ان المراد بالتقصير الحلق
 لان التقصير لا يوجب الدم **فان قيل** فلم لم يوجب الدم بالتقصير فلما جاء التحليل في اوانه بالتقصير
قلنا الفرق بينهما ان الدم انما يجب بالجناية وهي منع متدبه والتحليل انما يكون في وقت احد
قوله فان رفضها فعليها الدم لرفضها وعمرة مكافئها كما مر بيانها **فان قيل** ما الفرق بين هذا
 المسئلة وبين الشروع في الصوم يوم النحر حيث لا يلزم القضاء اذا افسده وهم هنا يلزم **اجيب** بان
 مجرد الشروع في الصوم يحصل به المعصية وهو ترك ضيافة الله تعالى فيؤمر بالافطار فلا يلزم القضاء ولا
 مجرد احرام العمرة في هذه الايام فلا يحصل به المعصية باداء احكامها في هذه الايام فيلزم القضاء لصحة
 الشروع فيه **قوله** من احصر جواب **سؤال** تقديره ان قوله لمن مبتدأ وهو مجرد عن
 العوامل فمهما ليس كذلك فلا يصح الابتدائية **فاجاب** الشارح بقوله لمن احصر خبره بقوله
 انه يجب **جواب سؤال** تقديره ان لمن مبتدأ والاصل فيه ان يكون مرفوعا ومهما مجرد **فاجاب**
 الشارح بقوله لمن احصر خبره آه **فان قيل** لا نسلم انه جزاء عن ان يجب لانه فعل فلا يصح ابتدائية
 لانه لا يكون الاسما قلنا انه اسم باعتبار دخول ان **فان قيل** كما ان الاصل في المبتدأ الرفع فكذلك
 في الخبر فلا يصح خبرية ايضا **فاجاب** الشارح انه خبر باعتبار المتعلق **فان قيل** لما كان
 هو خبرا باعتبار المتعلق في مناسبة كلمة على لانه للزوم ومن يستعمل في التخيير
 ولا تخير هنا **فاجاب** الشارح بقوله على من آه **اصل**

الحواش انه بمعنى على

بالتخيير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين وعلى اله واصحابه اجمعين قد طبع هذه الحاشية البائدة المسماة بجواب
 مستخلص الحقائق شرح كنز الدقائق بايماء الراجي الى حمده ربه الاحد المقتدر الموفق بن مفرج محمدين مفتي عبد الوهاب المشاور

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شرح ديباچه شرح اليباس

الحمد لله الذي نادى اضاء واضاح واظهر برافته اى برحمته منار الاسلام اى علامة الاسلام
 هداية الى طريق الرشاد اى لاجل صول المؤمنين الى الطريق الثابت بالادلة الشرعية والمراد من الطريق
 الرشاد الذى هو المستحكم بدلائل الشرعية وضاء اى اظهر وانور الضوء الذى ظاهر بنفسه ومظهر لغيره
 بحكمته اى بعلمه وكرمه ولطفه معالم العالم والاحكام معالم جمع معلم هو موضع الاحكام قيل
 المراد بها الاصول التى توقف عليها الاحكام نحو الكتاب والسنة والاجماع والقياس ظهورها واضمح حيث وجب
 علينا الاتباع والايثار حيث قال الله تعالى واسمعوا احسن ما انزل ليكم من ربكم وقوله تعالى ان اكمل الرسول
 خلقه وما اكمل عنه فانه هو والاحكام جميع حكم وهو الاثر الثابت بالشئ من الجواز والفساد والحل
 والحرم وقيل المراد بمنار الاسلام مسائل لعباد كالصلوة والزكاة والصوم والحج ونحوها كالتمحيص
 لا لطلبها الاسلام فظهر والله تعالى وبين الحق والباطل للناس ليتمتد به الى الطريق المستحكم وهو الامارة
 والمراد بمعالم الاحكام مسائل الحدود والمعاملات كالبيع والشرء ونحوها فالمراد بمسائل الحد النكاح والطلاق
 والاعتنا ونحوها فالله تعالى اضاءها وبينها للناس ليكون وقاية معناه بالفارسية نكهدار يعني ليكون استقرا
 الاعمال على هذه الامور حافظا ومحفوظا نظام المعاش النظام فى اللغة والاصطلاح واحد معناه بالقاء
 استوارثه يعني ليكون الاستقامة على هذه الاحكام صلاحية للناس فى الدنيا بان لا يقتل ولا يؤخذ ماله بغير
 حق ولا يظلم عليه احد من المسلمين وقاله العباد الفلاح هو الخلاص من لفة والعبا جمع العبد يعنى اظهر
 الله تعالى هذه الامور ليكون مخلصا للناس عن العقوبات فى الدار الآخرة لا فاسد فى حساب الدنيا وفى الآخرة هو
 الايمان بالله تعالى واليومها الآخرة والاستقامة على هذه الامور الى زمان الموت وهذا الكرام لنا والظاهر علينا الله
 استقمنا واستقمنا على امر ربك طاعتك ارحم الراحمين وجعل الفقه مصباحا يهتد به صلاح الجاهل
 وكفاية لنجاة المعالج الفقه فى اللغة العلم بيقا فقيه اى عالم وفى الاصطلاح علم بالصواب يعرف بها احكام المكلفين
 من الحلال والحرام والصباح بالفارسية چراغ والمراد منها نور العلم يعنى جعل الله تعالى المصباح كالنور العا يهتد به للناس
 فى الظلمات فالجهالة كالظلمة والفقه كالنور يعرف الناس به الجواز من الفساد والحق من الباطل والمراد من الصلاح
 النظام وهو معاش العالم فى الدنيا والمراد من كفاية النجاة هذا يعنى من تعلم واستقرأ وعمل بجميع احكام
 الفقه من المشروع وغير المشروع بما نفسه فى يوم المعاد وهو الآخرة ومن عليه رواق العزة
 فوق طباق السبع الشداد المدنى للغة كسترانه ورواق يضم الراء خيمه والاد من طباق
 السبع سبع سموات والمراد من العزة المرتبة بالعلية الظاهرة على سائر العلوم يعنى مد الله تعالى علمه

الفقه الخيمة العظيمة من الغرة فوق سبع سموات كما قال الله تعرب سموات طباقا هذا الغرة في بيان
 عظام مراتب علم الفقه بحيث يحصل به قوام امور الدين والدنيا ولا يصل الى مراتبه وعظمته سوى
 علم التفسير والحديث كما قال محمد حسين في تعينات علم بيت فقه تفسير حديث * بهر که خواند غرازين گردد حيث
 واعلام مشاعرين الخنف فوق فرق الفرقين وزاد الاعلى في اللغة بلغة المشاعرين جميع مشعر والمراد بها
 الاحكام المذكورة من قبل الدين في اللغة كرون بنادون بفران ثم انما الخنف في اللغة كرون بنادون بفران ثم انما الخنف في اللغة كرون بنادون بفران
 شرك واتزال فرق تارك سر و فرقدين هما بنحمان مشهوران للناس زاد عطف على اعلا ذكره الشارح للمبالغة
 رعاية للجميع يعني الحمد لله الذي اعلى احكام الدين المحمل الطاهر عن الشرك والاعتزال فوق داس النجسين المشهورين
 علائمه الى ما لا نهاية حيث شاء الله كما لا يحيط علمنا لانتها مرتبة نبينا كذلك لا يحيط علمنا لانتها مرتبة
 دينه لان علمنا بل علم سائر المخلوقات بالنسبة الى علم النبي ثم كالمقطرة من البحر وسما شعائر المذهب
 الخنف على سبيل السماء او كما قال السما في اللغة بلغة الشعائر جميع شجرة وهي العلامة المذهب راه رقة مشه
 الخنف منسوب الى نعمان بن ثابت وهو اسم كنية ابو حنيفة يسمى به لغاية تزيينه عن التبعات بل هو منزه
 عن المباح كما قال لما سمعت ان الشمس مؤنثة لم اراها السك بالفتح العصب الصافي في لغة البعد الصغر هو ضد العظم وهو
 بعد لسافل السك هو بعد الصاعد كما يقسم السك المتارة وعمق البعد وفي السك في سورة والفرقة انتم اشد خلقا ام السماء
 بناها رفع ستمها فصولها اي جعل مقدار ارتفاعها من الارض ما شاء او مشحين الذهب في العلو ومعنا جعل مقدار ارتفاعها
 الارض هو بعد هام من وجه الارض الى السطح الباطن وفي الحكمة ان البعد ان اعتبر من الاعلى الى الاسفل سمى عمقا
 وان كان بالعكس سمي سمكا والسمك في اللغة ضد البعد زانها ذكر وكاد عطف على السماء ذكره رعاية للجميع معنا بلغة
 او كما عليه يعني نزيك بلندي آسمان يعني الحمد لله الذي اعلى شعائر المحمل ثم وفي المراد من الشعائر ما ورد من العبادات على وجه
 الاشتغال كالاناء والجمعة والعيد والاعياد وتكبيرات التشريق لكن لا يناسب اضافة هذه الامور الى هذا الخنف
 لوجوهها في المذاهب الاربعة فواجهه فخصص الاضاحية قلنا المراد من الشعائر ما يختص بمذهب هبة كالمسايل الاجتهادية
 لانها كثر وتوعها في مذهبه عن سائر المذاهب نقول ان المعنى والشارح كانا في مذهبه فالأيقون ان يمدح مذهبه لعل هذا
 المذهب شرافته من سائر المذاهب فينا سب تفسير الشعائر تلك المذكورات لانها شعائر الشرع غير مختصة بمذهب
 ابي حنيفة والصلوة والسلام على من اقتصر عن استقصا فضائله لسان كل حاصو وعاد
 والصلوة طلب الانتهاء والفضائل جميع الفضيلة والمراد من الحاضر المحي في الحال المراد من عاد الماضون من امته يعني
 لو كانا كل احيا وماض من الجن والانس بعد فضائل نبينا لا ينقص فضائل نبينا كما هي في ذاتها ثابته محمل انشور
 الرسول والانبيا والاحياء المحمد في اللغة ستوده شدة يعني هو المحمدي في الدنيا والآخرة والامم جميع المجد وهو الطيب
 الطاهر ظاهر وبالطاهر وعلى له الدين اجتهاد في اعلاء اعلام الحق والاجتهاد الال من هو في
 دينه من الصلح القول به كل تقى تقى فهو الى الاجتهاد هو بذل النفس المال في سبيل الله والمراد من اعلاء اعلام الحق
 اظهار دين الاسلام يد المسند الى ابد لا ياد بحيث لا تقبله يعني اجتهاد في اظهار دين الاسلام في ازمنة
 طويلة وغير كثيرة الى مما هم والله اعلم بالصواب اللهم هذا الطاهر المستقيم ثم في سبيل شرح الياس

شرح ثاني ديباجة شرح الياس تصنيف اخوند شير محمد بنوي

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي افادنا سنى افعال من النور مراد فاضاء قال في نصاب الصبيان ضياء وتورس
روشنى قيل الضياء اقوى من النور والذ اسند الضياء الى الشمس والنور الى القمر في قوله تعالى هو الذي جعل الشمس ضياء
والقمر نورا برافته اى برحمته صناعا والاسلام ظرف من النور او مصدر ميمي يطلق على العلم والعلامة والمنا
واراد مسائل العبادات كالصلوة والزكاة والصوم وغيرها لانها من مبنى الاسلام وهو مبنى على خمس شهادة
ان لا اله الا الله واقام الصلوة وايتاء الزكاة وصوم رمضان وفيه اشارة الى براعة الاستعمال اهلا
الى طريق الرشاد مفعول له وهى الدلالة الموصلة او على ما يوصل على الاختلاف المشهور واخضاء
بحكمته وهى العلم بحقائق الاشياء وقيل معرفة الاشياء على ما هى عليه والمال واحد وفي البيضاوى في قوله تعالى
ونعلمهم انهم الكليل الحكمة وهى ما يكمل به نفوسهم من المعارف الاحكام قال المولى فى الحواشى قوله ما يكمل فيشتغل
الحكمة النظرية والعملية انتهى قيل الحكمة من حيث العلم بيان الاحكام ومن حيث العمل اتقان الاشياء
ذاتا وصفة واثرا ولذا سمي الحاذق حكيماء مع العلم الاحكام مفعول اضاء جمع معلم مصدر ميمي اوظف
وهو ما يستدل به على الطريق ونحوه او مطلق الدليل واصول الشرع كما فى الضاية لانها مدارك العلم الشرعي
والمال واحد والظاهر نظر الى عدليه ان المراد بمعالم الاحكام مسائل الحدود والمعاملات فبين العبادات
للناس ليهدى بها الى طريق الرشاد الى الاسلام والحد والمعاملات لقطع الخصومات بينهم فيكون لهم وقاية
لنظام المعاش في الدنيا وكفاية لنجاة المعاد اى يوم الآخرة ففي شرعية الحدود والمعاملات وقاية
لهم كما ان فى شرعية العبادات هداية لهم الى طريق الاسلام فلذا ذكر في المرة الاولى الى الهداية وفي الثانية الوقاية
ولا يخفى وجه الحسن في ذكر الهداية والوقاية وكفاية المعاش والمعاد وجعل الفقه هو على ما قال ابو حنيفة
معرفة النفس ما عليها وقيل معرفة احكام الشرعية وعلم الفقه قواعد يعرف بها ذلك قيل يعرف بها احوال
المكلفين من حيث الصحة والفساد والحل والحرمه والوجوب والسنة والتدبير والحرمه والكراهة والمال واحد
واصل الفقه علم المخاطب بمراد المتكلم ولذا اعتمد ابو حنيفة على الفقه الرواية على علو اسنادهم فان رواية
الحديث تنقل ما يسمعون من النبي وقليل ما يعملون بمزايا الكلام فالفقهاء اعل مرتبة من المحدثين لانهم
العلماء بكنه الحديث وفواصده ومزاياه قال ابو حنيفة ما اتانا من الله ورسوله في الراشدين وما اتانا
من الصحابة فخذوا ونترك ما اتانا من التابعين فهم رجال ونحن رجال وذلك من كمال حاشية الكلام في
شرح احوال المستقيم وسفر السعادات للشيخ عبد الحق مصباحا يهتدى به المصباح في العرف

هذا هو العلم بالحقيقة

هذا هو العلم بالحقيقة

المشعل العظيم يشرح في بيوت السلاطين وتكون في يد القادم اذا سري ليلا كذا في شرح المصباح من نحو
لصلاح العباد بكسر العين جمع عبد وصلاح العباد بضم العين وتشديد الباء جمع عابد فالصلاح
 في الدنيا والصلاح في الآخرة شروعا في مدح الفقه ترغيبا للشارعين فيه كما هو دأبهم **ومل عليه**
 اي فرش عليه واليه اثره عليه لان المد يكون على الفوق والفرش تحته يقال فرش له ولا يقال فرش عليه
 ويقع على صلة الاولى صلة الثاني **رواق العزة** الرواق بضم الراء الحزمة العظيمة للسلاطين وفي
 بعض كتب اللغة الرواق جدار كدور خراجه بادشاخان زنده **فوق طباق السبع الشدا** طباق بكسر
 الطاء جمع طبق اقتباس من قوله **تعب وبنينا فوقكم سبعا شذا** او قوله تعالى **سبع سموات طباقا** حتى علا
 غاية مد من العلو **مشاعر الدين الحنف** جمع مشعر ظرف راد به اصول الدين والمجتهدين او كل عالم
 يوشد للناس الى مساييل الدين الحنف منسوب الى حنيف لقب ابراهيم وم كما قال الله **تعب واتبع ملة ابراهيم**
 حنيفا ما خلا من الباطل الى الحق فالدين المجدي يسمى الدين الحنفى اي ابراهيمي لذلك وتحدف يا وغيث في النسبة
 يقال حنفي وقرشي كذا في الشافية **فوق فرق الفرق** بن مفعول علا اي على مكانا فوق فرق الفرقين بكسر
 الفاء فيهما والفرق تارك سمي به لان شعر الراس يفرق ههنا والفرقان ههنا بخان متلازمان لا يفارقان في ناحية
 القطب الشمالي قال الشاعر وكل اخ مفارق اخاء **لفرأيتك لا الفرقان** ولا يخفى ما في ذكر علا وفوق من المبالغة
 في العلو ثلث مرات لظهور ان الفرقين اعلى وفوقهما اعلى منهما فالفقه اعلى من الاعلى منهما تامل **ومراد عطف على**
 علا اي بل مراد فان حرف العطف يجيء بمعنى بل كما في قوله **تكا فكان قاب قوسين او أدنى** كما في الاقنات **للاما السوي**
 صرح به في بعض التفاسير كالنوحين اشارة اليه ففيه مبالغة اخرى سما عطف على علا كما عطف زاد فان المعطوف
 المتعلقة جاز عطف الكل على الاول او يعطف على الاقرب فالجاء زيد وعمر ويكر وخالد يعطف الاخير على ما يليه
 ثم وثم والكل على الاول كذا قالوا والاو متبوع والباقي تابع ابتداءه فالعطف على المتبوع من كل وجه اول من العطف
 على المتبوع من وجه تامل فالفقرة الاولى لبيان وصف جنس الفقه والثانية لبيان نوعه وهو مذهب ابي حنيفة كما
 دأبهم وهو سموه بمعنى العلو تفتن في العبارة **شعر اثر المذهب الحنف** جمع شعره حذف تاء المفرد في الجمع
 للتضاد بينهما كما في شرح الشافية وهي العلامة في بيان معنى فاعاد المراد به ما ادى على به الشهرة كالاذان للجمعة
 والعيدين والخطبة ونحوها كما في الغناء شرح الهداية لكن المناسب ههنا ان تفسر بالمسائل الاجتهادية التي اشتهرت
 في مذهب ابي حنيفة فان الحنف ههنا منسوب الى ابي حنيفة والاشياء المذكورة في العناية نعم المذهب كطال اختصا
 لها مذهب ابي حنيفة فان للجمي مدح مذهب به بعلمه من بين المذاهب بان الله تعزله باعلاء شعائر مذهب
 غيره وتفسير العناية يناسب تفسيرها بما ذكرته من المنسوب الى المركب الاضافي قد يضاف الى المضاعف الشمسية والقطبية
 اي الرسالة المنسوبة الى الشمس والدين وقطب الدين وقد ينسب الى المضاعف كالبكرى الى ابن بكر والحنف الى ابي حنيفة
 فينظر الى شهرته فينسب اليه وحنيفة اسم بنت نعمان بن ثابت الامام الاعظم فتلقب به كما لقب تلميذه يعقوب
 باسم ابنه يوسف فيقال له ابو يوسف كما في كتب المناقب فحذف الباء والتأني في النسبة كما مر على سائر المذاهب
 بفتح السين وسكون الميم البعد الصاعد الفوقاني ضد الحق فانه البعد السافل التحتاني يقال سمك المنارة
 وعمق البئر كما في شرح الطول في قول الشاعر في احوال مسند اليه شعر ان الذي سمك السما بني ليا **يتادوا** غنفة
 اعز واطول في المذهب السماك بضم السين غنفة بفتح الغاء غنفا وفي بعضها السماك الكواكب الثابتة والبرز







